



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات العليا

تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي

د دراسة تحليلية على الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2020)

رسالة قدمها الطالب

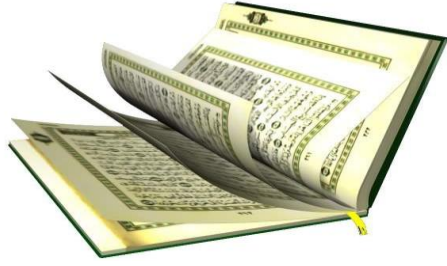
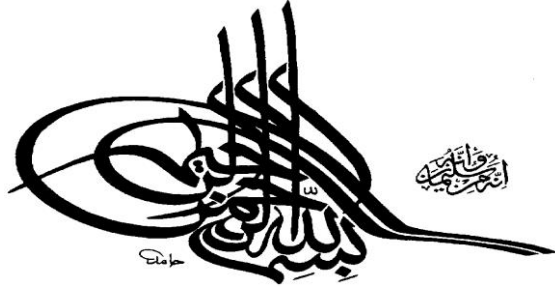
جواد كاظم فنيديب

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة

الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

أ.د بتول مطر الجبوري



(إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ
الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)

صدق الله العلي العظيم

سورة الاحزاب (٣٣)

الاهداء

الى من كسروا اضلاعها بين الحائط والباب فاطمة الزهراء (ع) بنت النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم)

الى من قتل عطشانا بقرب نهر الفرات الامام الحسين (ع)

الى الغائب الحاضر منقذ البشرية من الظلم الامام المهدي (عج)

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها امي الغالية

الى من جاهد مصاعب الحياة لتوفير لقمة العيش ابي الغالي (رحمه الله)

الى من استشهد في ارض المقدسات اخي المعاون الطبي الشهيد عماد كاظم (رحمه الله)

الى من تحملت معي الحياة بخلوها ومرها زوجتي الحبيبة

الى روعي وزينة الحياة وردتي وابنتي الغالية رقية

الى من تجد فيهم السعادة والمحبة وكل شيء جميل اخواتي واخوتي

الى من تجد فيهم الاطمئنان والوفاء والتضحية اصدقائي الطيبين

الباحث

شكر وامتنان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبشكره تزيد النعم والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين نبي الرحمة محمد الامين وال بيته الطيبين الطاهرين ، اقدم شكري اولا واخيرا الى ربي الذي وفقني للوصول الى هذه المرحلة ومن ثم الى اهل بيت النبوة عليهم السلام ، كذلك ان اليدين المرفوعتين في جوف الليل من قبل (امي الحبيبة) كانت سببا وحافزا لنجاحي فضلا عن مساندتها ماديا ومعنويا ، كما ان تعاون مشرفتي الاستاذ الدكتور (بتول مطر الجبوري) وما ابدته من ارشادات وتوجيهات ومواقف مشرفة كان لها الاثر الكبير في اخراج هذا العمل المتواضع والجهد الكبير بهذه الكيفية وهذه الصورة الجميلة فجزاها الله عني خير جزاء المحسنين ، كما اتقدم بوافر الشكر والتقدير للسيد رئيس لجنة المناقشة المحترم والساده اعضاء اللجنة المحترمين لما تحملوه من عناء المراجعة والتقويم للرسالة ولما ابدوه من جهد متواصل لاضهارها بالشكل الصحيح فجزاهم الله عني خير جزاء المحسنين ، وكذلك عرفانا بالجميل اتوجه بخالص الشكر والتقدير الى الصرح الكبير المتمثل بكلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، كما اتوجه بالشكر والتقدير الى جميع اساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية وجهدهم الكبير الذي بذلوه ومدى حرصهم على تزويدنا بالمعلومات العلمية الدقيقة وحفاظهم على الرصانة العلمية خلال مرحله الدراسات العليا، كما أتوجه بالشكر الجزيل الى جميع اساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية ، كما اتقدم بالشكر والتقدير والامتنان الى المقوم اللغوي والاحصائي والعلمي لما ابدوه من تعاون في تدقيق الرسالة واطهارها بالشكل الصحيح وجزاكم الله خيرا .

الباحث

المستخلص

هدف البحث الى تحليل العلاقة ما بين العمق المالي والمتمثلة بالمؤشرات الثلاثة (عرض النقد ، الائتمان النقدي الودائع المصرفية) والنمو الاقتصادي للمد (١٩٩٠-٢٠٢٠)، وان عينة البحث شملت الاقتصاد العراقي بشكل عام ، اذ تتبع اهمية البحث من تشخيص التأثير الذي يمكن ان يتركه العمق المالي على النمو الاقتصادي والعمل على تعزيز الجزء الايجابي منه ومعالجة الجزء السلبي ، اذ حاول الباحث تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي (عرض النقد بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، والودائع بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي) والنمو الاقتصادي في العراق ومدى مساهمتها في تمويل الاستثمارات المختلفة ، ولغرض الوصول الى فهم الظاهرة المدروسة والعلاقة بين متغيراتها ينبغي على الباحث ان يقوم باستخدام الوسائل المالية والوسائل الاحصائية لكي يمكن الوصول الى نتائج علمية مقبولة، وفق اسس علمية سليمة يمكن من خلالها تحقيق هدف البحث ، كما اعتمدت البحث على مجموعة من الاساليب المالية والاحصائية لتحليل البيانات وتحليل صحة الفرضيات واهمها برنامج EVUS¹².

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها انه اظهر التحليل القياسي عدم وجود اثر بين معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتغيرات في مؤشر العمق المالي في الاجل القصير ، ان نتائج العمق المالي المختلفة يتم جنيها والحصول عليها في المدى المتوسط والطويل وليس في المدى القصير تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة التسعينات بسبب التقلبات الاقتصادية والسياسية التي مر بها الاقتصاد العراقي لاسيما الحرب العراقية الكويتية وما خلفت من عقوبات اقتصادية على العراق ، وكذلك تداعيات احداث عام ٢٠٠٣ ان الناتج المحلي الاجمالي يعتمد اعتماداً شبه كامل على الايرادات النفطية ، اذ ان زيادة هذه الايرادات او انخفاضها ينعكس على مقدار الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد العامل الاساسي في العمق المالي ان عرض النقد واجمالي الودائع والائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي GDP ، تمثل مؤشرات للعمق المالي والتي يمكن من خلالها ان تقيس قدرة المصارف على تعبئة المدخرات المحلية في شكل ودائع ومن الممكن ان تؤثر على عمل المصارف بطريقة مباشرة او غير .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
	الآية القرآنية الكريمة	. ١
أ	الاهداء	. ٢
ب	الشكر والامتنان	. ٣
ت	المستخلص	. ٤
ث	قائمة المحتويات	. ٥
ج	قائمة الاشكال	. ٦
ح-خ	قائمة الجداول	. ٧
د	قائمة الملاحق	. ٨
و	قائمة المختصرات باللغة الإنكليزية	. ٩
2-1	المقدمة	
22-3	الفصل الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة	. ١٠
8-3	المبحث الأول : منهجية البحث	. ١١
22-9	المبحث الثاني : دراسات سابقة	. ١٢
54-23	الفصل الثاني : العمق المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي	. ١٣
40-23	المبحث الاول : العمق المالي	. ١٤
49-41	المبحث الثاني : النمو الاقتصادي	. ١٥
54-40	المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي	. ١٦
95-55	الفصل الثالث : الجانب التطبيقي للدراسة تحليل مؤشرات العمق المالي واثارها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2020)	. ١٧
70-56	المبحث الاول : التحليل المالي	
80-71	المبحث الثاني : الاساليب القياسية المستخدمة	. ١٨
95-81	المبحث الثالث : التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات	. ١٩
98-96	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	. ٢٠
97	المبحث الاول : الاستنتاجات	. ٢١
98	المبحث الثاني : التوصيات	. ٢٢
109-99	المصــــادر	. ٢٣
---	المستخلص باللغة الإنكليزية	. ٢٤

قائمة الاشكال

الصفحة	الشكل	ت
8	مخطط الدراسة الفرضي	.١
45	مصادر النمو الاقتصادي	.٢
47	انواع النمو الاقتصادي	.٣
60	معدل النمو السنوي لعرض النقد (1990-2020)	.٤
63	معدل النمو السنوي للائتمان النقدي (1990-2020)	.٥
66	معدل النمو السنوي للودائع المصرفية (1990-2020)	.٦
70	معدل النمو الاقتصادي (1990-2020)	.٧
73	مخطط هيكل الاختبارات القياسية	.٨
87	فترات الابطاء	.٩
94	التفرقة بين الاجلين الطويل والقصير	.١٠

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	ت
12-9	الدراسات العراقية	.١
15-12	الدراسات العربية	.٢
19-16	الدراسات الأجنبية	.٣
21-20	علاقة ارتباط الدراسات الحالية بالدراسات السابقة	.٤
58-57	عرض النقد بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)	.٥
62-61	اجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص GDP في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)	.٦
65-64	اجمالي الودائع المصرفية للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)	.٧
67-66	خلاصة مفردات العمق المالي	.٨
69-68	النمو الاقتصادي (١٩٩٠-٢٠٢٠)	.٩
80	توصيف العلاقة النظرية بين المتغيرات التابعة والمستقلة	.١٠

83	اختبار علاقة الارتباط بين العمق المالي والنمو الاقتصادي	.١١
84	اختبار علاقة التأثير بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي	.١٢
86	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى لمتغيرات الدراسة للمدة (1990-2020)	.١٣
89-88	نموذج Ardal لمتغيرات الدراسة	.١٤
90	اختبار الحدود لمتغيرات الدراسة	.١٥
91	العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة	.١٦
92	اختبار السببية لجر انجر Granger Causality	.١٧

قائمة المختصرات باللغة الإنكليزية

المصطلح الإنكليزي	المعنى العربي
financial depth	العمق المالي
Economic growth	النمو الاقتصادي
G.D.P Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
M1	عرض النقد بالمعنى الضيق
M2	عرض النقد بالمعنى الواسع
M3	عرض النقد بالمعنى الأوسع
total deposit	اجمالي الودائع

Credit granted to the private sector	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	الملحق
أ	ملحق بيانات متغيرات الدراسة

المقدمة

عند دراسة مؤشرات العمق المالي وتحليلها ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي اذ يعد من الدراسات الهامة التي يتم تناولها في الحقول العلمية لذا نظرا لأهميتها من الناحية الاقتصادية والتطور المالي والاقتصادي وما سيرافقها من نمو اقتصادي مستدام لذا يمكن ان تساهم في تنشيط عجلة الاقتصاد وتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذا يعتبر النمو الاقتصادي احد اهم المؤشرات الاقتصادية الذي يمكن من خلاله ان يعكس الاداء الاقتصادي بشكل تام ، ولماذا تحتله دراسة قضايا النمو الاقتصادي حيزا كبيرا ويعتد به للدراسات والادبيات خلال العقود الاخيرة الذي يعتبر تحقيق للاقتصاديات المختلفة لمعدلات نمو متراكمة في حجم انتاجها هدفا اساسيا لذا يمكن ان تسعى لتحقيقه الكثير من البلدان هذا الاختلاف والتباين المتزايد والمتعدد في بنائها وهيكلها الاقتصادية الاساسية ، حيث تنوعت مصادر نمو الاقتصاد مع الوقت وتباينت الرؤى حول علاقة التطور المالي للاقتصاديات ومدى تحقيقها للنمو الاقتصادي بشكل كبير ومستدام اذ تزايد الاهتمام به منذ عقد التسعينات، ان وجود مؤشرات للعمق المالي والكفاءة المالية تعتبر مساهمة كبيرة في تزايد الاعتماد على النظام المالي والتوظيفات المالية على حساب قطاعات الاقتصاد الحقيقي، لكن بسبب التوسع الكبير في الاقتصاديات وفي المصارف المالية و في السوق المالي ادى الى توسع اكبر ونمو في الاقتصاد الحقيقي المنتج القائم على تعظيم الموارد، ونظرا للأهمية الاقتصادية لدراسة مؤشرات العمق المالي المتمثلة في (عرض النقد، والائتمان النقدي ، والودائع المالية) والذي يمكن ان تؤدي الى زيادة التبادل في الادوات المالية وتنوعها ومن ثم تشجع على الاستثمار المالي و يمكن من خلالها احداث التنوع في النمو الاقتصادي بشكل عام والذي يعتبر ذو اهمية بالغة في الارتفاع في المستوى الناتج و بالتالي رفع المستوى المعيشي للجماعات الفقيرة في دولة ما هذا النمو نعمة كبرى للبلد الذي يعتبر هو الهدف الاساسي ومنه فالنمو الاقتصادي يعتبر ايضا احد اهم مواضيع العصر التي لا بد من الوقوف عليها ومعرفة مدى علاقته في العمق المالي ومدى تأثير احدهما على الاخر اذ تطلع التاريخ لمعرفة الاهتمام بالقطاع المالي .

كما لاحظ ان الاقتصاديين الكلاسيك قد شددوا على نقص الموارد الحقيقية الارض و راس المال واعتبروها بمثابة قيود على النمو الاقتصادي ولم يهتموا بدور الاسواق المالية بهذا الصدد واتجه الاقتصاديين الى النظام المالي حيث تربط بين الاداء الضعيف للنمو الاقتصادي ونقص الموارد وخصوصا الصرف الاجنبي والمدخرات المحلية ومع مرور الوقت ظهرت ابحاث تؤكد نظام مالي كفو بالنسبة للتنمية الاقتصادية ولخصت هذه الابحاث القيود التي يولدها القطاع المالي غير الكفو، اذ تم التركيز على دور القطاع المالي في الاقتصادات النامية و يمكن قياس العمق المالي في اي نظام مالي وفي اي دولة و في اي وقت بالاعتماد على مقاييس تقليدية تستند الى المجاميع النقدية والائتمانية الا ان هذه المقاييس يشوبها عدم الدقة لأنها لا تعطي المعلومات بشكل غير دقيق وصحيح، ولتحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى اربع فصول وكما موضح ادناه:

الفصل الأول : يحتوي على مبحثين المبحث الأول يحتوي على منهجية البحث ، بينما المبحث الثاني تطرق الى الدراسات السابقة ، اما الفصل الثاني مقسم الى ثلاث مباحث وشملت الجانب النظري للبحث اذ ان المبحث الأول كان يخص العمق المالي (المفهوم ، الخصائص ، الأهمية ، العوامل ، السياسات ، النظريات ، التحديات ، المؤشرات) بينما كان المبحث الثاني يتكلم عن النمو الاقتصادي (مفهوم ، مميزات ، مصادر ، أنواع ، خصائص ، مصادر) اما المبحث الثالث فانه يحلل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي ، اما الفصل الثالث فانه تم التطرق به الى الجانب العملي للبحث اذ تم تقسيمه الى ثلاث مباحث ، كان المبحث الأول منه التحليل المالي اما المبحث الثاني تكلم عن الأساليب القياسية المستخدمة بينما المبحث الثالث فانه احتوى على الجانب الاحصائي كما ان الفصل الرابع كان يختص بالاستنتاجات والتوصيات للبحث .

الفصل الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الأول : منهجية البحث

المبحث الثاني : دراسات سابقة

تمهيد :

تعد منهجية البحث نقطة الشروع في البحث عن جوهر مشكلة الدراسة واهميتها اذ يسعى الباحث من خلالها الى محاولة الاجابة عن ما يطرح فيها من اشكالات معرفية ، ولغرض الوصول الى فهم الظاهرة المدروسة والعلاقة بين متغيراتها ينبغي على الباحث ان يقوم باستخدام الوسائل المالية والوسائل الاحصائية لكي يمكن الوصول الى نتائج علمية مقبولة، وفق اسس علمية سليمة يمكن من خلالها تحقيق هدف الدراسة ، يتكون هذا الفصل من مبحثين يعدان المبحث العلمي للبحث ، المبحث الأول تم تخصيصه لاستعراض منهجية البحث وهي تعبر عن خطة هذا البحث والتي يندرج تحتها كل من مشكلة البحث ، واهميته ، وأهدافه ، وفرضيته ،ومناهجه ، وحدوده ، ، ومجتمع البحث وعينته ، والأساليب المالية والاحصائية ، وانموذج البحث الافتراضي ،

في حين تم تخصيص المبحث الثاني لاستعراض ابرز الدراسات السابقة والتي تناولت دراسات عراقية ودراسات عربية ودراسات اجنبية لجوانب متعلقة بموضوع البحث مع بيان اهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فضلا عن أوجه الشبه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة ، وتحقيقا لمسعى هذا الفصل فقد تم تقسيمة الى المباحث الاتية :

المبحث الأول : منهجية البحث

المبحث الثاني : دراسات سابقة

المبحث الأول

منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تعتمد على ركائز علمية مستخلصة من أسس اقتصادية وعلمية ، اذ ان لكل مشكلة حل ومن خلال هذا البحث سيكون تركيزنا على الطرق التي من خلالها نتوصل الى تحديد العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي ، وما تأثير مؤشرات العمق المالي (نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي ، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي ، الودائع النقدية الى الناتج المحلي الإجمالي) في النمو الاقتصادي اذ ان مشكلة البحث تتمركز في التوصل الى وجود حل لمشكلة العمق المالي وتحليل علاقته بالنمو الاقتصادي ، واستنادا الى الاهمية الاقتصادية الكبيرة التي تحتلها اسواق المال في تحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات، والتخصيص الامثل للموارد المالية والاقتصادية وتمويل عملية التنمية الاقتصادية لتحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي (عرض النقد بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، والودائع بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، والائتمان بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي) والنمو الاقتصادي في العراق ومدى مساهمتها في تمويل الاستثمارات المختلفة ، ودور مؤشرات العمق المالي في تحفيز النمو الاقتصادي ، اذ يتركز الاهتمام في المدة الاخيرة على تطوير المؤسسات المالية وذلك لأهميتها في تعبئة المدخرات وادارة المخاطر وتسهيل المعاملات وغيرها بهدف تسريع معدل التراكمي الرأسمالي و تعزيز فرص النمو الاقتصادي وعليه تنطلق مشكلة البحث من التساؤلات الآتية :

١. هل توجد علاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي؟.

٢. هل يوجد تأثير لمؤشرات العمق المالي (نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي ، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي ، الودائع النقدية الى الناتج المحلي الإجمالي) في النمو الاقتصادي؟

1-1-2 أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من خلال التعرف على الدور الذي يلعبه العمق المالي في النمو الاقتصادي العراقي ، والقاء الضوء على دور القطاع المالي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي العراقي وكذلك التعرف على مدى تطور القطاع المصرفي والائتمان النقدي والودائع المصرفية وتحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي ، اذ يكتسب البحث أهميته من أهمية موضوعه الذي اصبح من القضايا الاقتصادية المعاصرة على الصعيد المحلي والعالمي ولاسيما في مرحلة النمو والانتقال الى اقتصاديات السوق اذ ان اهم الامور التي يهتم بها الاقتصاد العراقي هو تزايد معدلات البطالة والفقر وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي تستدعي دراسة العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي ، اذ تنبع أهمية البحث من كون تشخيص التأثير الذي يمكن ان يتركه

العمق المالي على النمو الاقتصادي والعمل على تعزيز الجزء الايجابي منه ومعالجة الجزء السلبي منه ، اذ يعد من الادوات الرئيسية والفعالة التي تساعد متخذي القرارات المالية والنقدية في صياغة سياساتهم المستقبلية وبالشكل الذي يدعم متطلبات النمو الاقتصادي لمعرفة العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي من حيث تناوله لموضوع معاصر وقيد الدراسة ، اذ كان موضع جدل ونقاش من قبل العديد من الباحثين والمهتمين ، ان العمق المالي مؤشر هام يمكن عن طريقه معرفة هيكل وطبيعة النظام المالي ولاسيما في ظل وجود عدد كبير نسبيا من المؤسسات المالية والمصرفية في العراق ، اذ تظهر مبررات البحث من الاهمية المتزايدة لتحديد ماهية العلاقة بين مؤشرات العمق المالي (عرض النقد ، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ، الودائع النقدية) ومعدلات النمو الاقتصادي .

1-1-3 اهداف البحث :

ان البحث يهتم بتحديد هدف رئيسي واهداف فرعية أخرى اذ ان الهدف الرئيسي كان اهتمامه في قياس الاثر بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق اما الأهداف الفرعية الأخرى فهي موضحة كالتالي :

1. تحديد العلاقة السببية القائمة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق .
2. التعرف على الاثار الاقتصادية والتنموية لعرض النقود والائتمان الممنوح للقطاع الخاص ونسبة اجمالي الودائع في نمو الناتج المحلي الاجمالي .
3. تباين اثر زيادة نسب العمق المالي في المؤسسات المالية في دعم النمو الاقتصادي والتنمية .

1-1-4 فرضيات البحث :

- أ- الفرضية الرئيسية الأولى :-
- الفرضية الفرعية الأولى : لا توجد علاقة بين (نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي) في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
 - الفرضية الفرعية الثانية : لا توجد علاقة بين (نسبة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي) في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
 - الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة بين (نسبة اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي) في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
- ب- الفرضية الرئيسية الثانية :-
- الفرضية الفرعية الأولى : لا توجد علاقة تأثير بين (نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الإجمالي) في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

- الفرضية الرئيسية الثانية : لاتوجد علاقة تأثير بين (نسبة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي) في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

الفرضية الفرعية الثالثة : لاتوجد علاقة تأثير بين (نسبة اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي) في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

1-1-5 مناهج البحث :

تتطوي هذه الدراسة على شقين احدهما نظري والآخر عملي ، وقد ارتكزت على المنهجين الآتيين :المنهج الاستنباطي : يعتبر الذي يعتبر من مناهج البحث التي استفاد منها علم الاقتصاد ، ويعود تاريخ هذا المنهج إلى أيام الفيلسوف اليوناني أرسطو ، ويتم من خلاله تشكيل النظرية الاقتصادية وذلك من خلال وضع المقدمات ، واستخلاص التعميمات منها . اذ يعتمد على توضيح الجانب النظري للدراسة من خلال استعراض اهم النظريات والنظم التي افرزها الفكر الاقتصادي والتي تطرقت الى العمق المالي واهم مؤشرات (عرض النقد بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ، والودائع بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي) والنمو الاقتصادي وتحليل العلاقة القائمة بينهما . اما المنهج الاستقرائي هو المنهج الذي يعاكس المنهج الاستنباطي ، ويتنقل التعميم فيه من الكل إلى الجزء ، ويقوم هذا المنهج بملاحظة الواقع الاقتصادي من خلال الطريقة التاريخية التي تعود أصول وضع قواعد هذه الطريقة إلى نهاية القرن التاسع عشر ، حيث قام الاقتصاديون الألمان بوضعها ، فجمعوا الوثائق التاريخية المتعلقة بتطور الاقتصاد في عدد كبير من المجتمعات ، ولكن من عيوب هذه الطريقة عدم إعطائها لنتائج صحيحة .

1-1-6 حدود البحث :

1. الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي .
2. الحدود الزمانية : شملت الحدود الزمانية للبحث المدة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠) ، اذ تم اختيار هذه المدة لاحتوائها على احداث (حروب ، احتلال ، تدهور القيمة الوطنية ، وظروف سلبية على الاقتصاد العراقي) لذا تم اخذ هذه المدة .

1-1-7 مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث في الاقتصاد العراقي بشكل عام ، بينما تمثلت عينة الدراسة في ثلاث مؤشرات للعمق المالي (عرض النقد بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، والائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، والودائع المصرفية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي) واثرها على النمو الاقتصادي للمدة (1990-2020) .

1-1- 8 الأساليب المالية والإحصائية : استخدم الباحث أدوات مالية وإحصائية وكما يأتي :

1- الأساليب المالية : استخدم الباحث مؤشرات العمق المالي (عرض النقد بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي ، والائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي ، والودائع المصرفية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي).

2- الأساليب الإحصائية : استخدم الباحث أدوات إحصائية لتحليل نتائج البحث وتم الاعتماد على Eviews12 ، واختبار ديكي فولر الموسع ، ونموذج اوردل ، واختبار سببية جرانجر .

1-1- 9 نموذج البحث (مخطط البحث):

في ظل المتغيرات التي تستند اليها الدراسة (مؤشرات العمق المالي ، النمو الاقتصادي) واستناداً على ما انطلقت منه فرضيات الدراسة تم صياغة نموذج الدراسة الذي يجسد العلاقة بين المتغيرات وابعادها وطبيعة اتجاه علاقة الارتباط والتأثير فيما بينهما . ويوضح الشكل (1) مخطط الدراسة الفرضي وكما يأتي :

- المتغير المستقل (مؤشرات العمق المالي)
- المتغير التابع (النمو الاقتصادي)



شكل رقم (1)

مخطط الدراسة الفرضي

المصدر من اعداد الباحث

المبحث الثاني

1-2-1-دراسات سابقة

في هذا المبحث سوف نتناول بعض الاسهامات المعرفية السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة من أجل معرفة ما وصل إليه الباحثون السابقون بهدف الاستفادة من القضايا التي تتعلق بالتحليل والاختبار من جهة ومن ثم تكملة ما انتهى منه الباحثون من جهة أخرى ، علاوة على ذلك تزويد الباحثين بالنتائج التي يمكن استخدامها بوصفها دليلاً علمياً يسهل عمل الباحثين اللاحقين ، ومن هذا المنطلق سوف تستعرض هذه الدراسة مجموعة من الاسهامات العلمية العراقية والعربية والأجنبية ومن ثم مدى الإفادة منها وكما يأتي :

1-2-1-1-الدراسات العراقية :

جدول (1) الدراسات العراقية

ت	البيان	التفاصيل
1	أسم الباحث والسنة	دراسة ثويني ، 2021
	عنوان الدراسة	تحليل اتجاهات العمق المالي في العراق
	مدة الدراسة	مدة الدراسة كانت (2004- 2018)
	نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه / جامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد .
	الهدف الأساسي من الدراسة	كان الهدف الأساسي من الدراسة توضيح اتجاهات مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (2004- 2018) باعتباره مؤشر يعكس مدى تطور او مساهمة اقطاع الخدمات المالي في النشاط الاقتصادي ممثلة بالمؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية عن طريق دورها في تعبئة مدخرات الوحدات الاقتصادية في مجالات استثمارية التي تحقق إضافات فعلية للقطاعات الاقتصادية عن الطريق التأثير في عرض النقود .
	مجتمع وعينة الدراسة	تطرق مجتمع وعينة الدراسة الى الاقتصاد العراقي بشكل عام
	منهج الدراسة	استخدم في هذه الدراسة المنهج الاستنباطي بالانتقال من الاطار والمفاهيم النظرية ومحاولة تطبيقها في الجانب العملي .

	الأساليب المالية والاحصائية	اهم ما تم استخدامه من الأساليب المالية والاحصائية هو طريقة الانحدار الذاتي للأبطاء .
	جانب القوة والضعف	تمثلت قوة هذه الدراسة في النتائج التي تم التوصل اليها ، بينما ضعف الدراسة تمثلت في التحليل الاستنباطي ، وان اثر البحث الحالي يجب ان يتعمق بالتحليل لغرض معالجة الضعف .
	أهم النتائج	اهم النتائج كانت ان العمق المالي يتخذ مسارا تحكمه العلاقة الطردية مع عرض النقود ، فترتفع قيمة مؤشر العمق المالي عندما يزداد مقدار عرض النقد ، اذ يمكن من خلاله معرفة هيكل وطبيعة النظام المالي خاصة في ظل وجود عدد كبير ونسبيا من المؤسسات المالية والنسبية في العراق .
٢	أسم الباحث والسنة	دراسة السعيد ، الشدود ، 2013
	عنوان الدراسة	تحديد اتجاهات العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق
	مدة الدراسة	مدة الدراسة (1990-2010)
	نوع الدراسة	مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية – المجلد 15 العدد 1 لسنة 2013
	الهدف الأساسي من الدراسة	ان الهدف الأساسي من الدراسة هو دراسة العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2010).
	مجتمع وعينة الدراسة	ان مجتمع وعينة الدراسة كان للقطاع الاقتصادي العراقي بشكل عام لتحديد العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي .
	منهج الدراسة	المنهج التحليلي اذ تم من خلاله تحليل البيانات المالية التي تخص تحديد العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي .
	الاساليب المالية والاحصائية	اذ تم الاعتماد على استخدام سببية جرانجر وذلك لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين واستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) في اختبار استقرار السلاسل الزمنية المعتمدة في الدراسة.
	جانب القوة والضعف	تمثلت قوة الدراسة في استخدام سببية جرانجر وذلك لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين واستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ، اما

		نقاط الضعف كانت ، متمثلة في صعوبة استعمال السلاسل الزمنية لكونها معقدة وصعبة الاستعمال ، وان اثر البحث الحالي يجب ان يستعمل غير طريقة السلاسل الزمنية لمعالجة اثر الضعف .
	أهم النتائج	ان النتائج اثبتت ان استقرار السلسلة الزمنية الاصلية لمعدل النمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط دخل الفرد الحقيقي ، أي انها متكاملة من الرتبة (0)1، في حين لم يثبت استقرار السلاسل الزمنية الممثلة لمؤشرات العمق المالي الا بعد اخذ الفرق الأول لها لذا فانها متكاملة من الرتبة الأولى أي (1)1 وبذلك لايجوز استخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ .
٣	اسم الباحث والسنة	دراسة شبيب ، فيصل غازي فيصل ، 2022
	عنوان الدراسة	فاعلية مكونات المحفظة المالية في تحقيق العمق المالي دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
	مدة الدراسة	ان مدة الدراسة (2011-2020)
	نوع الدراسة	مجلة كلية المعارف الجامعة – الرمادي – العراق / المجلد (33) العدد (4) سنة 2022 .
	الهدف الأساسي للدراسة	هدفت الدراسة الى تحليل دور المحفظة المالية بادواتها ومكوناتها المالية والحقيقية في الاقتصاد وكيفية المزج بين الاصول الاستثمارية للوصول الى تشكيلة اصول استثمارية قادرة على تنويع مصادر الدخل وزيادة فاعليتها مما يعمل على زيادة عمقها المالي في الاقتصاد من خلال رفع قيمتها السوقية.
	مجتمع وعينة الدراسة	شمل مجتمع الدراسة سوق العراق للأوراق المالية ، استخدام البيانات المالية لـ(60) شركة مدرجة ومتداولة في سوق العراق للأوراق المالية المدة 2011-2020
	منهج الدراسة وادواتها	الدراسة المنهج التحليلي والإحصائي لتحليل فاعلية مكونات المحفظة المالية في تحقيق العمق المالي دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الأساليب المالية والاحصائية	اعتمدت الدراسة على اساليب مالية لاستخدامها الباحثون نموذج البيانات اللوحية Penal Date طريقة الانحدار الذاتي للابطاء الموزع .
جانب القوة والضعف	جانب القوى تمثل في استخدام البيانات المالية لـ(60) شركة مدرجة ومتداولة في سوق العراق للأوراق المالية ، اما نقطة الضعف كانت بسبب عدم إعطاء تحليل كاف للدراسة ، وان اثر البحث الحالي يجب ان يحتوي على تحليل كاف لغرض معالجة الضعف .
أهم النتائج	وتم التوصل الى جملة استنتاجات اهمها ان مكونات المحفظة المالية تمارس تأثيراً معنوياً في تحقيق العمق المالي للسوق باستثناء مكون الاستثمار. اما التوصيات فكان اهمها ضرورة التركيز على الاستثمار القصير الاجل كأحد مكونات التركيز الائتماني لما له يحققه من عوائد مادية وانخفاض درجة المخاطرة وبالتالي تفعيل دوره في التأثير على العمق المالي.

1-2-2- الدراسات العربية:

جدول (2) الدراسات العربية

ت	البيان	التفاصيل
١	أسم الباحث والسنة	دراسة النعيمي ، 2017
	عنوان الدراسة	العمق المالي واثره في تعزيز السلامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي
	نوع الدراسة	مجلة العلوم الاقتصادية المجلد / 14 العدد 56 جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد
	الهدف الأساسي من الدراسة	يهدف البحث الى دراسة وتحديد اثر العمق المالي من خلال المؤشرات المعبرة عنه على مؤشر السلامة المالية اذ يعبر عنه بمؤشر (Z_Score) في دول مجلس التعاون الخليجي .

	مجتمع وعينة الدراسة	مصارف تجارية ، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي
	مدة الدراسة	مدة الدراسة (2000-2015)
	منهج وادواته	المنهج الأول هو المنهج الوصفي واعتمده لإعطاء صورة وصفية للجوانب النظرية وخاصة المتعلقة بالبنوك التجارية لمجلس التعاون الخليجي . المنهج الثاني هو المنهج التحليلي وتم استخدامه عند التحليل والاستنتاج من خلال الاستعانة بالملاحق والجداول المتعلقة لمجلس التعاون الخليجي .
	الأساليب الإحصائية المستخدمة	لتحقيق ذلك اعتمد البحث منهجية الأثر الثابت (FEM)، و الأثر العشوائي (REF) المستندة إلى البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) لتلك الدول و للفترة (2000-2015) ليبلغ عدد مشاهدات الدراسة 96 مشاهدة.
	جانب القوة والضعف	القوة تمثلت في ان دول مجلس التعاون الخليجي تساعد الباحثين على العمل لملائمة الظروف والاستقرار الأمني ، اما ضعفها تمثلت في عدم إعطاء نتائج كافية ، وان اثر البحث الحالي يجب ان يحتوي على نتائج كافية لغرض معالجة الضعف في الدراسات .
	أهم النتائج	وقد أفصحت نتائج التقدير عن وجود تأثير سلبي لمؤشر إجمالي الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بوصفه احد مؤشرات العمق المالي، في السلامة المالية الذي عبر عنه بمؤشر (Z-Score)، في حين فشل كل من الائتمان الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و عرض النقد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بوصفها مؤشرين معبرين عن العمق المالي، في إثبات تأثيرهما في مؤشر السلامة المالية.
٢	أسم الباحث والسنة	دراسة ملاوي ، 2017
	عنوان الدراسة	اثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية .
	نوع الدراسة	مجلة أبحاث جامعة فلسطين اعمال التجارية – للآداب والعلوم الإنسانية – العدد 1 المادة 3:5 Vol للبحوث .

	الهدف الأساسي من الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى تقصي أثر التعميق المالي على النمو الاقتصادي لحالة الأردن تحقيقاً لهذه الغاية .
	مجتمع وعينة الدراسة	مصارف تجارية فلسطينية – مصارف اردنية .
	منهج واداة الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي ، باستخدام الوسط الحسابي لكل متغير من متغيرات الدراسة، الانحدار الخطي البسيط باستخدام (R) معامل التحديد للنموذج للتعرف على تأثير المتغيرات المستقلة وعلى المتغيرات التابعة لهذه للدراسة، استخدام معامل بيرسون للارتباط لمعرفة العلاقة وقوتها بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة
	الأساليب الإحصائية المستخدمة	استخدمت الدراسة نموذجاً اقتصادياً قياسياً متعددًا يعتمد على نهج الانحدار الذاتي للتوزيع (ARDL) وتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات بناءً على البيانات السنوية ، وقد تم استخدام اختبار Philips-Perron (PP) للاختبار الثابت.
	جانب القوة والضعف	جانب القوة كان في استخدام الوسط الحسابي لكل متغير من متغيرات الدراسة، الانحدار الخطي البسيط ، اما الضعف فكانت في عدم الوصول الى النتائج المرجوة ، وان اثر البحث الحالي يجب ان يعطي نتائج مرجوه لغرض معالجة الضعف .
	اهم النتائج	وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك إيجابية. والتأثيرات الهامة بين التعميق المالي والنمو الاقتصادي عندما يتم استخدام كمية العرض النقدي الواسع / الناتج الديموغرافي الإجمالي كتعميق مالي بديل ، وكان هناك تأثيرات سلبية وكبيرة بين مؤشرات التعميق المالي تم تسجيلها من خلال انتشار سعر الفائدة ، والائتمان المقدم للقطاع الخاص .
٣	أسم الباحث والسنة	دراسة بو فليح ، 2018
	عنوان الدراسة	اثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر
	نوع الدراسة	مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة سالة (المجلد 6، العدد 1 جامعة محمد بوضايف

الهدف الأساسي من البحث	يهدف هذا البحث إلى دراسة العمق المالي في الاقتصاد الجزائري للفترة ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي باعتباره عاملا مساهما في إنعاش الاقتصاد الحقيقي.
مجتمع وعينة الدراسة	اعتمدت عينة الدراسة على تحليل اثر العمق المالي على النمو الاقتصادي لعينة من المصارف الجزائرية .
مدة الدراسة	امتدت مدة الدراسة (1990-2018)
منهج الدراسة وادواته	إن طبيعة هذه الدراسة تطلبت تبني الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى الإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي الذي تم الاعتماد عليه في الفصل الأخير من الدراسة.
الأساليب الإحصائية المستخدمة	واستخدمنا لقياس هذا التأثير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).
جانب القوة والضعف	تمثلت القوة فيها باعطاء وصف دقيق للنتائج في الاجلين القير والطويل اما نقطة الضعف كانت في طول المدة الزمنية ، وان اثر البحث الحالي يجب كلما تكون المدة قليلة كانت افضل لمعالجة حالات الضعف .
أهم النتائج	بينت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازن على المدى الطويل بين العمق المالي والنمو الاقتصادي. كما أشارت النتائج إلى أن العمق المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي على المدى الطويل وكذلك على المدى القصير عندما يقاس بالقروض المقدمة للقطاع الخاص. ومن أجل تعزيز النمو الاقتصادي، يتعين على الحكومة بذل جهد لتحسين العمق المالي في شقه المتعلق بنسبة السيولة، كما يجب بذل جهود خاصة لتوفير قروض للقطاع الخاص وتنمية السوق المالي. تصنيف

1- 2- 3- الدراسات الأجنبية:

جدول (3) الدراسات الأجنبية

ت	البيان	التفاصيل
١	أسم الباحث والسنة	١. دراسة (Edison، 2002)
	عنوان الدراسة	The impact of international financial integration on economic growth (اثر الاندماج المالي الدولي على النمو الاقتصادي)
	نوع الدراسة	مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الاعمال – المجلة 73 العدد 53
	الهدف الأساسي من الدراسة	بدراسة الأثر الذي تمارسه المتغيرات البديلة للاندماج الاقتصادي على الفقر الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، والمتمثلة في الانفتاح التجاري الذي يعد أساسا لاندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وكذا تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعد صورة من صورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، معتمدين في ذلك على دراسة قياسية لتخلص الدراسة إلى عدم وجود أي أثر للانفتاح التجاري على الفقر البشري في الجزائر على المدى القصير مع احتمالية وجود علاقة عكسية على المدى الطويل، أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر فقد خلصت الدراسة القياسية إلى غياب أي أثر لها على مستويات الفقر الاقتصادي والاجتماعي .
	مجتمع وعينة الدراسة	مصارف تجارية
	مدة الدراسة	مدة الدراسة (1980 - 2013)
	منهج الدراسة وادواته	استخدم الباحث المنهج الاستقصائي واستخدم نهج انحدار
	الأساليب الإحصائية المستخدمة	الاعتماد على تحليل الانحدار باستخدام انحدار المربعات الصغرى العادية المجمعة والتأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية والطرق المعممة للحظات

	جانب القوة والضعف	جانب القوة هو في نتائجها لجذ الاستثمارات الأجنبية ، اما نقطة الضعف هو هجرة العملات المحلية بسبب الاستثمارات الأجنبية ، وان اثر البحث الحالي لمعالجة لمعالجة نقطة الضعف تكون من خلال وضع قيود لعدم هجرة الأموال الى الخارج .
	أهم النتائج	تشير النتائج إلى ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر فقد خلصت الدراسة القياسية إلى غياب أي أثر لها على مستويات الفقر الاقتصادي والاجتماعي
٢	اسم الباحث والسنة	٢. دراسة (sane ، 2015 ، م.)
	عنوان الدراسة	(Causal relationship between financial depth and economic growth) (العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي)
	نوع الدراسة	المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية – المجلد 2 العدد 2 كلية التجارة جامعة دمياط .
	الهدف الأساسي للدراسة	هدف الدراسة الي تحديد العلاقة السببية بين العمق المالي في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في مصر ، وقد تم استخدام ثلاثة مؤشرات كمتغيرات نائبة Proxy للعمق المالي وهي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص (CG)، والعرض من النقود بمفهومه الواسع M2، والائتمان الممنوح للحكومة (CP).
	مجتمع وعينة الدراسة	ان مجتمع الدراسة كان لدول اوربية واسيوية – وعينة الدراسة كانت 5 دول قد تم تطبيق دراسة بها للحصول على النتائج المطلوب .
	مدة الدراسة	كانت مدة الدراسة (1991-2012)
	منهج الدراسة وادواته	قد تم استخدام ثلاثة مؤشرات كمتغيرات نائبة Proxy للعمق المالي وهي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص (CG)، والعرض من النقود بمفهومه الواسع M2، والائتمان الممنوح للحكومة (CP).
	الأساليب الإحصائية المستخدمة	وتم استخدام ثلاث اختبارات؛ وهي اختبارات جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، ونماذج تصحيح الخطأ.

	جانب القوة والضعف	وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ الاقتصاد المصري شهد تطوراً وعمقاً مالياً على المستويين الكمي والكيفي ، جانب الضعف في طول المدة الزمنية
	أهم النتائج	وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ الاقتصاد المصري شهد تطوراً وعمقاً مالياً على المستويين الكمي والكيفي، إلا أن ذلك لم ينعكس على النمو الاقتصادي، حيث لا توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه او وحيدة الاتجاه بين العمق المالي معبراً عنه بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص، او النقود بمعناها الواسع أو الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الحكومي والنمو الاقتصادي، سواء في الأجل القصير أو الطويل. وفي نفس الوقت توجد علاقة سببية وحيدة الاتجاه من الناتج المحلي إلى العمق المالي معبراً عنه بالنقود بمعناها الواسع في الأجل الطويل فقط، كما أن هناك علاقة سببية وحيدة الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الحكومي في الأجلين القصير أو الطويل. ومن ثم لا يوجد تأثير للعمق المالي في مصر على النمو الاقتصادي.
٣	أسم الباحث والسنة	٣. دراسة (Eugene ، 2016)
	عنوان الدراسة	Analysis of the impact of financial depth on economic growth for the period (1981-2011) تحليل أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا
	نوع الدراسة	كتاب افريقيا في فترة تموج بالصراعات العالمية – عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، الطباعة حسيب درغام واولاده – المكلس ، لبنان .
	الهدف من الدراسة	ان الهدف الأساسي من الدراسة هو تحليل اثر العمق المالي على النمو الاقتصادي ومعرفة اهم التغيرات التي تحدث .
	مجتمع وعينة الدراسة	استعمال مجموعة من البحوث حول اثر العمق المالي على النمو الاقتصادي ، وان عينة الدراسة مصارف تجارية مختارة في نيجيريا .
	مدة الدراسة	(2011-1981)

منهج الدراسة وادواته	استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي باستخدام نماذج اقتصادية قياسية لتحليل اثر العمق المالي على النمو الاقتصادي .
الأساليب الإحصائية المستخدمة	تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تقدير وتحليل العلاقة القائمة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي .
جانب القوة والضعف	نقطة القوة تمثلت في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية لما لها من اثر في إعطاء دقة في المعلومات ، بينما تمثلت نقطة الضعف في عدم وضوح الهدف الذي كانت ترمو اليه ، وان اثر البحث الحالي يجب ان يتعمق بالتحليل لغرض الوصول الى الهدف الذي ترجوه معالجة الضعف
اهم النتائج	ان النتيجة الأساسية هو ان درجة العمق المالي غير معنوية واحصائية وسلبية خلال المدى الطويل الا ان درجة العمق المالي تكون معنوية وسلبية خلال المدى القصير .
اوجهه الشبه	١- تشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في متغيرات (مؤشرات العمق المالي) كما في دراسة (دراسة ثويني ، 2010 ، دراسة، السعيد ، الشدود ، 2013 ، دراسة النعيمي ، 2017 ، دراسة بوفليح ، 2018 ، دراسة Sane ، 2015 ، دراسة Eugene . ٢. تشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) دراسة ابريهي 2018 ، دراسة ملاوي ، ، 2017 دراسة Edison ، 2002 .
اوجهه الاختلاف	١- اختلف البحث الحالي مع الدراسات السابقة في المدة الزمنية للعينة المستخدمة للبحث اذ كانت المدة الزمنية للبحث 30 سنة (-2020) 1990 ٢- اختلف البحث الحالي مع الدراسات السابقة من حيث عدد العينة المستخدمة للبحث.

1-2-4-أهم ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

- ١- تميز هذا البحث بأنه قائم بالربط بين العمق المالي والنمو الاقتصادي .
- ٢- تميز هذا البحث بأنه استخدم الأسلوب التحليلي المالي والإحصائي لمتغيرات البحث.
- ٣- تميز هذا البحث بالمدة الزمنية الطويلة والتي شملت (30) سنة المستخدمة في عينة البحث للسنوات من (1990-2020).
- ٤- تميز هذه البحث بأنه يبين أهمية التحليل لمؤشرات العمق المالي (عرض النقد ، الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص ، الودائع المصرفية) على النمو الاقتصادي وما سوف تعطيه من مزايا اذا تم الاستخدام الصحيح .

1-2-5- علاقة ارتباط الدراسات الحالية بالدراسات السابقة :

جدول (4) علاقة ارتباط الدراسات الحالية بالدراسات السابقة

علاقة الارتباط	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
تم تطبيقه داخل الحدود العراقية توضيح اتجاهات مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2018) باعتباره مؤشر يعكس مدى تطور او مساهمة اقطاع الخدمات المالي في النشاط الاقتصادي ممثلة بالمؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية .	دراسة ثويني ، 2021	تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2020)
الاعتماد على استخدام سببية جرانجر وذلك لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين واستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) في اختبار استقرار السلاسل الزمنية المعتمدة في الدراسة .	دراسة صادق زوير ، عدنان الشدون ، 2013	تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2020)
التقارب بينى الدراستين بالمدة الزمنية ، وكذلك التركيز على الاستثمار القصير الاجل كأحد مكونات التركيز الائتماني لما يحققه من عوائد مادية وانخفاض درجة المخاطرة وبالتالي تفعيل دوره في التأثير على العمق المالي.	دراسة شبيب ، فيصل ، غازي فيصل ، 2022	تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2020)

تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2020)	دراسة النعيمي ، 2017	تحليل اثر العمق المالي من خلال المؤشرات المعبرة عنه على مؤشر السلامة المالية .
تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2020)	دراسة ملاوي ، 2017	وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك إيجابية. والتأثيرات الهامة بين التعميق المالي والنمو الاقتصادي.
تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2020)	دراسة بو فليح ، 2018	وجود علاقة توازن على المدى الطويل بين العمق المالي والنمو الاقتصادي. وكذلك على المدى القصير عندما يقاس بالقروض المقدمة للقطاع الخاص .
تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2020)	دراسة (Edison 2002)	ان علاقة الارتباط بين هذين الدراستين هو انه في الدراسة الحالية تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي ، وفي الدراسة السابقة اثر الاندماج على النمو الاقتصادي ، وهذا ان النمو الاقتصادي علاقة ارتباط بينهما .
تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2020)	دراسة (sane 2015) ،	تحديد العلاقة السببية بين العمق المالي في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في مصر، وقد تم استخدام ثلاثة مؤشرات كمتغيرات نائبة Proxy للعمق المالي وهي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص (CG)، والعرض من النقود بمفهومه الواسع M2، والائتمان الممنوح للحكومة (CP).
تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2020)	دراسة (Eugene 2016)	تحليل اثر العمق المالي على النمو الاقتصادي ومعرفة اهم التغيرات التي تحدث ، اذ ان النتيجة الأساسية هو ان درجة العمق المالي غير معنوية واحصائية وسلبية خلال المدى الطويل الا ان درجة العمق المالي تكون معنوية وسلبية خلال المدى القصير.

1-2-6- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

بعد التطرق الى الجهود المعرفية السابقة التي تخص بحثنا ومعرفة معطياتها ومتغيراتها وما توصلت اليه من نتائج مهمة حول بحثنا لقد أغنت الدراسة الحالية بالمعلومات الفكرية ، اذ ان الأمر الذي سهل على الباحث الكتابة في موضوع دراسته ، وتحديد مجالات الإفادة من الدراسة السابقة بالنقاط المهمة التالية :

- ١- اسهمت الدراسة الحالية بالأفكار والمعلومات العلمية التي من خلالها في اعطاء الاطار النظري وتوضيح مفاهيم متغيرات الدراسة .
- ٢- الاستفادة منها في معرفة الجوانب المتعلقة بالمنهجية ، وطبيعة متغيراتها .
- ٣- التعرف على الوسائل المالية والإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وتحديد الأساليب التي تناسب مع متغيرات الدراسة الحالية .

الفصل الثاني

العمق المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي

المبحث الأول : العمق المالي

المبحث الثاني : النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد

ان مؤشرات العمق المالي تربط بين التطورات التي تحصل في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية و بين التطورات التي تحدث في المتغيرات النقدية وهو ما يعني تزايد وتباين وتداخل المتغيرات والادوات المالية وجوانبها وتأثيراتها ، لذلك معرفة وتحليل الاتجاهات وتطور العمق المالي في العراق او في بلدان اخرى عكس مدى مساهمة القطاع المصرفي والمالي في دعم عملية التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي بشكل عام ،اما في العراق وفي ظل اختلال الهيكل الاقتصادي فقد انعكس ذلك على الكثير من المؤشرات النقدية والحقيقية ، لذلك سوف يقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وكالاتي :

المبحث الأول : بالعمق المالي

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

المبحث الثالث : تحليل العلاقة القائمة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي

المبحث الأول

العمق المالي – مدخل مفاهيمي

2-1-1 - مفهوم العمق المالي Financel depth

ان مفهوم العمق المالي يستخدم بشكل واسع في دراسات التنمية الاقتصادية ، وكذلك يمكن ان يشير الى زيادة تقديم وتوزيع الخدمات المالية مع خيارات واسعة من الخدمات المالية ، وكذلك حسب البنك الدولي فانه يمكن ان يشير الى ان العمق المالي يشمل الزيادة ليس فقط في تقديم الخدمات المالية وانما زيادة في المخزون من الاصول المالية، ولهذا نلاحظ الهدف المالي بشكل عام هو امكانية المؤسسات المالية ، علي تعبئه الموارد المالية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى اليها (Nzotta & Okereke, 2009, :56). ليس من السهل ايجاد تعريف محدد ونهائي لمفهوم العمق المالي وذلك بسبب تعدد الادوات والمتغيرات المالية والنقدية وكذلك بسبب التدخل الكبير فيما بينها من حيث التأثير والتأثر فقد عرفه كل من (Mckinnon , Shaw) العمق المالي على انه الزيادة في مجموعة الخدمات التي تتلاءم مع كل المستويات في المجتمع وكذلك اكدت دراسات اخرى على ان العمق المالي هو امكانية المؤسسات المالية في تعبئة المدخرات بشكل فعال لغرض الاستثمار اذ ان المدخرات المحلية تتطلب وجود ادوات مالية فعالة .

ايضا تم تعريف العمق المالي بانه الاقتصاد الذي يتمتع بحجم الاموال والمؤسسات المالية والاصول المالية التي تؤدي الى ظروف اكثر فائدة للنمو الاقتصادي ذو الاجل الطويل ويعكس العمق المالي درجه تأثير الاقتصاد بالادوات المالية والمؤسسات المالية كما انه يعكس توافق احجام الانتاج و حجم هيكل القطاع المالي من حيث الادخار والاستثمار واليات اعاده التوزيع كلما زاد التطور المالي ازدادت اهمية قدرة القطاع المالي على تعيين الموارد المالية ودعم التنمية الاقتصادية (السعدي، 2010، :219).

اذ ان العمق المالي هو مصطلح واسع من سوق المال الذي يقدم كثيرا من الخدمات المالية وبكفاءة متنوعة في الادوات المالية القصيرة (شهادات الإيداع ، الأوراق التجارية) والطويلة الاجل ،مثل (الأسهم والسندات) وكذلك اضافة مالية تعمل بشكل فعال بوصفها حلقة وصل ما بين طرفين تربط بين وحدات الفائض ووحدات العجز ويحتوي على شفافية كبيرة في المعلومات والذي يساهم في تخفيض تكاليف المعاملات المالية بالاضافة الى وجود وسائل الاتصال جيدة تزيد من النشاط المالي و يزيد من الاصول المالية لدى البنوك كل هذا بدوره يمكن ان يؤدي الى زيادة مقدرتها بمنح القروض ومن ثم ارتفاع الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي . اذ يعتمد على سياسة مالية حقيقية مناسبة وهذه السياسة تعمل على توسيع وانتشار الاسواق المالية ، إذ يعتمد من تراكم الاصول المالية بشكل اسرع من تراكمات زائد الثروة غير المالية والانتاجية وذلك حسب (Shaw). (Bakang, 2013:9). كما ان وجهة نظر الباحث في تعريف العمق المالي تتطابق مع التعريف التالي للعمق المالي هو

مدى توفر الخدمات المالية و إتاحتها لغرض الاستخدام أو التعامل من قبل قطاعات متعددة يمكن ان تشمل قطاعات المجتمع المختلفة للأستفادة من تلك الخدمات المالية هذا ما يحقق المساهمة لغرض تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما ان العمق المالي يعبر عن امكانيه السوق وقابليته على تنفيذ صفقات كبيرة بدون تأثيرات على اسعار الاوراق المالية، اذ ان السوق الاكثر سيولة مالية يكون هو الاقل تأثيرا على الاسعار، في النهاية فان الاسواق المالية التي تتصف وتميز باستمرارية السعر تتطلب وجود اصول مالية في السوق، اذ ان السوق العميقة هي تلك السوق التي يوجد فيها عدد كبير من البائعين وكذلك يوجد فيها عدد كبير من المشترين اذ تكون لهم القدرة لتداول الاسعار ولمدة زمنية طويلة (المولى، 2011: 119-120). وكذلك يمكن ان يعبر عن العمق المالي بانه ذلك الاتساع في الاسواق والتنوع في الادوات المالي والوصول الى نوعيه ذات جودة عالية ومميزة من الخدمات المالية (Ekberg et al., 2015:8).

عدم وجود تعريف ثابت او متجانس للعمق المالي وعدم وجود مقياس محدد وثابت بهذا المؤشر بسبب كثرة الباحثين والاقتصاديين الذين عرفو العمق المالي وكذلك تعدد المقاييس المستخدمة لقياسة والمتملة في (اختبار جرانجر ، المقياس ذات الحدود المتعددة وغيرها) الا ان العمق المالي يتمركز في محاور عديدة حول النقاط الآتية: (صبحي، 2011:201).

١- تحسين مستوى القطاع المالي من حيث الاستقرار والاشراف والتنظيم فضلا عن الميزة التنافسية .

٢- تطور واتساع وتزايد في حجم المؤسسات المالية .

٣- ارتفاع نسبة السكان الذين يحصلون على فرص الوصول الى خدمات المال .

2-1-2- خصائص السوق المالية العميق :

ان العمق المالي يتميز بمجموعة من الخصائص يمكن ان نشير اليها بالنقاط الآتية : (Ekberg et al, 2015:8)

١ – يحتوي السوق المالي على مجموعة كبيرة من الاسواق الفرعية .

٢ – تحصل عملية الدمج للأسواق المحلية مع الاسواق العالمية الكبيرة ذات الاداء المتميز .

٣ – السوق الذي تتوفر فيه للمدخرين والمستثمرين في سوق المال مجموعة واسعة من الادوات المالية ، اذ تكون متنوعة من حيث درجة المخاطر والعائد والسيولة فضلا عن ادوات الدين وحقوق الملكية .

٤- من خصائص السوق المالي عندما يتم ربط الاسواق معا من خلال مجموعة من المؤسسات وصناع السوق وغيرهم وكذلك الوسطاء الماليين .

٥ - وجود افراد ومستثمرين ومؤسسات واختيار ادوات مالية مناسبة مع اختلاف تواريخ الاستحقاق ومعدلات العوائد والمخاطر .

اذ ان السوق المالي العميق هو السوق الذي تتم فيه تداول الادوات المالية المختلفة من حيث درجة المخاطر والسيولة وتاريخ الاستحقاق والعائد ويحتوي مجموعة من الوسطاء وصناع السوق التي تعمل بشكل مترابط لتحقيق افضل تمويل للمشاريع الاستثمارية التي تهدف الى دفع عجلة التنمية الى الامام .

2-1-3-1- اهمية العمق المالي:

ان التطور او توسع القطاع المالي الذي قد يتفق عليه الجميع يرتبط بصورة ايجابية مع مستويات الدخل والنمو الاقتصادي وهو ما يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة في المجال المالي والمجال الاقتصادي، بينما يكون على العكس من ذلك في البلدان الاخرى التي تكون فيها العلاقة المذكورة اعلاه ضعيفة. إذ اكد جوزيف شومبيترو هو احد الباحثين في المجال الاقتصادي في عام(1911) على ان الدور الذي يقوم به مجموعة مهمة من الوسطاء الماليين والذين ركزوا على هذه الخدمة الفعالة في المجال الاقتصادي الذي بدوره يؤدي الى التنمية الاقتصادية ، وعن طريق الوساطة المالية ومجموعة كبيرة من ادواتها المالية المهمة تم التوصل الى دفع عجلة التنمية والتطور في المستقبل والذي بدوره يمكن ايضا اهمية العمق المالي عن طريق دوري في مجالات عديدة من المتغيرات الاقتصادية والمالية (صبرة، 2014:31).

1- العمق المالي واسواق الاوراق المالية :

سوق الاوراق المالية ينشأ من تأثره في الميل الحدي للادخار (MPS) (التغيرات النسبية التي تحصل في الادخار الى التغيرات النسبية التي تحصل في الدخل) ، إذ ان تطور النظام المالي يوفر سلسلة كبيرة من الخيارات لوحداث الفائض لتوليد اصول مالية اكبر من المدخرات المالية وكذلك تتم المحافظة على تفضيلات هذه الاصول اذ ان هذه الاصول لها اهمية كبيرة على جاذبية العائد والسيولة والمخاطرة وكذلك الدور الاساس في الخدمات التي توفرها الأسواق ، اذ ان المؤسسات المالية والمصرفية تسهل وتزيد من الخبرة والمهارة والامكانيات في توجيه الموارد المالية فيما بين المدخرين من خلال عده طرق من ضمنها جمع البيانات والمعلومات عن المقترضين لتلافي حالات عدم التسديد، (Obafemi et al, 2016:45).

2- العمق المالي ومعالجه الفقر :

نالته القضايا المتعلقة بالفقر ووسائل تخفيفه او الحد منه في البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول لأقتصاد السوق اهتماما متزايدا و زاد قلق المفكرين وواضعي السياسات بتغير خلفياتهم الايدلوجية بسبب الاخفاق في تقليل اعداد الفقراء في اوطانهم نتيجة الى انخفاض القدرات التمويلية اذ ظهرت في الوقت نفسه

المؤسسات المالية الدولية بأعطاء مزيد من الجهود التي تدعو الى تقليل الفقر في كثير من البلدان التي قد اخذ الفقر طابعا كبيرا فيها إذ أدى الى القضاء على الفقر وانهاؤه او الحد من الجوع اذ ان الهدف الاول والاساسي من اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هو زيادة العمق المالي والبحث عن المصادر التمويلية له، اذ ان المؤسسات المالية والمصرفية تسهل وتزيد من الخبرة والمهارة والامكانيات في توجيه الموارد المالية فيما بين المدخرين من خلال عده طرق من ضمنها جمع البيانات والمعلومات عن المقترضين لتلافي حالات عدم التسديد (خلف، 2011 : 184).

3- العمق المالي والنمو الاقتصادي:

ان العمق المالي له دور كبير وفعال في زياده النمو الاقتصادي، فقد حظيت العلاقة القائمة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي بالاهتمام الكبير في الدراسات الاقتصادية، اذ شملت دراسة العمق المالي في النمو الاقتصادي 50 بلدا ناميا للمدة (2005-2009) فضلا عن انه توجد دراسات قد اتفقت مع اراء شو مبيتر في ان العمق المالي له القدرة على ان يعزز النمو الاقتصادي (Mirkin, 2013:3-6)

4- مساهمة العمق المالي في الناتج المحلي الاجمالي :

تعتبر مساهمة العمق المالي في الناتج المحلي الإجمالي واسعة في تحفيز النشاط الاقتصادي لكثير من المجالات والقطاعات التي يتألف منها الناتج المحلي الاجمالي، اذ اخذ بالاعتبار ان العمق المالي محدد هام لنمو الناتج المحلي الاجمالي وذلك من خلال زيادة الاستثمار المحلي التي تعد القناة التي يؤثر من خلالها العمق المالي على النمو الاقتصادي. إذ توجد هنالك عوامل رئيسية واسباب للنمو في الناتج المحلي الاجمالي التي يتم من خلالها تعبئة المدخرات التي تتماشى مع المعاملات و ادارة المخاطر لذلك من الممكن ان يرتبط العمق المالي بطريقة ايجابية للناتج المحلي الاجمالي (Mukund, 2004: 3).

5- دور العمق المالي في السياسة النقدية :

للعمق المالي اهمية كبيرة في رفع اداء السياسة النقدية اذ ان البلد الذي يمتلك عمقا ماليا ذا اداء جيد ومقبول سوف ينعكس على تحسين وتطوير كفاءة السياسة النقدية وذلك من خلال مؤشرات العمق المالي الثلاث (عرض النقد والائتمان الممنوح للقطاع الخاص ، والودائع النقدية) ما يؤدي بالتالي الى الاستقرار الاقتصادي حيث يعتبر العمق المالي المرتفع عنصرا فعالا ورئيسيا في آلية انتقال وتحول السياسة النقدية الى القطاعات الاقتصادية، اذ اجريت بعض الدراسات المكثفة والتي احتوت وتضمنت العمق المالي ودوره في آلية انتقال وتحويل تأثير السياسة من قبل الاقتصاديين برنا نكي جير تيلر (1989 Bernanke and Gertler) ، ولستر بيس وملن (Lastresand Millin 2004) اذ وجدوا ان البلد الذي يمتلك عمقا ماليا متطورا يكون

له تأثير سلبي اقل على التغيرات في السياسة النقدية، اذ يمكن للأفراد ان يقوموا بإعادة توازن محافظهم المالية ولكن بطريقة اكثر سهولة (1 :2006، Stefan).

6- العمق المالي في مواجهه الازمات الاقتصادية الدورية :

يساعد العمق المالي على تقليل حدة الدورات الاقتصادية ، لقدرته على تخفيض تقلبات الاستثمار والاستهلاك، وكما اشار شومبتير في عام (1911) إلى ان النظم المالية الرصينة التي تعمل بشكل جيد تساعد و تعزز النمو عن طريق السماح بتوجيه رؤوس الاموال الى البلدان ورجال الاعمال ذوي القدرة والامكانيات الكبيرة على تنفيذ المشاريع الناجحة ، اذ ان المؤسسات المالية والمصرفية تسهل وتزيد من الخبرة والمهارة والامكانيات في توجيه الموارد المالية فيما بين المدخرين من خلال عده طرق من ضمنها جمع البيانات والمعلومات عن المقترضين لتلافي حالات عدم التسديد، لذا فان العمق المالي يسهل ويساعد التجار على التحوط وتنويع المخاطر بطريقة اكثر فعالية لكن من النواحي النظرية فان العوامل التي تسهل قدرة العمق المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، ينبغي ان يسهل في تقليل التقلبات الاقتصادية الدورية . (Ferreira, 2006: 91).

2-1-4- العوامل التي تساهم في زياده العمق المالي للأسواق المالية:

اكثر من الدول تكون رغبة في تحقيق الكثير من التنمية للأسواق المالية من خلال زيادة العمق المالي للأسواق المالية، لذا فهي تسير لتحقيق السوق المالي بأكثر فعالية ، وهناك العديد و الكثير من العوامل التي تساعد في زيادة العمق المالي للأسواق المالية : (Ekberg et al, 2015:43).

١- تشجيع صناديق التقاعد وشركات التأمين لوضع خطط طويلة الامد للاستثمارات المالية كل ذلك من خلال تغيير معايير التقييم واعطاء الحوافز المناسبة للاستثمار المالي في منتجات التأمين على الاجل الطويل و تطوير المؤسسات المالية وتحفيزها على الاجل الطويل في المستقبل.

٢- اعطاء حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمارات والمدخرات طويلة الامد لجلب و استقطاب الاموال الاضافية الى الاسواق المالية.

٣- التحرك باتجاه نظام مالي اكثر شفافية وتحفيز التفاعل المشترك بين صانعي السياسات والمشاركين في السوق المالي.

٤- تعزيز السيولة المالية وتوفير آليه للتحوط بالنسبة للمستثمرين وذلك من خلال تطوير المشتقات الخاصة بالأسهم بما في ذلك خيارات العقود الآجلة والخيارات الاولية وغيرها.

٥- التقليل من حدة المخاطرة والتي بدورها تزيد من عمليات الاستثمار من خلال رفع الكفاءة في السوق المالي وكذلك من خلال توفير جميع المعلومات والمستلزمات من المعاملات التي تتم في سوق المال.

٦- توفير القروض مقابل حقوق المساهمين وتخفيف القيود على البنوك، من خلال المساهمة و السماح للمصارف بتمليك تلك الاسهم ومبادلتها و توفير تمويل الاكتتاب إذ ان ذلك يعزز من السيولة المالية في السوق وتوفير المزيد والكثير من المرونة والسهولة للمقترضين مما يؤدي الى تسهيل عمليات الاستثمار في السوق المالي .

ويمكن الاشارة الى ان هنالك عوامل اخرى منها ما يأتي : (هيئة سوق رأس المال ، 2008:26-27)

١- رفع عدد الشركات المسجلة في السوق المالي .

٢- تنوع الادوات المالية التي يتم التبادل بها في الاسواق من خلال اصدار ادوات مالية جديدة مثل السندات المالية التي يتم التداول بها .

2-1-5-نظريات العمق المالي:

هناك عدة نظريات مفسرة للعمق المالي السائد في الانظمة المالية المتطورة وتخفيف القيود المالية في الاقتصاديات المكتوبة وهو السبيل المرغوب من اجل زيادة التعميق المالي وبالتالي زيادة الادخار وعرض الائتمان وتشجيع الاستثمار وقد تجلت هذه التفسيرات في الكثير من النظريات المالية هي ما يأتي :

أ-نظرية جون ما ينارد كينز في العمق المالي

ب-نظرية التحرير المالي الى ما كينون وشو

ج-نظرية الوساطة المالية

د-نظرية القمع المالي الى ما كينون وشو

أ- نظريه جون ماينارد كينز في العمق المالي :

يؤكد كينز ان العمق المالي يمكن له ان يحصل بسبب التوسع في عمليات الانفاق الحكومي وكذلك من اجل تحقيق الكفاءة المرتفعة الجودة المتمثلة في مستوى التشغيل الكامل للأيدي العاملة، اذ يجب على الحكومة ان تقوم بعمليات خاصة لضخ الاموال في الاقتصاد عن طريق زيادة الانفاق الحكومي ،مما يزيد من الدخل والطلب الكلي الفعال و الى زيادة الطلب على النقود كما يتم الملاحظة ان العمق المالي يعتمد بشكل اساس وفعال على المدخرات الموجودة في البلد (Sackey & Nkrumah , 2012:124).

ب- نظرية التحرير المالي الى ما كينون و شو :

تشير عمليات التحرير المالي الى اعطاء المؤسسات المالية والبنوك وغيرها الاستقلالية والحرية في ادارة وممارسة الانشطة المالية في كثير من المجالات وذلك من خلال الغاء كثير من القيود والضوابط على الصعيد المصرفي، يتم ذلك عن طريق تحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع ، وتخفيض نسبه الاحتياطي القانوني و التوجه باتجاه الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية هذا بدوره ادى الى فتح المجال المصرفي امام القطاع الخاص الوطني ، كما ان الاجراءات الخاصة بالتحرير المالي الداخلي والمتعلقة بحساب راس المال والحسابات المالية يعد جزءا اضافيا لعمليات التحرر المالي الداخلي . (محمد، 2014: 2).

ويرى اصحاب هذه النظرية ان عملية التحرير للقطاع المالي تعد وسيلة مهمة ورئيسة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي ، كما تشير هذه النظرية الى ان تحرير الاسواق المالية يساعد على زيادة العمق المالي للسوق اذ انه يعكس زيادة الاستخدام والوساطة المالية من قبل المستثمرين وكذلك من قبل المدخرين فضلا عن زيادة السيولة المالية في الاقتصاد ، وبعبارة اخرى عن طريق خفض الاحتكاكات في سوق المال وزيادة المدخرات المحلية وجذب رأس المال الاجنبي ، وهذه النظرية تستند الى فرضية انه كلما زاد السعر الحقيقي للفائدة سيؤدي الى زيادة العمق المالي كلما ساعد على زيادة المدخرات والاستثمارات التي يمكن استثمارها بطريقة اكثر فاعلية اذ اشارت نظرية (ما كينون شو) الى ان تحرر القطاع المالي يزيد من بين تراكم ارصدة الاموال وتراكم راس المال المادي ، اذ ان عمليات التحرر المالي التي تحدث بين الاصول المالية قد تؤدي الى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي (Bakang , 2013:6).

وليس بالضرورة ان تحدث زيادة النمو الاقتصادي في البلدان النامية اذ تشير كثير من التجارب الدولية والدراسات إلى ان سياسة التحرير المالي قد تؤدي في كثيرا من الاحيان الى خسارة البلدان النامية لان كثير من المؤشرات قد تراجعت ومن تلك الدول جمهورية مصر العربية والاردن لكن لو تزايد النمو الاقتصادي فإن عند تحقيق قطاع مالي و بصفات وامكانيات مالية كبيرة يجب عندها الغاء الرقابة على الصرف وهذا ماحدث عام 1979 في بريطانيا ، (1980-1985) في اليابان وكذلك في فرنسا في بداية التسعينات . (مرابط ، 2006:7).

ج- نظريه الوساطة المالية:

تعد الوساطة المالية عملية مهمة لجمع الموارد المالية من خلال المؤسسات المالية و اتاحتها للوحدات الاقتصادية والتي تشمل الافراد والمنظمات الحكومية والشركات وغيرها، وتقوم بجمع الاموال بطرق مختلفة ولكن توجد شروط يجب ان يقبلها المدخرون وكذلك المستثمرون وهو ان يكون التمويل بكميات محدودة التي يقبلها ويستجيب اليها المقترضون الذين يستخدمونها (صبرة، 2014:31).

لكن يؤيد كل من Shaw و Gurley (1960) الراي القائل بان الوساطة المالية هي فرصة اعطاء الثقة والقدرة المالية في القطاع المالي التي من خلالها يؤدي الى النمو الاقتصادي ، ويرى Gould Smith (1969) ان الهيكل المالي بشكل عام يدفع عجلة الاداء الاقتصادي الى الحد الذي يسهل تحويل الاموال وهجرتها الى افضل استخدام او افضل مستخدم اي الى المكان في النظام الاقتصادي إذ ان العائد على الاموال اقل من عائد اجتماعي (Bakang,2013:5).

د- نظرية القمع المالي الى ما كينون وشو:

تعد القيود المالية عواقب سيئة لاسيما على العمق المالي وسوق المال وكذلك على قوة المؤسسات العاملة في ذلك السوق، اذ ان وجود مثل هكذا قيود تكون اكثر تأثيرا على العمق المالي وكذلك على عمق السوق لاسيما في ظل اسعار الصرف الحقيقية وكذلك نقص الاموال اللازمة للمصارف فضلا عن سوق تخصيص الائتمان التي تقوم بها الدولة، تفترض نظرية القمع المالي ان الغاء القيود المالية في الاقتصاد من شأنه ان يساعد على زيادة الادخار وزيادة عرض الائتمان وتشجيع الاستثمار ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي ، كذلك افترض Shaw (1973) ان الوسطاء الماليين يسهمون في تشجيع الاستثمار ورفع نمو الناتج من خلال الاقتراض والاقراض (Obafemi et al, 2016:45).

وتقف ضوابط سعر الفائدة في زيادة النمو الاقتصادي الا انه يقلل من تكلفة تمويل العجز الحكومي وبالأخير القضاء على الكبت المالي وتحرير الاسواق المالية التي من شأنها ان تؤدي الى ارتفاع او زياده اسعار الصرف . (اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا، 2005: 1).

وان الباحث يتفق مع النظرية الأولى وهي نظرية جون ماينارد كينز في العمق المالي لانها توصلت الى نتائج حقيقة عن علاقة العمق المالي والنمو الاقتصادي للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

2- 1- 6- السياسات التي تسهم في زيادة العمق المالي للأسواق المالية :

تهدف الدول الى تطوير اداء اسواقها المالية لكي تحصل على السوق المالي والجيد كل ذلك يمكن ان يتحقق من خلال تحقيق معدل مناسب من العمق المالي في سوق المال إذ قيامها بالاهتمام بالسياسات المالية والنقدية التي يمكن من خلالها ان تحقق معدلات كبيرة من العمق المالي والتي يكون لها دور كبير وفعال في زيادة النشاط الاقتصادي مما يؤدي بدوره الى تطوير وزيادة ورفع معدل النمو الاقتصادي ، وسوف نتطرق الى اهم تلك السياسات و كما يأتي : (Dahou et al, 2009:23).

١- المساهمة في زيادة عمر السوق وضمان تعبئة الموارد المالية بشكل اكثر كفاءة وفاعلية وكذلك العمل على تنظيم الاسواق المالية بشكل كافٍ لكي تتم تشكيلة كبيرة من الادوات المالية والخدمات المالية الفاعلة لزيادة تلك الاسواق .

٢- العمل على رفع كفاءة سوق رأس المال ولاسيما سوق السندات لغرض التمويل طويل الاجل .

٣- المساهمة في سد الفجوات التي من الممكن ان تحصل بين القطاعات المالية من خلال تكوين مؤسسات مالية تهدف الى زيادة المنتجات وتطويرها لاسيما المشاريع الصغيرة وكذلك المشاريع المتوسطة التي تصل لشريحة اكبر من السكان .

٤- العمل على تنظيم واعادة النظام المصرفي والعمل على افتتاح القطاع المالي واستحداث ادوات مالية مناسبة لعمليات التمويل المحلية.

٥- العمل على اصدار قوانين تهدف الى بناء الثقة الكبيرة بين المصارف والمستثمرين وخلق الائتمان حيث يكون ذلك تحت اشراف لجنة ورقابة مالية على سجلات .

2-1-7- التحديات التي تواجه العمق المالي في الاسواق المالية:

ان تقديم الخدمات المالية تعد من الخدمات الاساسية والمهمة في زيادة النمو الاقتصادي على تحسين وتطوير الوساطة المالية والرفع من مستواها والتنوع في مختلف الادوات المالية لذا توجد هناك الكثير من التحديات او الكثير من العقبات و اهم تلك التحديات التي تواجه العمق المالي ما يأتي: (Dahou et al., 2009:23)

١- عدم القدرة على تحويل الادوات المالية (اسهم ، وسندات) الى نقد ، هذا بدوره يعيق التمويل طويل الاجل ويعيق تمويل الدين المحلي وكذلك ضيق سوق راس المال.

٢- الوساطة المالية المنخفضة وانظمة مكاتب تسجيل غير كفوءة وكذلك الاطر التنظيمية غير المتناسقة وغير المكتملة، كل ذلك من شأنه أن يقلل من تنوع الادوات المالية وكذلك يخفض درجة السيولة في السوق وانخفاض حجم الوساطة المالية كل هذا يشكل عانقا امام ارتفاع وزيارة العمق المالي وعمق السوق حيث انه يقلل من الناتج المحلي الاجمالي.

٣- انخفاض الادوات المالية الابداعية القصيرة الاجل (شهادات الإيداع ، والأوراق التجارية ...) خاصة تلك المسخرة باتجاه المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل اعمالا تجارية هذا بدوره يقلل ويخفض من زيادة معدلات النمو الاقتصادي لاسيما في الناتج المحلي الاجمالي.

٤ - توفير قطاع مصرفي تنخفض فيه الوساطة المالية ودورها في زيادة حجم السوق واتساعه بسبب سعر فائدة مرتفع جدا .

2- 1- 8- مؤشرات العمق المالي

تم التطرق في بحثنا هذا الى ثلاثة مؤشرات للعمق المالي ويمكن ان تتمثل في (عرض النقد ، واجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص ، والودائع) وكما يأتي :

١. عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي :

ان عرض النقد يعد ذا اهمية كبيرة في اغلب البلدان ، لانه يعبر عن كمية النقود في الاقتصاد ، ويعد وسيلة من وسائل التبادل التجاري بين الدول لأن اغلب الاقتصاديين يواجهون صعوبة في تحديد مفهومه وطرق قياسه ، لانه يختلف من بلد الى بلد اخر بحسب التطورات الاجتماعية واختلاف الانظمة النقدية والمصرفية وتشابه طرق قياسه مع طرق احتساب المخزون والمواد الاولية والثروة اذ يتم احتسابه من خلال فترة زمنية محددة ومعلومة ، لذا يعرف عرض النقد بأنه كمية النقود او وسائل النقد المتداولة داخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة (كنعان ، 2012:475) . وان اي تغيير في مستوى عرض النقد يمكن ان يؤثر على النمو الاقتصادي ، فعندما يكون مستوى عرض النقد المتاح في اقتصاد البلد ضيقا بسبب التضخم الاستثنائي فأن ذلك سوف يؤثر على النمو الاقتصادي ، ويتكون عرض النقد من ثلاثة عناصر هي : (Logoni et al,2020:2435).

أ- عرض النقد بالمعنى الضيق (M1):

يقصد به مجموع ما يتم دفعه من كمية النقود لتسوية المعاملات المالية في مجتمع معينة خلال فترة زمنية معلومة ، اذ يعبر عن العملات الورقية والمعدنية التي يتم تداولها بين الافراد او المؤسسات المالية اضافة الى حجم النقود التي يتم تداولها داخل المصارف سواء على شكل ودائع او حسابات جارية.

ب- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

يقصد به مجموع ما يتم دفعة من كمية النقود خلال فترة زمنية معينة لتسوية المعاملات المالية والنقدية مثل صندوق النقد الدولي ، اذ يتكون هذا المفهوم من عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) مضافا اليه الاصول المالية التي تتمتع بسيولة مالية عالية والتي يمكن تحويلها الى نقد بسرعة مع الاحتفاظ بقيمتها دون ان تتأثر بأشبهه النقود .

ج. عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3):

يجمع هذا المفهوم خصائص النوعين السابقين عرض النقد بالمعنى الضيق وعرض النقد بالمعنى الواسع ، اذ يتم استخدام هذا المفهوم بشكل كبير في اسواق البلدان المتطورة ، ويعبر عن مختلف الودائع (الثابتة ، الجارية ، التوفير)التي يتم خلقها من قبل الحكومات في القطاع المصرفي . (عامر،2010: 29)، (McConnell,2008:230).

٢. إجمالي الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي :

توجد علاقة طردية بين مؤشر اشباه النقود الى اجمالي الناتج المحلي وبين المؤشر الخاص بالنسبة للائتمان المقدم للقطاع الخاص الى اجمالي الناتج المحلي، وبعبارة اخرى انه توجد علاقة موجبة بين قدرة الجهاز المصرفي وامكانياته على جذب الودائع اي(الودائع الثابتة والتوفير) والتي لها اهمية تعد مهمة كبيرة في تمويل الاستثمارات الانتاجية الخاصة طويلة الاجل وبين امكانياته على منح واعطاء الائتمان الخاص بالخدمات المصرفية، (Kumar,2015:192). اذ تعمل المصارف التجارية على تقديم خدمات متنوعة لمختلف القطاعات التجارية والصناعية لتتمكن من مواولة انشطتها المختلفة سواء كانت متمثلة بتمويل شراء الاصول الثابتة او المتداولة او تسهيل عمليات الدفع والاستيراد او تمويل احتياجات التوسع قصير الامد وكل هذه الخدمات المقدمة تندرج ضمن مفهوم الائتمان النقدي (الزعيبي، 2000: 80) . ويأخذ الائتمان النقدي ثلاثة انواع في العراق وكما يأتي :

- القروض (الممنوحة للمنظمات المالية والافراد) .
- خصم الاوراق التجارية.
- السحب على المكشوف.

أ. القروض :

اذ تعد القروض من اهم انواع الائتمانات لما لها من اهمية كبيرة في استمرار ديمومة المصرف وتمكينه من تحقيق الاهداف التي وضعها للأمد البعيد (الياس، 2005:61) . اذ تعد من اكثر موجودات المصرف خصوبة لما تولده من عوائد مجزية اذا ما اديرت بشكل فعال وكفوء (عبد السادة واخرون ، 2008:156) . الا انها وفي الوقت نفسه تعد من اقل الموجودات المتداولة سيولة لانه من غير الممكن تحويلها الى نقود حتى يحين موعد استحقاقها ، وللتوضيح نأخذ مثالا على ذلك اذا اعطى المصرف قرضا لمدة سنة واحدة فإنه لا يحصل على اجمالي مبلغ القرض الا بعد انتهاء السنة (Mishkin,2007:223) .

وتعرف القروض بانها (قيام المصرف بتزويد الافراد والمنظمات بالاموال اللازمة على ان يتعهد المقترض بسداد مبلغ القرض مع جميع الفوائد والمصاريف والعمولات دفعة واحدة او عدة دفعات على شكل اقساط وفي تاريخ محدد مقابل تقديم ضمانات تساعد المصرف على استرجاع مبلغ المقرض في حالة عد القيام بالتسديد او التخلف عن الموعد المحدد له بالتسديد ، (الجنابي،ارسلان،2009: 131) . وهناك انواع من القروض التي يمنحها المصرف التجاري هي ما يأتي :

١. قروض حسب القطاع وتقسّم الى قروض عقارية ، وقروض زراعية ، وقروض مؤسسات مالية ، وقروض تجارية :

● القروض العقارية : تتضمن الرهونات طويلة الامد للمباني التجارية والسكنية وكذلك القروض قصيرة الاجل لمقاولي البناء(Thomas,2006:211).

● قروض زراعية: تمنح لدعم زراعة وحصاد المحاصيل الزراعية من خلال تمويل شراء الاسمدة والبذور والمعدات وغيرها وكذلك تعد من القروض الموسمية والتي غالبا ما تكون مقيدة او محدودة لارتفاع مخاطرها نتيجة اعتماد القطاع الزراعي على الظروف المناخية الموسمية ذات الطبيعة المتغيرة (المزاري،2009: 28) .

● قروض مؤسسات مالية : ان هذه الانواع يمكن ان تعطيها المصارف وتمنحه مصارف اخرى او شركات التامين او شركات التمويل وغيرها من الشركات الاخرى للمؤسسات المالية (rose,1999:28).

● قروض تجارية : هذه القروض تمنح لتمويل التجارة الخارجية وذلك من خلال تقديمها للمصدرين والمستوردين وذلك من اجل المساعدة في تسهيل عمليات الاستيراد وعمليات التصدير (الجنابي، ارسلان2009:136).

٢. قروض حسب الاجل وتقسّم الى : قروض قصيرة الاجل ، وقروض متوسطة الاجل وطويلة الاجل .

● قروض قصيرة الامد : وتمثل معظم قروض المصارف التجارية و تعد من افضل انواع التوظيف لديها وغالبا ما تقل مدتها عن سنة واحدة وتسمى ايضا بقروض رأس المال العامل اذ تعد من اهم انواع القروض التي تكون نسبتها مرتفعة قياسا بأنواع القروض الاخرى ولكن غالبا ما تكون هذه القروض لغرض سد الاحتياجات لسيولة المنظمات والمؤسسات المالية بأنواعها ،(أبواحمد،2002: 219) .

● قروض متوسطة وطويلة الامد : تزيد اجمال هذه القروض عن سنة واحدة و قد تصل الى عشرة او عشرين سنة اذ تمنح لتمويل الانشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية والمشاريع ذات طبيعة صناعية او مشاريع جديدة وان القروض ذات النسبة الاكبر في محفظة قروض المصرف ، وتتحدد بمجموعة من العوامل من ضمن هذه العوامل طبيعة المنطقة التي يعمل فيها المصرف و مدى حجم رؤوس امواله و ما متوقع حصوله من ارباح عن كل قرض مقارنة بالآخر،(Rose,2005:519) .

٣. قروض حسب ضمان: وتكون على شكلين:

قروض مضمونة : ان الغالبية العظمى للقروض تكون مصحوبة بضمانات تسمى ضمانات تكميلية لأنها تتطلب استكمال عناصر الثقة الموجودة اصلا وليس كبديل فقد يكون الضمان عبارة عن محاصيل زراعية او اوراقا مالية او بضائعا او رهنا عقاريا او اوراقا تجارية مضمومة او الضمانات الشخصية وضمن شروط يحددها المصرف(عبدالله، الطراد، 2006: 62)

• وتعرف بانها قروض تسترجع بواسطة الضمانات التي يستخدمها المصرف عند عدم وفاء المقترض بالالتزامات.

• قروض غير مضمونة : وهي تلك القروض التي لا تكون مضمونة برهن عقاري او زراعي او اوراق تجارية لذا تكون هذه القروض مصاحبة الى كثير من مخاطر عدم التسديد ، وقليل ما تتعامل المصارف بهذه القروض (Ferrell et,al,2008:494).

ب. الاوراق التجارية (خصم الكمبيالات)

ان خصم الكمبيالات يعرف بانه عملية مصرفية يقوم الزبون هو حامل الورقة التجارية من خلالها يقوم بنقل الملكية الى المصرف عن طريق التظهير قبل موعد الاستحقاق (الشمري ، 2009:63). اي يقوم المصرف بشراء الورقة التجارية من المستفيد قبل موعد استحقاقها مقابل دفع ثمن اقل من قيمتها الاسمية وعندها تصبح واحدة من ضمن موجودات المصرف التي يحق له توظيفها في مجالات استثماراته ، ويمكن للمصرف ان يقوم بإعادة خصم الورقة التجارية لدى البنك المركزي او بيعها لمرّة ثانية الى مصرف تجاري اخر ، ويسمى البنك المركزي هذه العملية في مصطلح نافذة الخصم (ابو احمد ، 2002:214) . (الياس، 2005:62).

ج. السحب على مكشوف :

يعمل من خلاله المصروف بوضع سقف محدد من المبالغ والتي لا يجوز للزبون تجاوزه في السحب الا بموافقه الإدارة كما يسمح للزبون الايداع فيها وعندما يمنح من هذا النوع من الاهتمام لتمويل راس المال العامل وبالتالي فهو قصير الاجل (الطراد، 2006:171). ويعرف كذلك بانه تمديد سقف التمويل قصير الاجل بواسطة المصرف مع امكانية تسددي فورية التسديد للمبالغ المسحوبة (Neale ,)
467 (McElroy,2004). وكذلك يمكن تعريفه بانه قرض تلقائي يتكون لحساب الزبون الجاري من اجل تغطية الصكوك المسحوبة التي تجاوزت الرصيد الموجود في الحساب، (Kapo or,et al,2007:158). كما تم تعريفه بانه ترتيب بين المصرف والذبون يسمح من خلاله للزبون بسحب اموال تتجاوز رصيد حسابه الفعلي ويكون بمثابة قرض مؤقت يستمر لمدة قصيرة. (Noor,AI- N ami,2003:63) ، كما تحقق المصارف فائدة من هذا الائتمان تتحدد قيمتها حسب المدة التي يمكن كشف الحساب فضلا عن القاء الزبون على صلة مستمرة

مع المصرف وهذا ما يسهل متابعة اوضاعها المالية والتجارية وتقييمها سلبيًا او ايجابًا . (James,Smith,2006:63) .

٣- اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي :

تمثل النقود المحلية في البلدان النامية نسبة كبيرة من رصيد النقود خارج النظام المصرفي، اذ ان اي ارتفاع يحصل في نسبة النقود السائلة الى الدخل قد يعني زيادة استعمال العملة بدلا من زيادة حجم الودائع المصرفية ، اذ ينصب جل اهتمامه على العملة المتداولة على اعتبار ان الاصول شبه السائلة هي المصدر الرئيسي والاساس لعمليات الاستثمار اذ ان اي عملية من العمليات الخاصة للودائع من المدخرات المالية مقابل الناتج المحلي الاجمالي نستطيع القول على انها تعني ان الودائع المصرفية تركز على واقعية افضل لتطوير النظام المصرفي (Escwa,2005: 30-31). كما يمكن الاشارة الى ان هذا النظام المصرفي ولاسيما في الدول النامية يقيس امكانية المصارف وكفاءة الودائع المتغيرة وودائع التوفير فضلاً عن الودائع الزمنية وودائع تحت الطلب ، و على الرغم من ان هذا المؤشر يقيس المقدرة الاجمالية للمصارف في جذب المدخرات المالية بكافة اشكالها المتغيرة والثابتة وغيرها (خلف،2011 : 184). اذ تعرف المصارف التجارية بانها مصارف الودائع ينصب نشاطها الرئيسي على تعاملها مع جمهور المودعين لما تتمتع به هذه المصارف من ثقة المودعين والتي تعتبر اساسية لتنمية الودائع،(السيسي ،1998:10) . وتعرف الوديعة المصرفية على بأنها (عقد يدفع بمقتضاه المودع مبلغ من النقد عن طريق احد وسائل الدفع و يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب او حين حلول اجله كما انه يلتزم بدفع فوائد وارباح وحسب شروط العقد المبرم بينهما (الشمري ،2009:342). كذلك تعرف الودائع بانها الاموال التي يتركها الزبائن في حساباتهم سواء كانت حسابات جارية ام حسابات ادخارية ام ودايع اخرى .(Da vid,1988 :33) كما ان الودائع تمثل المصدر الالهم لأموال المصرف التجاري و كما يحقق المصرف ربحه من الودائع من خلال ما يحصل عليه من هامش ربح نتيجة الفرق بين الفوائد المستحصلة من القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على تلك الودائع (Howells Bain,2008: 250) . . اهم انواع الودائع المصرفية هي ما يلي:

1-الودائع الجارية :

تعد هذه الودائع من الحسابات المصرفية التي تسمح للمودع ان يسحب بها او تحويلها الى طرف ثالث عن طريق الصكوك اذ انها تشمل جميع الحسابات التي يمكن سحبها بواسطة الصكوك وهي حسابات جارية بدون سعر فائدة وتقسم الى .

أ- ودائع تحت الطلب:

وهي من اكثر انواع الودائع انتشارا، اذ يوضع العميل مبلغا معيناً لدى المصرف ويتم السحب عادة بموجب صكوك صادرة من قبل العميل او بأمر سحب عند الطلب ، (عبدالله ، الطراد ، 2006: 87) . ويمكن ان تعرف بانها الودائع التي يستطيع صاحبها سحبها نقدا او تحويلها الى طرف اخر بناء على طلبه (Thomas,2006:207) . كما ان المصارف التجارية تقبل هذه الودائع من الافراد و منظمات الاعمال والحكومات و مؤسسات الادخار (جبر ، 2002: 92) . و نتيجة لنمو النشاط الاقتصادي بين الدول اصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من ودائع المصارف التجارية لاسيما في الدول ذات الاقتصاد البترولي الذي ينمو النشاط النقدي والفائض الحكومي بنسب كبيرة وهذا ما يؤدي الى التوسع بالعمليات الائتمانية و تعظيم ارباحها المال (كامل ، حامد ، 2006: 112) .

ب- الودائع القابلة للتفاوض: ظهر هذا النوع من الودائع في بداية عام 1980 اذ انه لا يتطلب هذا الحساب سوى رصيد قليل من المودع ، (cornett,saunders ,1999:55) . ويقبل هذا النوع من الودائع السحب بواسطة صكوك الا انه اقل شيوعا من الودائع تحت الطلب لكون اوامر السحب فيها خاضعة للتفاوض ولكن في الوقت نفسه يمكن للمصارف التجارية الدفع على هذا النوع من الودائع فوائدها وهذا الامر لا يحدث مع الودائع تحت الطلب (winger,frasca,1995:137) .

2-الودائع الثابتة : هي الودائع التي يتحدد موعد استحقاقها بحسب الاتفاق بين المصرف والمودع إذا انه لا يحق للمودع سحبها الا بعد مرور المدة المتفق عليها وتكون بفائدة (الحميري ، 2006:7) . و يأخذ هذا النوع من الودائع ثلاثة اشكال وكالاتي:

أ- ودائع لأجل : ان الودائع لأجل تمثل الاموال التي يرغب الافراد والهيئات العامة والخاصة في ايداعها لدى المصرف التجاري لمدة محددة كأن تكون (ثلاثة اشهر او ستة اشهر او سنة او تكون اقل من ذلك فقد تكون خمسة عشر يوما متلازمة قبل انقضاء الاجل المحدد (الصيرفي ، 2007:37).

ب- الودائع الخاضعة لإشعار: ان الودائع الخاضعة لإشعار يقصد بها تلك الاموال التي يودعها الافراد والمنظمات لدى المصرف على ان لا يتم سحبها الا بعد اخبار او اخطار المصرف قبل فترة زمنية محددة وتحدد عند الايداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدة (الحميري ، 2007: 7) . (عبد الله ، 1999:247) . كما تبرز اهمية هذه الودائع والافراد والمنظمات التي تحصل على الاموال بشكل دوري وهذا ما يتيح لهذا النوع من الودائع القدرة على الاستثمار فيها (حداد ، هذلول ، 2005: 156) . كما ان حالات هذه المنظمات في ايداع اموالها لمدة محددة وذلك خوفا من حاجتها للسيولة وستكون هذه الودائع بمثابة حالة متوسطة بين الوديعة لأجل و بين الوديعة الجارية (رمضان ، جودة، 2006: 60)

ج- شهادات الايداع القابلة للتداول:

وهي شهادات صادرة من قبل المصرف التجاري يقوم الموظف بأصدارها ويشهد بموجبها ان العميل قد قام بايداع مبلغ محدد لدى المودع ومحددة من تاريخ اصدارها الى تاريخ استحقاقها وبسعر فائدة محدد (اللوزي ، واخرون ، 1997: 133) . وكذلك بانها ودائع لأجل يصدر بشأنها شهادة من المصرف ويحدد فيها مبلغ الوديعة وتاريخ استحقاقها (جبر، 2002: 92).

3-ودائع التوفير:

وهي ودائع صغيرة في الغالب يعطى صاحبها عادة دفتر توفير وله الحق في سحب جزء او كل مبلغ الوديعة متى شاء ،(العزاوي ، حميس ، 2010: 199) . وغالبا ما تتكون هذه الودائع من عنصر جذب الادخار للعوائل و تسجل المبالغ المودعة والفوائد الموجودة وتجمع في دفتر اخضر او ازرق صغير يمكن للمودع ان يعيده او يسحب الوديعة في اي وقت (thomas,2006: 208) . ويحمل هذا النوع من الودائع سعر فائدة اقل من ما هو مدفوع الى الودائع لأجل (Rose,Hudgins,2005:115).

المبحث الثاني

النمو الاقتصادي

2- 1-2 - مفهوم النمو الاقتصادي:

لقد تعددت وتنوعت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف وجهات النظر الخاصة بالكتاب ومجموعة من الباحثين الذين يكون جل اهتمامهم بهذا المجال إذ ان النمو الاقتصادي يعكس تلك الزيادة المستمرة لمدة من الزمن في كمية السلع والخدمات التي يتم انتاجها من قبل الافراد لكن في محيط اقتصادي معين .

اذ يعد النمو الاقتصادي معيارا يتم من خلاله تمييز وتصنيف البلدان المتقدمة إذ ان الافراد بدورهم يجدون كثيرا من المشاكل الاقتصادية المختلفة ومثل تلك المشاكل اشباع الحاجات الكثيرة والتي تكون غير المحدودة كل ذلك يتم من خلال الموارد المتاحة والتي غالبا ما تكون نادرة حيث ان الافراد يسعون الى الحصول علي تلك الموارد والسيطرة عليه (36: 2003, Al-nami, Noor).

لقد عرف سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي بأنه : حالة الارتفاع في نصيب الفرد او حالة الارتفاع في عنصر العمل من حجم الناتج ، اذ ان الزيادة في حجم الناتج قد تكون مصحوبة في زيادة لعدد السكان وان الاعتماد على حساب معدلات للنمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد فان هذا يتطلب التقدير الحقيقي لكي يتم تحقيق حالة من الانتعاش للنمو الاقتصادي (693: 2009, Acemoglu). ومن جهة اخرى عندما يكون النمو الاقتصادي مضافا له تحسن في توزيع الدخل وتركيبه النشاط الاقتصادي فان هذه الحالة تعرف بالتنمية الاقتصادية ، اذ ان النمو الاقتصادي يظهر بوصفه مؤشرا كميًا في حين ان التنمية الاقتصادية تكون مؤشرا نوعيا (Nafziger 15: 2006). ونقلا عن كوسوف يقول : ان النمو الاقتصادي هو المتغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية (بن قدور ، 2013 : 63) .

اذ انه متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي ومدى ارتباطه بالدرجة الحقيقية التي يعبر عنها بالتوسع الاقتصادي ، اذ يسود النمو الاقتصادي في بعض الحالات نوع من التخلف او نوع من التدهور وذلك حسب حالة البلدان ، ولو اخذنا بعض الامثلة على ذلك الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية تكون الدول المتقدمة ذات معدلات يتم تسجيلها وذلك يرجع لأساس اقترابها من مرحلة التشغيل الكامل (250 : 2008, Howells Bain).

فضلا عن زيادة الكفاءة واستخدام تلك الموارد بما يحقق حاجاتهم والتي بدورها يمكن ان تساعد على تقدم المجتمع وتطوره بشكل مستمر ، يمكن ان يعرف بانه ارتفاعات ثانوية مطردة في الاقتصاد من خلال نمو الدخل القومي الحقيقي في الاجل الطويل ، (عبد الحميد واخرون ، 2009 : 125-126).

يعني ذلك انه معدل نمو السكان لابد من ان يفوقه معدل النمو الاقتصادي، وقد يحدث ان يزيد الناتج المحلي الاجمالي دون ان يحقق نموا اقتصاديا بسبب ارتفاع معدل الزيادة السكانية على معدل نمو الناتج، ان عملية حدوث زيادة في احد المتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي او متوسط دخل الفرد ، او الناتج المحلي الاجمالي دون اتخاذ اجراءات معتمدة او موجهة من شأنها ان تؤثر في الزيادة التي حدثت بشكل او بأخر. (14: Bashiru, Ibrahim,2011) وكذلك ينظر (Edward Shapiro) الى النمو الاقتصادي بانه المتغير الكمي الذي يتم من خلاله قياس التغيرات الكمية للطاقة الانتاجية المتوفرة في الاقتصاد إذ عند ارتفاع هذه الطاقة يؤدي الى ارتفاع كميات السلع والخدمات التي من خلالها يمكن ان توفر الحاجات العامة لكافة افراد المجتمع إذ من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان النمو الاقتصادي : هو ذلك الارتفاع السنوي الذي يمكن ان يسجل بوصفه نسبة من الناتج المحلي . يبرز لنا من هذا التعريف وتعريفات سابقة إلى أهمية النمو الاقتصادي ويتم تعريفه كما يأتي : متغير كمي يستخدم لقياس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي (Arvind, Pokhriya, 2015:14)

2-2-2- مصادر النمو الاقتصادي :

إن مصادر او عوامل النمو الاقتصادي لا يمكن ان نحددها بالعوامل الاقتصادية فقط بل توجد هنالك الكثير من العوامل الثقافية والسياسية و كذلك عوامل جغرافية مهمة وهذه العوامل مشتركة لموارد مختلفة منها الزراعية والمعدنية وبعضها يرتبط بالعلاقات والكفاءات والنشاطات البشرية اذ ان مصادر النمو الاقتصادي يمكن ان تتركز على عوامل مهمة اساسية ويمكن ان نحدد تلك المصادر بالاتي :-

١. الموارد الطبيعية :

المصادر الطبيعية متعددة ومختلفة اذ تشمل الارض وما تحتوي في باطنها من موارد معدنية وكذلك مصادر الطاقة المختلفة واليورانيوم والفحم فضلاً إلى إن المصدر الاساسي وهو النفط وما تحويه كذلك من موارد المياه اذ تشمل البحيرات والمحيطات والانهار والبحار وما تحوي من احياء مائية مختلفة (20:2015 Shqipe Abazi, Arbenita Aliu) ولكن يجب الاشارة الى ان الموارد الطبيعية تعد موردا اقتصاديا اذا لم تتوفر فيه امكانيات خاصة للإستغلال والطلب عليه ، ويمكن ان تقسم الموارد الطبيعية على اساس بقائها او عمرها الاستهلاكي الى نوعين اساسيين متمثلين بما يأتي:

أ. الموارد القابلة للتجديد:

ان الموارد القابلة للتجديد يكون لها اثر كبير في للنمو الاقتصادي والتي يمكن من خلالها ان الحصول على حالات انتعاشية اقتصادية محفزة للنمو الاقتصادي وان المصادر تكون مختلفة مثل الاراضي الزراعية والمراعي والثروة الحيوانية... الخ وان طرق نجاحها هو استخدامها بالطرق الصحيحة (العصفور، 2002 : 4).

ب. المواد غير القابلة للتجديد :

تعد هذه الموارد من اهم الموارد الطبيعية اذ يكون استهلاكها بشكل كبير ، يمكن زيادة معدل رصيدها في فترات زمنية معينة اذ ان الاستغلال المتسارع لها يؤثر على الرصيد المتبقي منها وعلى جودته ومنها ما يستهلك ويفنى بالاستعمال ، ومنها ما يمكن تدويره واعادة استعماله كما ينبغي الاشارة الى ان هذه الموارد او المصادر تتكون من الاحتياطات الحالية المتاحة في القشرة الارضية كالبترول والغاز الطبيعي وغيرهما سواء المكتشفة منها او غير المكتشفة ، كما يمكن توظيف هذه المعادن في رفع معدلات النمو الاقتصادي واستخدام الاحتياطات والنفط والغاز والذي يؤدي الى رفع الدخل القومي .

٢-الموارد البشرية :

هنالك الكثير من الدراسات المتطورة الحديثة والتي تخص التنمية الاقتصادية ركزت على ان هنالك علاقة ارتباط بين النمو الاقتصادي و تراكم رأس المال البشري اذ ان عمليات الاستثمار التي تم خلقها من خلال التعليم يمكن لها ان تخلق ملاكات بشرية قادرة ومؤهلة وذات خبرة فنية و استثمارية كبيرة قادرة على ان تزيد من كميات الانتاج وترفع من معدلات النمو الاقتصادي كذلك يمكن ان تحقق عمليات استثمار كبيرة في راس المال البشري وتنمية الابتكارات العلمية والتكنولوجية المتطورة هذه العملية يمكن من خلالها ان تؤدي الى تحقيق وتطوير من الناتج القومي الذي بدوره ويساعد على تحقيق النمو الاقتصادي الذي تركز عليه مجمل الدراسات . (تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الامية خلال الفترة ، (1990-2005) (العصفور، 2002 : 4).

حظي مفهوم الموارد البشرية بالعناية منذ الكتابات الاولى لادم سميث وهو احد ابرز المفكرين الاقتصاديين (الذي ينتمي الى المدرسة الكلاسيكية)في نهاية القرن الثامن عشر والتي تركزت حول اهمية التخصيص وتقسيم العمل في تفسير اسباب ثروة الامم ، وعلى الرغم من ان هذه العناية قد شهدت على مدى سنين طويلة تراجعاً ملحوظاً من حيث الاهمية النسبية في مقابل التركيز الى حد بعيد على العنصر المادي دون غيره من عناصر الانتاج الاخرى ، على الرغم من شيوع استخدام مصطلح رأس المال البشري في العديد من الكتابات الاقتصادية والاجتماعية ، الا انه تعددت تعريفات هذا المصطلح لكن اغلبها تنظر الى رأس المال البشري على انه يمثل مجموع الافراد العاملين الذين يمتلكون معارف ومهارات وخبرات وقدرات ذات قيمة عالية ، كما ان لهم امكانية المشاركة في الحياة الاقتصادية واكتساب الدخل ، والتي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتدريب وغيرها (العربي، 2007 : 51) .

٣. تكوين رأس المال

ان عمليات تطور واستخدام التكنولوجيا المختلفة زاد من اجمالي تكوين رأس المال الثابت بدرجات سريعة زاد من معدل النمو الاقتصادي ، وهناك بعض العقبات السلبية التي تؤثر في تكوين رأس المال او عمليات النمو الاقتصادي منها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الحروب او الصراعات السياسية وانحسار الايرادات المتحققة كل ذلك يؤثر في تكوين رأس المال إن تكوين رأس المال يعني الموجودات الرأسمالية الثابتة من الآلات والاثاث والمعدات والاجهزة ووسائل النقل الموجودة في الاقتصاد و تكون زمنية معينة سنة او اكثر(صندوق النقد العربي، 2002: 613)، ومن المنظور الاقتصادي هذه الموجودات تعد عنصرا اساسيا في الاستثمار والانتاج ويسهم في زيادة المال الخاص مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي يزيد الناتج القومي ويؤدي الى دفع عجلة النمو نحو الافضل ، اذ ان النمو الاقتصادي يكون ذا علاقة مع معدل التراكم الرأسمالي ويمكن ان نلاحظ ان هنالك عددا من رؤوس كما ان هنالك جانبا كبيرا من الاختراعات والابتكارات التي اسهمت بشكل كبير في زيادة الإنتاج (الشمري ،2009:342) .

٤. التغيير التكنولوجي والابتكارات

ان الكثير من الاقتصاديين ركزوا على التغييرات التكنولوجية التي حصلت والتي تمثل احد اهم العوامل المسؤولة عن عمليات النمو الاقتصادي اذ ان زياده الناتج الذي يتم تحقيقه من خلال حزمة من عناصر الإنتاج ودفع عجلتها الى الامام ،(khalid,2005:55) كما ان هنالك جانبا كبيرا من الاختراعات والابتكارات التي اسهمت بشكل كبير في زيادة الانتاج وظهور ما يسمى بالدورة التكنولوجية المتقدمة التي جعلت الالة قادرة على القيام بالمهام الذهنية من دون اللجوء الى اليد العاملة البشرية واصبح استخدام الآلات اكثر من الايدي العاملة وهذا له دور كبير في زيارة عمليات الانتاج وحجمها عبر الزمن وزيادة الناتج المحلي الإجمالي . (محمد ،2012:210)

اذ صبحت في مستوى عالٍ من القدرة لتحقيق الانجاز الاقتصادي ويتم قياسه بمدى تطور الانتاجية نحو التقنية المكثفة لعنصر رأس المال حيث تمثل العمليات والتقنيات والمكائن والاعمال التي يتم استخدامها لتحويل المدخرات من الافكار والمعلومات والمواد الاخرى الى مخرجات من خدمات ومنتجات ملموسة ، وانها عبارة عن تطبيق لمجموعة من المعارف والافكار العلمية التي يتم من خلالها صياغة تلك الافكار وصنع منتجات متطورة وحديثة و ملائمة للعصر الحديث (Obafemi et al, 2016:45) وهو يجسد انتاجية ذلك المضمون الاقتصادي للتدريب المنظم لمجموعة من القوى العاملة و المتمثلة بالإدارة المنظمة لعمليات الانتاج كافة واصبحت في مستوى عالٍ من القدرة لتحقيق الانجاز الاقتصادي ويتم قياسه بمدى تطور الانتاجية نحو التقنية المكثفة لعنصر

راس المال و عنصر العمل لكي يتم تحقيق التقدم التكنولوجي ومن ثم الوصول للنمو الاقتصادي (داغر ، 1990:56) .



شكل (٢)

مصادر النمو الاقتصادي

المصدر : من اعداد الباحث

2-2-3-انواع النمو الاقتصادي

١. النمو التلقائي : المتطلبات الخاصة لهذا النوع او هذا النمط فانه تحتاج الى سهولة وسلاسة كبيرة ومرونة في الاطار الاجتماعي والثقافي الذي يحتوي على الانتقال الى النمو بسرعة كبيرة من قطاع الى قطاع اخر كثير من الاحيان بطيئا على الرغم من الصعوبة التي تواجهه في كثير من الحالات والتقلبات العنيفة السلبية ولكن هذه التقلبات تكون محدودة متمثلة بالمدة القصيرة اذ ان النمو التلقائي يأخذ طابع القوة الذاتية المكتسبة والذي يكون بشكل عفوي ذاتي التي يحتويها الاقتصاد الوطني بشكل كامل إذ يتم ذلك دون الالتجاء الى اسلوب التخطيط الفعال على المستوى العالمي او المستوى المحلي إذ اضافة الى ذلك ان هذا النوع قد تتوجه اليه الدول المتقدمة والمتطورة وخصوصا تلك الدول الرأسمالية المتمثلة بفترة الثورة الصناعية في إنجلترا (الراشدان ، 2008:50-51) .

٢. النمو المؤقت : يؤدي النمو المؤقت الى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في معظم البلدان النامية عموما ، والعربية على وجه الخصوص يحدث النمو المؤقت نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة غالبا ما تكون عوامل خارجية إذ انها سرعان ما تزول ، وعندما تزول هذه العوامل يزول معها النمو الذي احدثته ، اي انه لا يملك صفة الاستمرارية والثبات لان هذا النمو يحدث في ظل بنى اجتماعية وثقافية جامدة ، (خلف، 2011 : 184).

٣- النمو المخطط : يرتبط هذا النمو بفاعلية التنفيذ والمتابعة في عملية التخطيط ولجميع المستويات، اذ ان دراسات التخطيط الاقتصادي تعد حديثة النشأة فقد اصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دول إن النمو المخطط نوع من انواع النمو الاقتصادي اذ ينشأ نتيجة لعملية تخطيط واسعة لمجموعة من موارد المجتمع ومتطلباته ومدى قدرته وفعالية هذا النمو يرتبط ارتباطا كبيرا بنوع من كفاءة التخطيط ومدى قدرته وفاعلية الخطط المرسومة ومدى فعالية التنفيذ وقدرتها على المتابعة ومدى ادارتها بشكل اكثر خبرة وكفاءة ، اذ ان النمو المخطط يحدث بتدخل الدولة بوضع عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع (6-2013, Mirkin)

ويمكن معرفة اهميته من خلال الاتي:

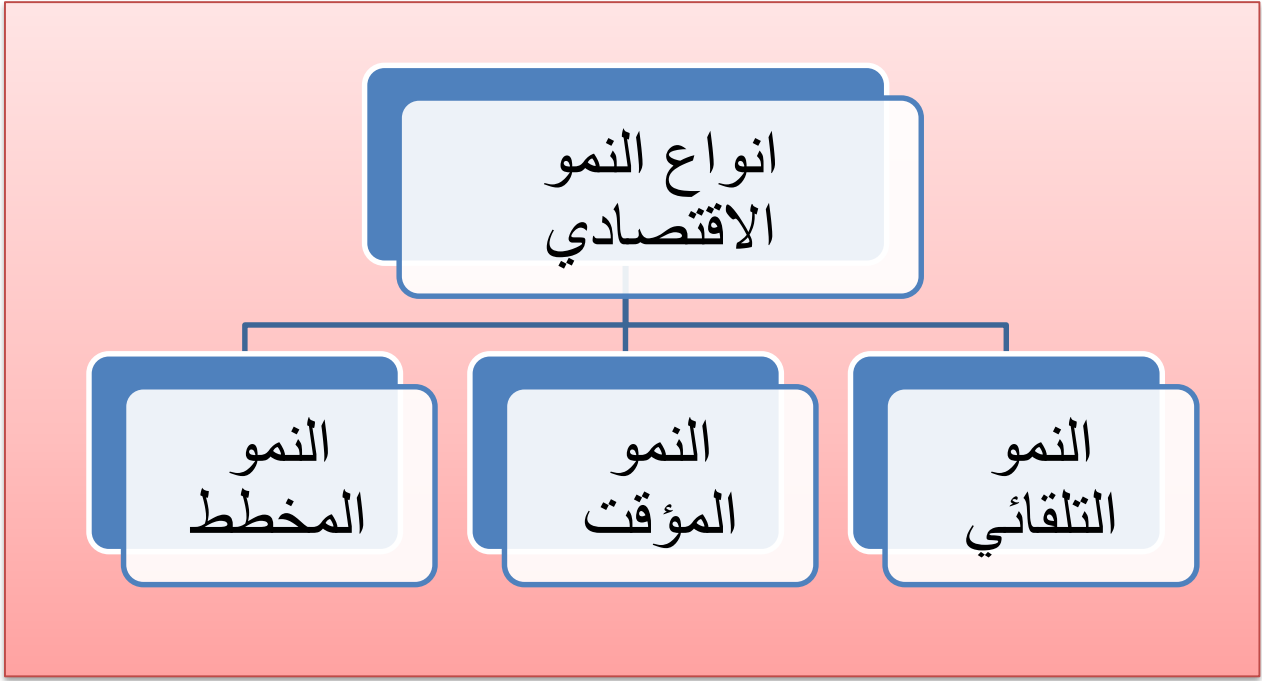
أ- تحقيق زيادة ليست نقدية وانما زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي.

ب- زيادة في متوسط نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي.

ج- ان الزيادة يجب ان تتصف بمجموعة من الصفات من ضمنها زيادة في متوسط دخل الفرد ولذا يجب الاشارة الى ان تلك الزيادة هي زيادة مستمرة وتتخذ صفة الاستمرارية .

ان هنالك الكثير من المعايير التي تركز على الدخل القومي والطريقة التي يمكن من خلالها ان يوزع ذلك الدخل على جميع افراد المجتمع وكذلك تراكم رأس المال ونمو السكان وطبيعة الثروات الصحية والتعليمية التي من الممكن ان يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى تراكم رأس المال وعلى دخل الفرد (عكاوي ، 2014 : 69)

نستخلص من ذلك ان النمو الاقتصادي هو عملية مستمرة خلال مدة زمنية معينة يمكن له ان يحدث في جانب معين من جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها .



شكل (٣)

انواع النمو الاقتصادي

المصدر : من اعداد الباحث

2-2-4- خصائص النمو الاقتصادي:

اهم تلك الخصائص هي كالآتي:

- ١- ارتفاع معدلات الانتاج ولاسيما القطاعات الانتاجية والاساسية الرئيسية للبلد حتى اصبح المرء بإمكانه ان يتحدث عن ثورة صناعية او زراعية بشكل كبير ويمكن ان يكون الاثر العام في تلك القطاعات كبيرا جدا مما ادى الى تحول كثير من الانشطة الزراعية الى أنشطة ومجالات غير زراعية او صناعية مع امكانية التحول الى قطاع خدمي فضلا عن التغييرات الجوهرية في كثير من الوحدات الانتاجية وتحسين ظروف العمل ورفع مستوى انتاجية العمالة (تودارو، 2009:178)
- ٢- الاستفادة من المواد الاولية من اجل تصدير المنتجات الى الدول التي تحتاج اليها بأسعار مناسبة - وفتح الاسواق المربحة لمنتجات الصناعة والتطور في التكنولوجيا الحديثة وامكانية انتاج المواد الاولية والمواد الخام لاسيما للعمالة الرخيصة (الشاذلي ، 2017: 42).
- ٣- خصائص النمو الاقتصادي الحديثة انها حققت معدلات مرتفعة الذي يمكن ان يرجع الى التحسينات في نوعية الانتاج .

٤- الارتفاع المتسارع في حجم السلع والخدمات وارتفاع التجارة الخارجية و نسبتها الى مجموع الانتاج

٥- التحولات السريعة في العمل اصبحت اسرع مما كانت عليه بسبب استخدام التكنولوجيا المتطورة خلال مدة زمنية قصيرة .

٦- اتساع حجم المؤسسات او الاعمال ضمن القطاعات وتوزيع الايدي العاملة وتحركها وانتقالها من مكان الى مكان اخر والتغيرات السريعة في التقنية و توزيع عمليات الانتاج في المؤسسات حسب احتياجها من الايدي العاملة وغيرها وهذا بدوره اصبح ظاهرة مميزة للنمو الاقتصادي الحديث ،اذ اصبحت كثير من الحاجات تنمو وتحدد عناصر النمو وصياغة استراتيجية مسبقة لعمليات التنمية و تحقيق الغايات الوطنية او ما فوق الوطنية اذ يعد ذلك النمو مؤشرا هاما يتم من خلاله قياس نجاح او فشل السياسة الاقتصادية ، حيث ان القاسم المشترك للنمو الاقتصادي هو ان النمو متوافق مع نشأة الانموذج الرأسمالي وتطوره الذي ركز على فعاليات الانتاج والتبادل دون ان يهتم بالتوزيع حيث ان مفهوم التنمية لا بد ان يأخذ الابعاد الاجتماعية والاقتصادية معا (اوشر ، 1989:15)

2-2-5- عناصر النمو الاقتصادي: تتمثل عناصر النمو الاقتصادي في ثلاثة عناصر اساسية هي ما يأتي :

العنصر الاول:

على الرغم من زيادة الدخل الوطني الا ان نصيب الفرد منه يبقى ثابتا وذلك بسبب الزيادة في عدد السكان بنفس النسبة اما اذا كانت النسبة السابقة تساوي واحدا فهذا يعني ان متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني وذلك لان معدل النمو في عدد السكان يزيد عن معدل النمو في الداخل اذ يتم تحقيقه من خلال زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق الدخل الوطني لعدد السكان ويتطلب هذا الامر حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني اي يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني اكبر من متوسط دخل الفرد (Obafemi et al, 2016:45)

العنصر الثاني :

يتطلب ان يكون معدل الزيادة في هذا المتوسط الخاص من نصيب الفرد من الدخل الوطني اكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار فاذا كانت هذه النسبة اكبر من واحد فهذا يعني ان نصيب الفرد من الدخل الحقيقي قدرته على الشراء تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار ،اما اذا كانت النسبة واحدا فانه يعني انه القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته وكذلك تعود الاسباب الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ولكن بنسب اكبر(صبحي ، 2011:34)

العنصر الثالث:

انها لا تحدد بسبب الظروف الطارئة قد تكون بسبب حصول الدولة على اعانه من الخارج لفترة معينة او بسبب ارتفاع مفاجئ في اسعار السلع التي تقوم بتصديرها وغيرها هو تحقيق زيادة مستمرة ولكن تكون بنفس الوقت من الدخل وزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب ان تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي (6: 2013, Mirkin).

المبحث الثالث

مؤشرات العمق المالي واثرها على النمو الاقتصادي

2-3-1- نبذة عن العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي :

فقد نجحت الكثير من الدول في رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير و هذا نتيجة لتطوير انظمتها المالية من خلال زيادة قدرتها على تعبئة المدخرات المحلية وهذا عن طريق توفير قنوات ادخارية و استثمارية جاذبة للمدخرات المالية المحلية وهذا عن طريق توفير الكثير والعديد من القنوات الادخارية والاستثمارية الجاذبة للمدخرات المالية المحلية فقد تمكنت هذه الدول من زيادة مستويات العمق المالي و تحسين بيئة العمل وزيادة كفاءة الاسواق ، كل ذلك ادى الى احداث طفرة كبيرة وتسارع في التطور المالي وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي .

2-3-2-علاقة العمق المالي بالنمو الاقتصادي:

اتسمت هذه الدراسة بالتركيز على اهمية المؤسسات المالية في حشد المدخرات التي تحتاجها عملية النمو و تم الوصول الى ان التمويل من خلال المصارف واسواق الاسهم تكون له اثار ايجابية على النمو الاقتصادي ولا سيما في المدى البعيد (الشدود واخرون ، 2013: 115) . وقد ميز Hugh T.patrick في دراسته ان العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي يمر بين مرحلتين إذ انه في المرحلة الاولى فان التطور المالي هو الذي يحفز النمو الاقتصادي وفي هذه المرحلة يمكن ان تتحقق فرضية العرض القائد ويمكن ان يؤدي العمق المالي الى توفير العديد من الخدمات المالية المختلفة ، وهذا يمكن ان يفتح افاقا جديدة للمستثمرين من خلال تعبئة اكبر قدر من الموارد والمساهمة في التخصيص الامثل للموارد من خلال نقل الموارد من قطاع تقليدي غير منتج وغير فعال الى قطاع اخر متأقلم مع التكنولوجيا الحديثة ويكون اكثر كفاءة واكثر فعالية (تودارو، 2009:178)

كما يشير ليفين سنة 1997 الى ان التطور المالي يسهل التجارة ويؤدي الى التنوع و ادارة المخاطر المالية و تخصيص الموارد فضلا عن حركة المدخرات وعمليات تبادل السلع والخدمات وهذا بدوره يؤدي الى دعم عملية النمو الاقتصادي ومنها يؤدي الى التنمية الاقتصادية (Arvind, Pokhriya , 2015:14) . وفي دراسة Woo S.Jung التي هدفت الى تحديد العلاقة بين الانفاق المالي والنمو الاقتصادي اذا انها شملت عينة مكونة من 56 دولة من بينها 19 دولة متقدمة وقد اعتمد في تحليله على مؤشرين في العمق المالي هما الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي منسوبة الى عرض النقد بالمعنى الضيق M1،(الحميري، 2006:7) . اختبر Darrat سنة 1999 دور العمق المالي في التأثير على النمو الاقتصادي للتطبيق على دول من الشرق الاوسط السعودية ، تركيا ، والامارات ، اذ ركز على العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والاوراق المالية ، ومن خلال استخدام اختبار السببية اذ قدران نموذج تصحيح الاخطاء لاختبار العلاقة على المدى البعيد وخلص الى ان العمق المالي

عامل ضروري ومسبب للنمو الاقتصادي مع الاختلاف وتفاوت في درجة التأثير فضلا عن وجود علاقة في المدى طويل الاجل(Ohwofasa Bright Onoriode, Aiyedogbon John, OluCoris,2013:12)

تضمنت الدراسة كلاً من Wachtel ، Rousseau سنة 2007 عينة كبيرة مكونة من 84 بلداً خلال الفترة 1960 ، 2003 والتي تضمنت حول تحليل ودراسة اثر العمق المالي على النمو الاقتصادي ، وتوصل الى ان العمق المالي المفرط او النمو السريع من الممكن ان يؤدي الى حالات تضخم كما ان الانظمة المصرفية تؤدي الى التأثير السلبي على النمو الاقتصادي (Bashiru, Ibrahim,2011:14) . ومن خلال الدراسات والبحوث التي تم التطرق اليها سابقا اتضحت ثلاث رؤى حول العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي الذي يصنفها كل من Aliu,Abazi بما يأتي :

أ- العمق المالي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي اذ اثبت ذلك باستخدام البيانات المقطعية من جهة و تحليل اندجار السلاسل الزمنية سواء في الدول المتطورة او الدول النامية.

ب- العمق المالي يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي إذ اثبت ذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية banel في الدول النامية خلال العقود الثلاثة الماضية (الثمانينات والتسعينات العقد الاول من الالفية) .

ج- وجود علاقة معقدة بين النمو الاقتصادي والعمق المالي اذ يؤثر العمق المالي ايجابيا على النمو الاقتصادي هذا الاثر سلبيا على النمو الاقتصادي عند تجاوز هذا التطور (Shqipe Abazi, Arbenita 2015:20) .(Aliu,

3-2 – 3- تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي (عرض النقد ، الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص ، اجمالي الودائع المصرفية) والنمو الاقتصادي :

في هذه العلاقة سوف نقوم بأخذ وجهات النظر لكل من مؤشر ، اذا اكد الباحثين والمفسرين والعلماء ان هناك علاقة موجبة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي ، اذ حاولا توضيح العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي من خلال التكامل بين كل من (النقود ورأس المال وفرضية الوساطة بالدين) ، إذ افترض ماكنون ان الاستثمار والتمويل الذاتي لن يتحقق الا من خلال توفير مدخرات كافية على شكل ودائع مصرفية ، لكن من جهة اخرى نشاهد ان الوسطاء الماليين يلجأون بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى الاستثمار والارتفاع في نمو الناتج المحلي من خلال الاقتراض والاقتراض ، اذ اقترحا بأن المستوى المتزايد من التنمية المالية يمكن ان يكون نتيجة التحرر المالي الذي يمكن من خلاله ان يؤدي الى نمو الناتج المحلي ، لكن عندما نحتاج الى الوصول الى نسب اعلى للمدخرات والاستثمارات يكون من الضروري الغاء السيطرة على سعر الفائدة ، (khalid,2005:55).

إن تحليل العلاقة بين العمق المالي لمؤشراته الثلاثة (عرض النقد بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي والائتمان المصرفي بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي ، والودائع المصرفية بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي وبين النمو الاقتصادي وكما يأتي :

أ-العلاقة بين عرض النقد والنمو الاقتصادي

١-يلعب عرض النقد دورا مهما في تطور قطاعات الاقتصاد الوطني ويتضح ذلك الدور من خلال اثر عرض النقد .

٢-عملية النمو الاقتصادي بشكل عام لان الناتج المحلي الاجمالي يمثل احد اهم المؤشرات المهمة لعملية النمو الاقتصادي و عمليات التنمية الاقتصادية على الاقتصاد الوطني وان الاسلوب الوصفي والتحليلي يعتمد على ادوات التحليل القياسي (عبد الحميد ، 2007 : 217) . ولبيان ومعرفة العلاقة بين عرض النقد والنمو الاقتصادي وقياس الاثر خلال مدة طويلة الامد .

٣-اثر متغيرات العلاقة على الاقتصاد الوطني الذي يبحث علاقه عرض النقد والناتج المحلي إلا إن 60% من المتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي تمثل اسعار ثابتة اما بالنسبة الاسعار الجارية فقد قدرت حوالي 88% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي والتي تعود للتغيرات في عرض النقد .

٤-ان علاقة عرض النقد بالناتج المحلي الاجمالي كانت افضل بالأسعار الجارية كما يجب التنويه الى ضرورة معرفة احكام العلاقة بين اسعار الفائدة والاستثمار الاجنبي ونمو الناتج المحلي الاجمالي والسياسة النقدية ، كما يعد التحكم بعرض النقد من اجل السيطرة على التضخم الذي يعيق عملية النمو الاقتصادي وعمليات التنمية الاقتصادية وكما انه يشل حركة الاقتصاد الوطني اذ كان بمعدلات عالية و لمدة طويلة من الزمن ومن اهم وسائل السياسة النقدية للحكومات على اختلاف انظمتها الاقتصادية ، كما يمكن الاشارة الى ان العلاقة بين عرض النقد من ناحية والناتج المحلي من ناحية اخرى يؤثر تأثيرا مباشرا احيانا وغير مباشر احيانا اخرى ، وبما ان جميع تلك المتغيرات الاقتصادية تنعكس بشكل ما في الناتج المحلي الاجمالي لذا فان معرفة تأثير عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي يعني معرفة تأثير عرض النقد على النمو الاقتصادي في البلد (الدليمي 1995 : 43) .

ب. تحليل العلاقة بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي (1990-2020)

يلعب الائتمان المصرفي دورا حيويا وهاما بتوفيره الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية وتوجيه هذه الموارد التي تخدم القطاعات الاقتصادية بالشكل السليم ، ان التغيير في حجم الائتمان له مستويات في النشاط الاقتصادي من حيث الازدهار او الانكماش وان زيادة الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية نظرا للتطور السريع الذي تشهده البشرية في جميع انحاء العالم فان التنمية الاقتصادية في

مختلف دول العالم بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص تحتل الاهمية كبيرة تتزايد باستمرار مع مرور الزمن وذلك بهدف رفع المستويين الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين في ظل تزايد الوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين مختلف فئات البشرية اذا كان في اطار التنمية ، من حيث الازدهار او الانكماش وان زيادة الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ذلك ان القطاع الذي يعتمد بدوره على ما تقدمه له المصارف التجارية من الائتمان لتحقيق هذا الغرض ، لذلك ان الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية يؤثر ايجابيا على النشاط الاقتصادي بشكل عام (قناوي ، 2005: 155) .

ان احد اهم وظائف المصارف هو توفير الائتمان المصرفي سواء كان على المستوى الفردي او على المستوى القومي ، نظرا للدور الكبير الذي يقوم به القطاع المصرفي في تفسير تباين معدلات النمو الاقتصادي اذ ان القطاع المصرفي يؤدي دورا كبيرا و بارزا في العملية التنموية الاقتصادية وذلك من خلال خدماته المصرفية التي يقوم بها في الاقتصاد فهو يعمل بوصفه مجمعا للموارد المالية بهدف توفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات الذين يعملون على انتاجهم وتحسين نوعية انتاجية القطاعات الاقتصادية والتي سيعمل على زياده الناتج المحلي الاجمالي وبدوره يعد من احد العوامل المهمة للنمو الاقتصادي ، اذ كان من الضروري وجود قطاع مصرفي متطور لرفع معدلات النمو الاقتصادي ، ونظرا الى اهمية القطاع المصرفي في العراق في تحفيز النمو الاقتصادي ولما لهذا الموضوع من اهمية لصانعي السياسة الاقتصادية والنقدية في العراق ، وذلك لرسم السياسة الصحيحة والملائمة للاقتصاد بشكل عام (عامر، 2010: 29).

عندما ينمو الائتمان المصرفي يزداد اقبال المستهلكين على الاقتراض عندما ينمو الائتمان المصرفي وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الاستثمار بشكل اكبر إذ يؤدي الى زيادة الاستهلاك والاستثمار و توفير فرص العمل ومن ثم وجب على السلطات العامة إعطاء اهتماما بشكل كبير لهذا القطاع من خلال اتباع سياسة نقدية و مركزية معينة ، ويمكن من خلالها للمصارف بتطبيق الاجراءات التي تؤدي الى توفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات العامة الذين يعملون على زيادة انتاجها وتحسين نوعيته ، كما ان اجراء تحليل توزيع الائتمانات المصرفية على القطاعات الاقتصادية المقترضة لها مثل قطاع الصناعة والتجارة وغيرها ، اذ يفيد في تحديد اي القطاعات يتجه الى التوسع وايها يتجه الى الانكماش او يثبت على حالة مؤكدة اذا كان حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل جهاز مصرفي معين في تاريخ معين و لفترة محددة ، اذ يعد مؤشرا هاما يدل على النشاط الاقتصادي و اذا حصل اي ارتفاع فإنه يدل على التوسع الاقتصادي والنقدي في المؤسسات المالية والمنظمات الأخرى وغيرها وهذا ما يتناسب مع التوازن بشكل عام لذلك يعتبر الائتمان المصرفي احد اهم الحركات الاساسية للنشاط الاقتصادي لكونه يؤدي الى دفع عجلة النمو الى الامام (الماحي ، 2017: 28- 29) .

ت. تحليل العلاقة بين الودائع المصرفية والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2020)

هنالك عوامل كثيرة تؤثر على اداء المصارف وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي ، اذا ان النمو الاقتصادي في اي مجتمع يرتبط بطرح القضايا المتعلقة بتمويلها من حيث الاساليب والاجهزة ، اذا ان دور النظام المصرفي من خلال ما قدمه من خدمات اصبح واحداً من اهم دعائم التنمية الاقتصادية اذ لا يستطيع اي اقتصاد معاصر ان يؤدي وظيفته بدون تلك الدعائم للتنمية الاقتصادية ويمكن القول انه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة الى وجود نظام مصرفي اكثر تطوراً ووسع خدمات اذ يشكل مع المؤسسات الوسيطة والاسواق المالية شكل هيكل الاحتمال الادخاري للاقتصاد الوطني ، اذ ان تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة و قابلة للاستمرار يتطلب ازالة العوائق التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، ولعل اهم تلك العوائق هو قصور مصادر التمويل و راس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الزيدانين ، 1999: 124) .

اذ يجب معرفة العلاقة ما بين الودائع المصرفية والنتائج المحلي الاجمالي الا ان دراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية والنتائج المحلي الاجمالي تعكس قدرة وفاعلية المصارف التجارية في جلب الودائع وان حصتها من النتائج المحلي الاجمالي هو مؤشر مهم لقياس قوة المصارف التجارية وكذلك الاسواق المالية والذي يؤدي الى الوصول للنمو الاقتصادي ، اذ ان قوة الاسواق المالية في اي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل والتوفير (الادخارية) بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي، ونستطيع من خلال تحليل هذا المؤشر ان نقيس اداء المصارف واستراتيجياتها في تحفيز الطلب على حجم الودائع المصرفية بشكل عام والودائع الادخارية بشكل خاص اما مؤشر الميل الحدي للإيداع المصرفي فهو مدى ضعفها في ذلك لما يحكم على تثبيت او تغيير السياسة المعتمدة والاستراتيجية التطبيقية والتي بموجبها يتم تحفيز الطلب على الودائع المصرفية (الزبيدي ، 2000: 144-149) .

ان عملية جمع الودائع لا تعد الوظيفة الاساسية بالنسبة للمؤسسة البنكية رغم اهميتها في عملية منح القروض والتي من خلالها الحكم اذ كانت المنظومة المصرفية لديها تأثير على النشاط الاقتصادي ام لا يوجد لها تأثير ، (لطرش ، 2001: 25-26). نلاحظ ان عملية منح القروض تربطها علاقة عكسية بالاستثمار وبالتالي بالنمو الاقتصادي ، الامر الذي يدفعنا الى القول بانه لا يوجد تنسيق بين عملية جمع المدخرات ومنح القروض (عبد المجيد ، 2000: 55).

لا بد من ادراج اصلاحات بنكية (لاسيما ادراج التمويل الاسلامي) والقضاء على عملية تمويل المشاريع قصيرة الاجل و قليلة المردودية وتوجهها على المشاريع الكبرى الطويلة والخلاقة للقيمة والتي تسهم في تراكم رأس المال الثابت (النصر ، 2000: 58-62) .

الفصل الثالث

الاطار التطبيقي

تحليل مؤشرات العمق المالي واثارها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2020)

المبحث الأول : التحليل المالي

المبحث الثاني : الأساليب القياسية المستخدمة

المبحث الثالث : التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

تمهيد:

يتضمن هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى الجوانب المالية والاحصائية لمتغيرات الدراسة من خلال الاستعانة بمجموعة من المعادلات الرياضية والمقاييس الاحصائية , إذ تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث , المبحث الأول تم التطرق فيه إلى تحليل ووصف مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي , المبحث الثاني تناول وصف الاساليب القياسية المستخدمة في تحليل متغيرات الدراسة , المبحث الثالث تضمن تطبيق الاساليب القياسية الإحصائية لاختبار أثر متغيرات العمق المالي والنمو الاقتصادي للمدة (1990 - 2020) باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews₁₂) , وسوف يتم التطرق الى المباحث للفصل الثالث وكالتالي :

المبحث الأول : التحليل المالي

المبحث الثاني : الأساليب القياسية المستخدمة

المبحث الثالث : التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

المبحث الأول

3-1-1- تحليل مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (1990-2020)

بعد التطرق للجانب النظري والخوض في المفاهيم لمتغيرات الدراسة , سوف يتم الابحار في الجانب التطبيقي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة , وبعد البحث في متغيرات الدراسة تم جمع البيانات من مصادرها الخاصة من أجل تقديم وصف شامل ووافٍ مالياً واحصائياً بهدف الوصول إلى نتائج مهمة تسهم في تقديم رؤية واضحة عن الاقتصاد العراقي , في هذه المبحث سوف نقوم بتحليل ومناقشة بيانات و مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي مالياً , إذ سوف يتم استخدام المعادلة الرياضية الآتية لحساب معدلات النمو السنوية لكل من متغيرات الدراسة , (السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة) في هذا الجزء سوف يتم الخوض في تحليل ووصف مؤشرات العمق المالي المتمثلة في (عرض النقد , الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص , اجمالي الودائع المصرفية) للمدة (1990-2020) وكما يأتي :

أ- تحليل عرض النقد الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2020)

ان عرض النقد يعد ذا اهمية كبيرة في اغلب البلدان , لانه يعبر عن كمية النقود في الاقتصاد , ويعد وسيلة من وسائل التبادل التجاري بين الدول لذا ان اغلب الاقتصاديين يواجهون صعوبة في تحديد مفهومه وطرق قياسه , لانه يختلف من بلد الى بلد اخر بحسب التطورات الاجتماعية واختلاف الانظمة النقدية والمصرفية وتشابه طرق قياسه مع طرق احتساب المخزون والمواد الاولية والثروة اذ يتم احتسابه من خلال فترة زمنية محددة ومعلومة , لذا يعرف عرض النقد بأنه كمية النقود او وسائل النقد المتداولة (الأسعار الجارية) داخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة (كنعان , 2012:475)

جدول (5)

عرض النقد في العراق للمدة (1990 - 2020) المبالغ بالملايين

السنة	عرض النقد M2	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي %
1990	26502	1.678	157707	0.16
1991	31722	1.674	424516	0.07
1992	56829	23.188	1151084	0.04
1993	113666	1.352	3216469	0.03
1994	276866	1.348	16583258	0.01

0.01	66954829	1.598	773337	1995
0.001	655009246	-30.798	1084172	1996
0.008	150931440	1.564	1242569	1997
0.009	171258475	74.184	1646240	1998
0.005	344640126	2.553	1857406	1999
0.004	502136999	1.53	2214072	2000
0.06	41345685	43.42	2838084	2001
0.009	410229274	28.06	3852241	2002
0.02	295857886	26.92	6953420	2003
0.23	53235359	57.06	12254000	2004
0.19	73533599	52.66	14684000	2005
0.22	95587955	97.94	21080000	2006
0.24	111455813	26.92	26956076	2007
0.22	157026062	66.63	34919675	2008
0.34	130643200	16.78	45437918	2009
0.37	162064566	-37.92	60386086	2010
0.33	217327107	2.93	72177951	2011
0.30	254225491	29.00	77187497	2012
0.32	273587529	15.68	89512076	2013
0.34	266332655	0.47	92988876	2014
0.43	194680972	0.18	84527272	2015
0.45	196924142	0.05	90466370	2016
0.41	221665710	0.70	92857047	2017
0.35	268918874	0.39	95390725	2018
037	276157868	0.40	103411131	2019
0.54	219768794	0.50	119906260	2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة لدى البنك المركزي ...

وتم استخراج معدل النمو من خلال القانون التالي السنة الحالية – السنة السابقة \ السنة السابقة

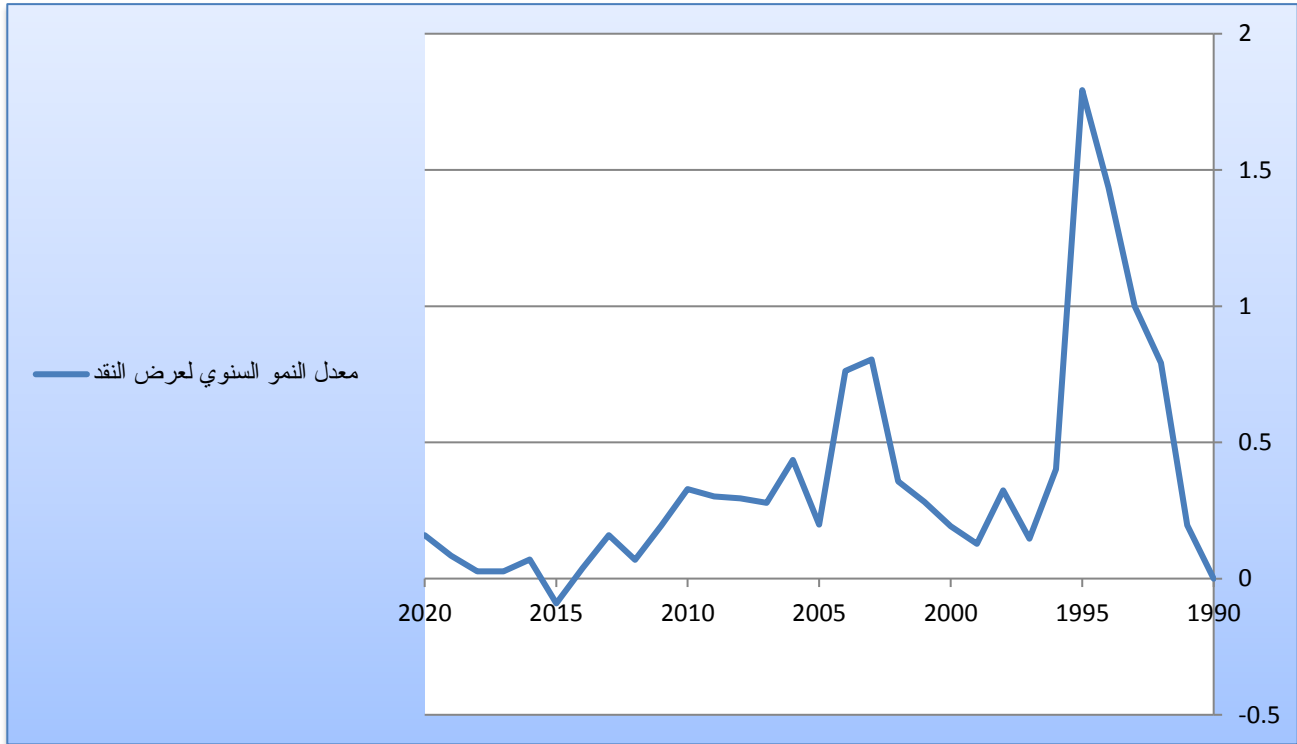
يوضح الجدول (5) عرض النقد للمدة (1990-2020) , اذ ان المدة وخصوصا فترة التسعينيات شهدة الكثير من الاحداث التي من خلالها تدهور عرض النقد وبشكل ملحوظ , حيث دخول العراق الحرب مع دول الجور (الخليج العربي) وهذا له تأثير سلبي على عرض النقد بشكل عام , ومن خلال المقدمة أعلاه نستطيع ان نتوصل الى تحديد الفترات للسنوات من 1990-2020 وكذلك التعرف على السنوات التي شهدت ارتفاعا لعرض النقد والسنوات التي شهدت انخفاضا لعرض النقد وكما يلي اذ خلال فترة التسعينيات شهد عرض النقد زيادة ملحوظة وكبيرة , ويعود سبب هذه الزيادة الى توسع الحكومة في الإصدار النقدي الجديد لتغطية العجز الكبير في الموازنة العامة الناتج من قلة الإيرادات العامة المتحصلة من النفط , وكذلك بسبب العقوبات الاقتصادية ومنع العراق من تصدير النفط الخام وزيادة النفقات العامة ولاسيما النفقات العسكرية , اما في سنة (2003) فتمثلت هذه المدة باجتياح قوات التحالف وبدء عملياتها العسكرية على العراق لتغيير النظام السياسي , وبذلك انهار سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار وبقية العملات الاجنبية بحيث وصل سعر الصرف للدولار الامريكي الواحد 3000 دينار عراقي , وخلال المدة المذكورة اعلاه حصل البنك المركزي على استقلالية تامة وسيطرته على السوق النقدي وتحديد عام 2004 , اذ انخفض سعر صرف الدينار العراقي بنوعيه الرسمي والموازي وبعدها استمرت جهود البنك المركزي لخفض سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامركي والسيطرة على سوق الصرف والعمل على استقرار سعر الصرف الموازي وجعله مسايرا للسعر الرسمي , اذ نجح البنك المركزي في ذلك من خلال تحقيق التوازن بين المعروض والمطلوب من العملة الاجنبية عن طريق المزاد , واستعاد الدينار العراقي جزء من عافيته .

اما المدة بين (2005-2010) فقد شهدت ارتفاعا في اسعار الفائدة لاسيما في سنة 2007 , اما في سنة 2008 اخذ سعر الفائدة بالانخفاض نتيجة استقلال البنك المركزي العراقي وسياسته النقدية واستخدامها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم وحسب ما تقتضيه الحاجة (عكاوي وسلمان, 2014: 69) .

شهدت المدة بين (2010-2015) حالة من التفاوت بين الارتفاع والانخفاض في عرض النقد ويعزى سبب ذلك إلى استقلالية وتحرر السياسة النقدية ولم تعد اداة لتمويل العجز في الموازنة وكذلك انتعاش حالة الدينار العراقي, فضلا عن سيطرة البنك المركزي العراقي على الكتلة النقدية واستخدام ادوات السياسة النقدية لخفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار السياسي وقد نجح نوعا ما بذلك وان كان ليس بالمستوى المطلوب , الأمر الذي أدى إلى استقرار المعروض النقدي .

في حين المدة المحصورة بين (2015-2020) شهدت انخفاضا كبيرا في معدل النمو السنوي , إذ يعود سبب ذلك إلى دخول البلد في مواجهة الحرب مع داعش , فضلا عن انخفاض اسعار النفط , فضلا عن دخول العالم

في أزمة كورونا , الأمر الذي أدى إلى ارباك الوضع الاقتصادي وبالتالي انخفاض عرض النقد . ويوضح الشكل (4) معدل النمو السنوي لعرض النقد :



شكل (4) معدل النمو السنوي في العراق لعرض النقد للمدة (1990-2020)

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول رقم (5)

يوضح الشكل (4) أن أعلى معدل نمو لعرض النقد حصل في عام (1990) وبلغ (1.793) , في حين أدنى معدل نمو لعرض النقد حصل في عام (2015) وبلغ (-0.091) نتيجة دخول البلد في مواجهة داعش .

ب- تحليل الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص في العراق للمدة (1990-2020)

تعمل المصارف التجارية على تقديم خدمات متنوعة لمختلف القطاعات التجارية منها والصناعية لتتمكن من مزاولة انشطتها المختلفة سواء كانت متمثلة بتمويل شراء الاصول الثابتة او المتداولة او تسهيل عمليات الدفع والاستيراد او تمويل احتياجات التوسع قصير الامد وكل هذه الخدمات المقدمة تندرج ضمن مفهوم الائتمان النقدي (الزعيبي , 80:2000). ويوضح الجدول (2) اجمالي الائتمان النقدي في العراق للمدة (1990-2020)

جدول الائتمان (6)

اجمالي الائتمان النقدي في العراق للمدة (1990-2020) المبالغ بالملايين بالدينار العراقي

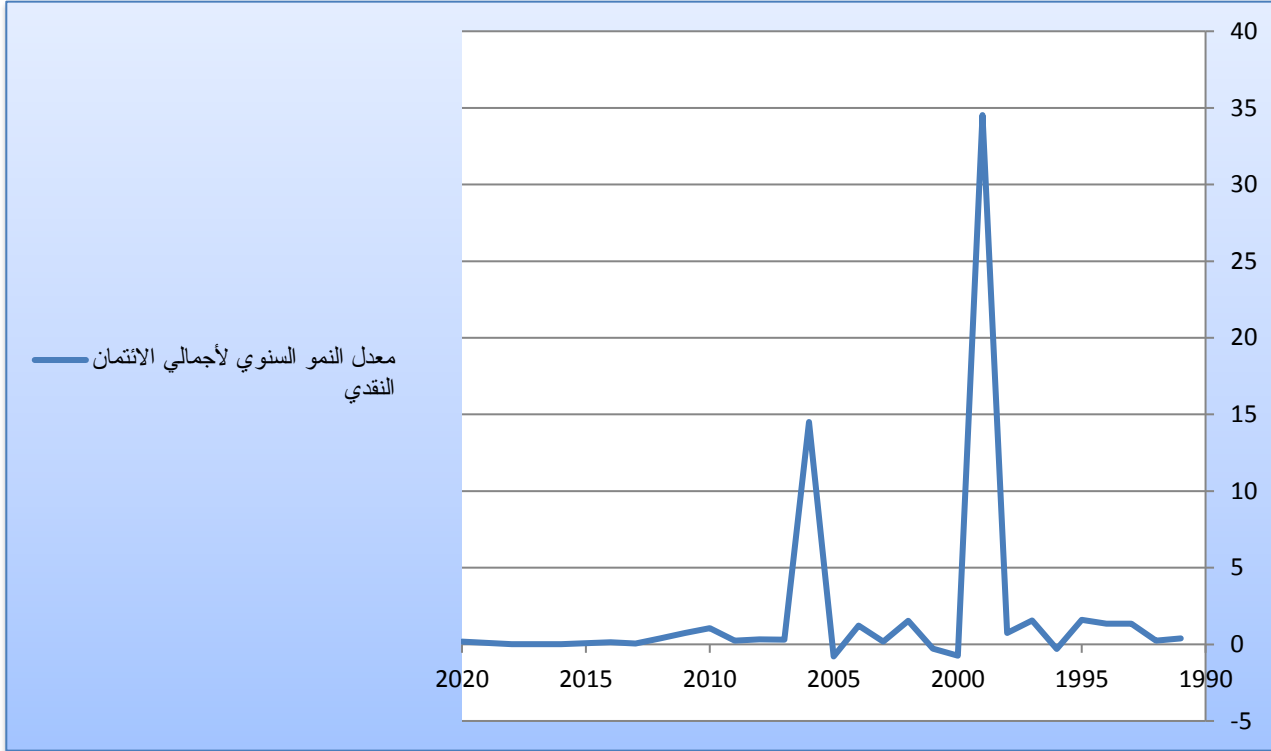
السنة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الائتمان النقدي / الناتج المحلي الاجمالي %
1990	129	1.678	157707	0.08
1991	345	1.674	424516	0.09
1992	425	23.188	1151084	0.04
1993	1000	1.352	3216469	0.03
1994	2348	1.348	16583258	0.02
1995	6101	1.598	66954829	9.11
1996	4222	-30.798	655009246	6.45
1997	10827	1.564	150931440	7.17
1998	18859	74.184	171258475	0.01
1999	67008	2.553	344640126	0.01
2000	170004	1.53	502136999	0.031
2001	243821	43.42	41345685	0.05
2002	312257	28.06	410229274	0.07
2003	396318	26.92	295857886	0.01
2004	22474	57.06	53235359	0.11
2005	950287	52.66	73533599	0.12
2006	1881014	97.94	95587955	0.19
2007	2387433	26.92	111455813	0.21
2008	3978301	66.63	157026062	0.25
2009	4646167	16.78	130643200	0.35
2010	2884330	-37.92	162064566	0.17
2011	11356308	2.93	217327107	0.52

0.57	254225491	29.00	14650102	2012
0.61	273587529	15.68	16947533	2013
0.66	266332655	0.47	17745141	2014
0.92	194680972	0.18	18070058	2015
0.92	196924142	0.05	18164883	2016
0.87	221665710	0.70	19452293	2017
0.75	268918874	0.39	20217193	2018
0.76	276157868	0.40	21043077	2019
0.100	219768794	0.45	22043178	2020

المصدر : من اعداد الباحث حسب النشرات الدورية المنشورة لدى البنك المركزي

يوضح الجدول (6) الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص للمدة (1990-2020) , اذ ان الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص يكون مصدر كبير من مصادر تمويل القطاعات الخاصة , لكن من خلال البيانات أعلاه ومن خلال , وحتى الظروف الاجتماعية), وان اهم نقطة ممكن ان تؤثر بشكل سلبي على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص هو حالة عدم ارجاع الائتمان الى المصارف الحكومية وهذا يسبب خطرا كبيرا , وكذلك حالات الحروب التي خاضها العراق خلال العديد من السنوات وهذا أدى بشكل سلبي على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص , ومن خلال المقدمة أعلاه يمكن ان نتطرق الى المدة (1990 - 2020) وما شهدت من حالت تدهور او حالات انتعاش وذلك من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال النشرات الدورية لدى البنك المركزي إذ شهدت المدة من (1990-1995) انخفاض في اجمالي الائتمان النقدي نتيجة الحصار الذي فرض على البلد آنذاك ثم بدأ بالارتفاع التدريجي في عام 1995 ويعود سبب ذلك إلى سيطرة الحكومة على النشاط المصرفي طوال فترة التسعينات . واستمر إجمالي الائتمان النقدي بين الارتفاع والانخفاض حتى سنة 2003 , اذ تدهور الائتمان النقدي نتيجة الحرب التي خاضها العراق في مواجهة الاحتلال الاجنبي اذ اصبحت المصارف ذات اداء ضعيف وفقدت كثيرا من الاموال بسبب عدم الايفاء من قبل المقترضين . في حين الفترة من (2005-2010) شهدت حالة من التفاوت بين الارتفاع والانخفاض بسبب التحرر المالي , فضلا عن تغيير الوضع السياسي وتدهور الوضع الامني السائد , فضلا عن ارتفاع حجم الائتمان الخاص والغاء ضوابط الائتمان وارتفاع مستوى الدخل الافراد . في حين شهدت المدة من (2010-2015) , معدلات نمو متذبذبة (صعودا ونزولا) بسبب انخفاض اسعار النفط ودخول البلد في حرب مع داعش . وكذلك بعد عام 2015 استمر اجمالي الائتمان النقدي بالتذبذب بسبب توجه أغلب الائتمان إلى القطاع العام ومزاحمة القطاع الخاص في التمويل , وكذلك ارتفاع حالات المضاربة مثل العقارات وشراء السلع الثمينة , وبسبب ضعف الثقة بالجهاز المصرفي الناتج عن الوضع الاقتصادي المربك ,

وكذلك ظهور وباء (فايروس كورونا) الذي أثر بشكل سلبي على الائتمان النقدي والمعدل السنوي، فضلاً إلى انخفاض حجم المدخرات المحلية الناجمة عن انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، فضلاً عن ضعف القطاع الخاص وصغر حجمه والتي يأخذ الطابع العائلي والذي يعتمد على الأسلوب الذاتي في التمويل والتمويل غير الرسمي. ويوضح الشكل (5) معدل النمو السنوي للائتمان النقدي:



شكل (5) معدل النمو السنوي للائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص في العراق للمدة (1990-2020)

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (6)

يوضح الشكل رقم (5) أن أعلى معدل نمو لأجمالي الائتمان النقدي حصل في عام (1995) وبلغ (1.598)، في حين أدنى معدل نمو لأجمالي الائتمان النقدي حصل في عام (2005) وبلغ (-0.791) نتيجة تغيير الوضع السياسي وتدهور الوضع الامني السائد.

ج- تحليل الودائع المصرفية في العراق للمدة (1990-2020)

تعرف المصارف التجارية بأنها مصارف الودائع ينصب نشاطها الرئيس على تعاملها مع جمهور المودعين لما تتمتع به هذه المصارف من ثقة المودعين والتي تعد اساسية لتنمية الودائع (السيبي، 1998: 10) تمثل الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري، إذ تحصل المصارف على هامش ربح من خلال الفرق بين الفوائد المتحصلة من القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على تلك الودائع (Howells Bain, 2008: 250). لذا فان المصارف تعتمد بالدرجة الاولى في سياساتها الائتمانية على

حجم الودائع وانواعها في تقديم القروض الى الزبائن المصرف (36: Noor, Al-nami, 2003). ويوضح الجدول (3) اجمالي الودائع في العراق للمدة (2020-1990):

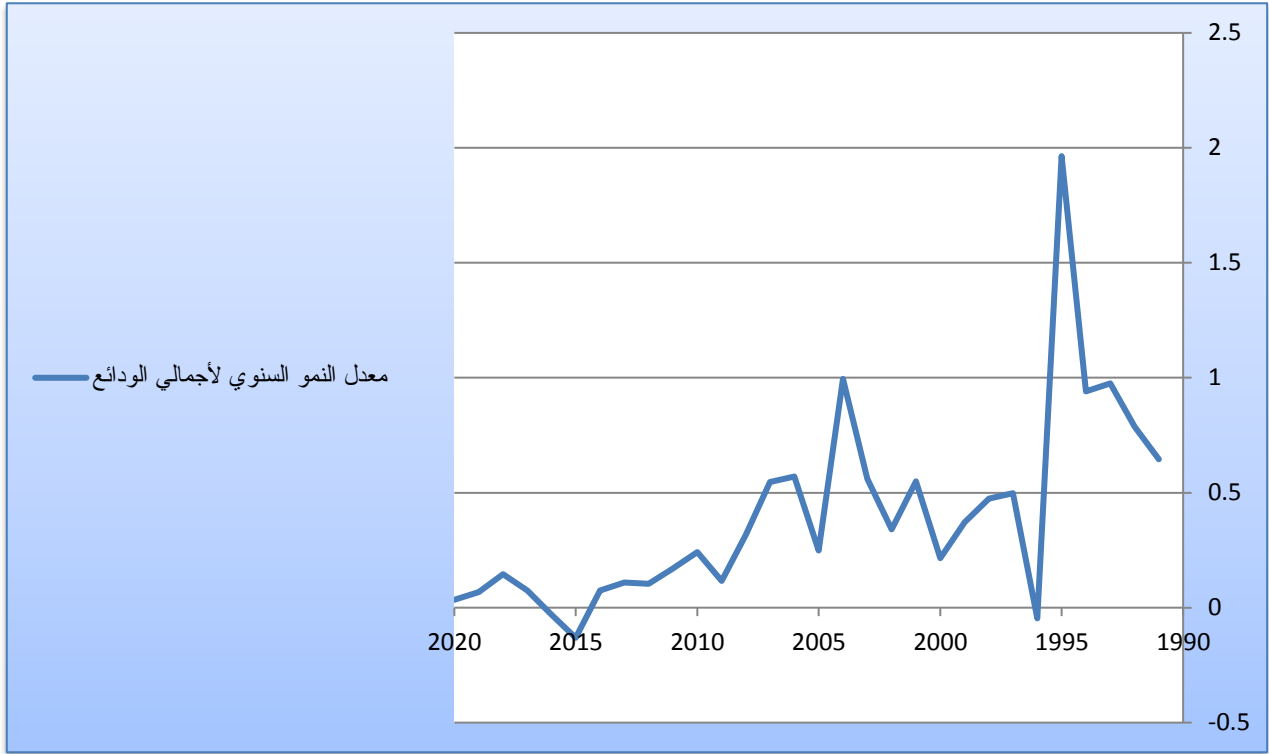
جدول (7) اجمالي الودائع المصرفية في العراق للمدة (2020-1990) المبالغ بالملايين

اجمالي الودائع / الناتج المحلي الاجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي %	اجمالي الودائع	السنة
0.07	157707	1.678	11320	1990
0.04	424516	1.674	18629	1991
0.02	1151084	23.188	33298	1992
0.03	3216469	1.352	65829	1993
0.007	16583258	1.348	127828	1994
0,005	66954829	1.598	378900	1995
0.006	655009246	-30.798	361013	1996
0.004	150931440	1.564	541046	1997
0.005	171258475	74.184	797930	1998
0.004	344640126	2.553	1094111	1999
0.003	502136999	1.53	1329861	2000
0.05	41345685	43.42	2061804	2001
0.07	410229274	28.06	2765019	2002
0.01	295857886	26.92	4318672	2003
0.16	53235359	57.06	8619809	2004
0.14	73533599	52.66	10769995	2005
0.18	95587955	97.94	16928295	2006
0.23	111455813	26.92	26188926	2007
0.22	157026062	66.63	34525448	2008
0.22	130643200	16.78	38583086	2009
0.22	162064566	-37.92	47947232	2010

0.23	217327107	2.93	56157180	2011
0.24	254225491	29.00	62005935	2012
0.25	273587529	15.68	68855487	2013
0.28	266332655	0.47	74073336	2014
0.33	194680972	0.18	64344061	2015
0.32	196924142	0.05	62398733	2016
0.30	221665710	0.70	67048631	2017
0.30	268918874	0.39	76893927	2018
0.10	276157868	0.40	82106425	2019
0.39	219768794	0.45	84924168	2020

المصدر / من اعداد الباحث حسب النشرات الدورية المنشورة لدى البنك المركزي

من الجدول (7) نلاحظ أن معدل نمو إجمالي الودائع للمدة من (1990-1995) شهد حالة من الارتفاع الملحوظ نتيجة سيطرة الحكومة على الاعمال المصرفية , وثقة المودعين بالمصارف , فضلا عن الحصار المفروض على البلد وعدم خروج العملة المحلية للخارج . في حين شهدت الفترة من (1995-2005) حالة من التفاوت بين الارتفاع والانخفاض بسبب العقوبات الاقتصادية التي ادت الى وتدهور الوضع الاقتصادي ودمار البنى التحتية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي جراء الاحتلال الامريكي للبلد مما أثر بشكل سلبي على إجمالي الودائع بشكل عام . فضلا عن ذلك شهدت الفترة (2005-2015) تذبذبا وعدم استقرار معدلات النمو في إجمالي الودائع , ويعزى سبب ذلك إلى طبيعة الظروف الامنية غير المشجعة والمقيدة للعمل المصرفي , وضعف المصارف التجارية في جذب الودائع وانعدام ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي وتدهور الوضع الامني , إضافة إلى انخفاض الايرادات النفطية . أما الفترة من (2015-2020) فقد شهدت انخفاضا واضحا في إجمالي الودائع بسبب خوض البلد حرب مع داعش , وعدم التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي وتداول الاموال بمزاد العملة , فضلا إلى عدم تقديم المصارف خدمات متطورة وميسرة للأفراد , وايضا ارتفاع اسعار الفائدة على القروض , ودخول العالم في ازمة كارونا وتوقف عجلة الاقتصاد , الأمر الذي أثر بشكل سلبي على إجمالي الودائع . ويوضح الشكل (6) معدل النمو السنوي لإجمالي الودائع للمدة (1990-2020):



شكل (6) معدل النمو السنوي لإجمالي الودائع المصرفية في العراق للمدة (1990-2020)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الدورية لدى البنك المركزي ...

يوضح الشكل (6) أن أعلى معدل نمو لإجمالي الودائع حصل في عام (1995) وبلغ (1.964) , في حين أدنى معدل حصل في عام (2015) وبلغ (-0.131) نتيجة دخول البلد في الحرب مع داعش .

جدول (8) خلاصة تتضمن مفردات قياس العمق المالي لمؤشراته الثلاثة عرض النقد , الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص , الودائع المصرفية للمدة (1990-2020)

اجمالي الودائع المصرفية	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	عرض النقد M2	السنة
11320	129	26502	1990
18629	345	31722	1991
33298	425	56829	1992
65829	1000	113666	1993
127828	2348	276866	1994

378900	6101	773337	1995
361013	4222	1084172	1996
541046	10827	1242569	1997
797930	18859	1646240	1998
1094111	67008	1857406	1999
1329861	170004	2214072	2000
2061804	243821	2838084	2001
2765019	312257	3852241	2002
4318672	396318	6953420	2003
8619809	22474	12254000	2004
10769995	950287	14684000	2005
16928295	1881014	21080000	2006
26188926	2387433	26956076	2007
34525448	3978301	34919675	2008
38583086	4646167	45437918	2009
47947232	2884330	60386086	2010
56157180	11356308	72177951	2011
62005935	14650102	77187497	2012
68855487	16947533	89512076	2013
74073336	17745141	92988876	2014
64344061	18070058	84527272	2015
62398733	18164883	90466370	2016
67048631	19452293	92857047	2017
76893927	20217193	95390725	2018
82106425	21043077	103411131	2019
84924168	22043178	119906260	2020
29.87	51.22	38.07	الوسط الحسابي

3-1 - 2- تحليل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2020)

يعد النمو الاقتصادي في اي بلد ذا اهمية كبيرة في رفع المستويات المعيشية لأفراد المجتمع , إذ ان النمو هو نعمة كبرى للبلد الذي يعده هدفا اساسيا للسياسة و منه فان النمو الاقتصادي يعد احد اهم مواضيع العصر التي لا بد من الوقوف عليها , ان النمو الاقتصادي يشير الى الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي في الاجل الطويل , كما يعرف النمو الاقتصادي بانه معدل التغيير في نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط الذي يعد الوسيلة لتحقيق مختلف الاغراض, نلاحظ ان هناك اختلافا جوهريا بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية إذ ان التنمية الاقتصادية مفهومها اكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي وذلك بسبب ان التنمية الاقتصادية يمكن من خلالها ان تشير الى تلك العملية التي يترتب عليها احداث تغيير هيكلية او جذرية في كثير من هياكل الاقتصاد الوطني إذ انه خلاف النمو الذي يركز فقط على التغيير في حجم السلع والخدمات والتي تكون متمثلة في زيادة دخله , إذ يعرف هذا الاخير بانه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد خلال مدة زمنية تكون عادة سنة واحدة, ويعد من اهم المؤشرات المعبرة عن مستوى الاداء الاقتصادي للدولة . ويوضح الجدول (4) معدل النمو السنوي للناتج المحلي للمدة من (1990-2020) :

جدول (9) النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2020)

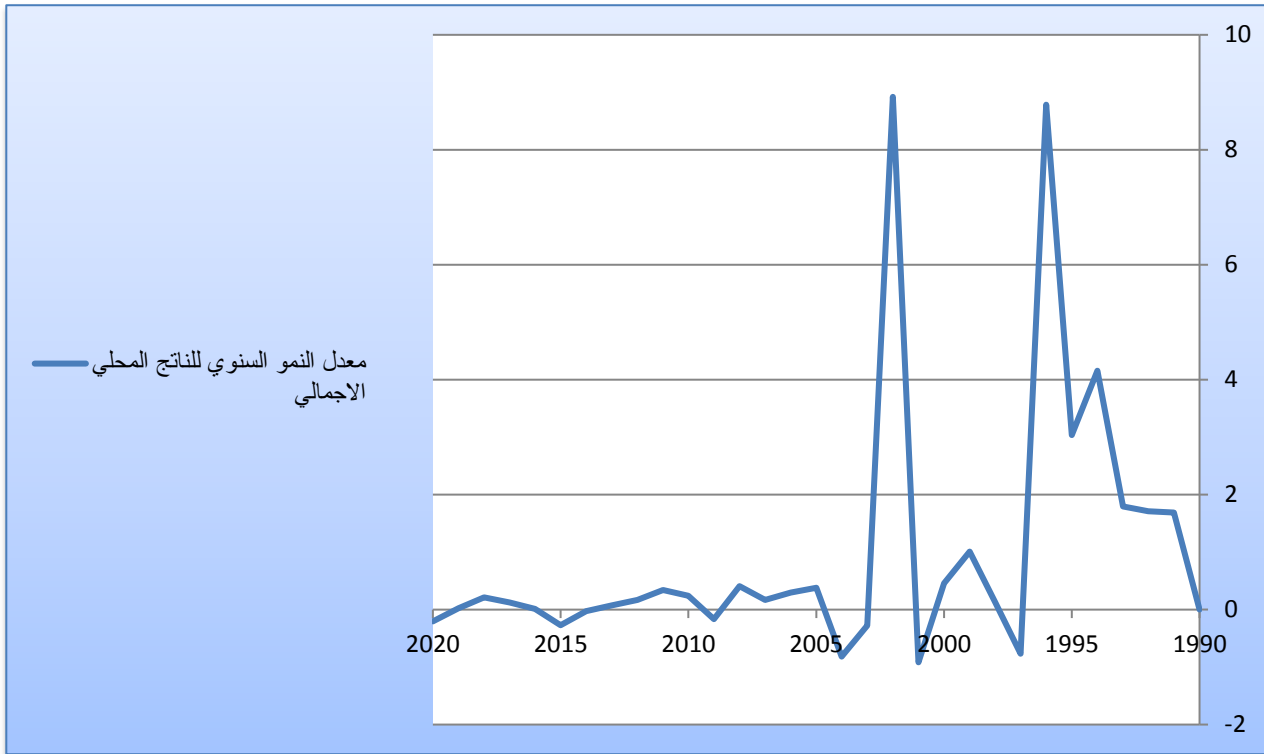
السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي
1990	157707	1.656
1991	424516	1.691
1992	1151084	1.711
1993	3216469	1.794
1994	16583258	4.155
1995	66954829	3.037
1996	655009246	8.782
1997	150931440	-0.769
1998	171258475	0.134
1999	344640126	1.012
2000	502136999	0.456
2001	41345685	-0.917

8.921	410229274	2002
-0.278	295857886	2003
-0.820	53235359	2004
0.381	73533599	2005
0.299	95587955	2006
0.166	111455813	2007
0.408	157026062	2008
-0.168	130643200	2009
0.240	162064566	2010
0.340	217327107	2011
0.169	254225491	2012
0.076	273587529	2013
-0.026	266332655	2014
-0.269	194680972	2015
0.011	196924142	2016
0.125	221665710	2017
0.213	268918874	2018
0.026	276157868	2019
-0.204	219768794	2020

المصدر : من اعداد الباحث حسب النشرات الدورية لدى البنك المركزي

يبين الجدول(9) أن الناتج المحلي الاجمالي للفترة من (1990-1995) شهد ارتفاعا ملحوظا بسبب قوة الاقتصاد آنذاك رغم الحصار المفروض على البلد , في حين الفترة من (1995-2005) شهدت حالة من التفاوت بين الارتفاع والانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي نتيجة بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق والحرب مع الخليج التي اثرت بشكل سلبي على الناتج المحلي الاجمالي , فضلا عن تدهور الوضع الامني والاقتصادي ولاسيما عام 2003 اذ شهد البلد الاحتلال الاجنبي , وهذا بدوره أثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي , أما الفترة من (2005-2015) فقد شهدت تذبذبا واضحا وكبيراً في نمو الناتج المحلي

الاجمالي نتيجة تدهور الوضع الأمني ولاسيما في عام 2007 , فضلا عن انخفاض اسعار النفط , فضلا عن دخول البلد في الحرب مع داعش , وضعف الجهاز المصرفي , وعدم قدرة الدولة على توفير الامان للمصارف التجارية مما أدى إلى عدم اطمئنان الجمهور والمتعاملين مع المصارف نتيجة الوضع الأمني السائد وبالتالي سحب ودائعهم من المصارف , أما الفترة من (2015-2020) فلم يتغير الوضع في نمو الناتج المحلي الاجمالي وبقى في حالة تدهور وانخفاض كبير , ويعزى سبب ذلك إلى ضعف سياسة البلد في كيفية التعامل مع الازمات , فضلا عن انخفاض الايرادات النفطية , ودخول العالم في أزمة تفشي فايروس كورونا , الأمر الذي أثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي النمو. ويوضح الشكل (7) معدل النمو السنوي للنمو الاقتصادي :



شكل (7) معدل النمو السنوي للنمو الاقتصادي للمدة من (1990-2020)

المصدر / من اعداد الباحث حسب النشرات الدورية المنشورة لدى البنك المركزي

يوضح الشكل (7) أن أعلى معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي حصل في عام (2002) وبلغ (8.921) , في حين أدنى معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي حصل في عام (2001) وبلغ (-0.917) نتيجة الحصار الذي شهده البلد .

المبحث الثاني

وصف الاساليب القياسية المستخدمة في تحليل متغيرات الدراسة

3- 2- 1- اختبار سكون السلسلة الزمنية (Time series inactivity test):

إن اغلب السلاسل الزمنية تكون غير ساكنة في الواقع العملي التطبيقي وقد تفشل في اثبات ذلك في الرسم البياني أو الاختبارات الاحصائية التقليدية مثل اختبار (T, R^2, D, W) اذ يمكن الحصول على قيم جيدة للاختبارات المذكورة، ولكن تبقى السلسلة تعاني من عدم الاستقرار، وان نتائج الاختبار مظلمة، أي إن النموذج القياسي يعاني من الانحدار الزائف لذلك نعني باستقراري السلاسل الزمنية عدم وجود اتجاه عام للظاهرة (Trend) نزولاً وعوداً في المسار الزمني للسلسلة الزمنية، فضلاً عن عدم وجود التقلبات الموسمية أي لا تتغير خصائصها عبر الزمن مما يؤدي الى جعل البيانات تتذبذب حول الوسط الحسابي المستقل عن الزمن، لذا يجب التحقق من استقراري السلسلة الزمنية لكل متغير في النموذج القياسي، وهناك عدة مؤشرات تشير الى أن تقدير النموذج القياسي يكون زائفاً بسبب عدم استقراري السلاسل الزمنية منها. (حسين, 2009:22)

1- كبر قيمة معامل التحديد (R^2) بحيث يصل قرابة (100%)

2- قيمة معامل التحديد (2) اكبر من قيمة دارين واتسن ($D.W$) بمعنى ($R^2, D.W <$)

3- احتواء قيمة دارين وأتسن على ارتباط تسلسلي ذاتي.

زيادة وارتفاع المعنوية الاحصائية بدرجة كبيرة للمعاملات المقدره.

إن استقراري السلسلة الزمنية عند المستوى الاصلي او عند الفرق الأول او عند كليهما هو من يحدد لنا الاختبار الاحصائي المناسب للقياس والتقدير.

3- 2- 2- اختبار جذر الوحدة (unit roots test):

تتمثل المرحلة الاولى للتحليل الاحصائي في اختبار سكون السلاسل الزمنية لمعرفة مدى سكون المتغيرات على المدى القصير، اي الوقوف على ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة عند مستوياتها او عند حساب الفروق الاولى لها وحسب طبيعة نمو السلسلة الزمنية يمكننا ان نميز بين سلاسل زمنية ساكنة وسلاسل زمنية غير ساكنة اذ يعد شرط السكون اساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، وتعد السلاسل الزمنية ساكنة اذا توفرت فيها الخصائص الاحصائية الاتية: (Gujarati & Porter, 2009:720)

1- ثبات قيم سلسلة زمنية عبر الزمن

$$E(y_T) = \mu \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن :

$E(y)$: توقع قيم السلسلة الزمنية (Y_T) .

μ : الوسط الحسابي للسلسلة الزمنية .

2- ثبات تباين السلسلة عبر الزمن

$$\text{Var}(y) = E\{y - E(y_t)\}^2 = \delta^2 \dots\dots\dots(2)$$

$\text{Vary}(y_t)$: تباين السلسلة الزمنية (4) .

δ^2 : تباين السلسلة الزمنية

3- امتلاك السلسلتين ارتباط مشترك (COV) معتمد على الازاحة K فقط

$$\text{Cov}(y_t, y_{t+k}) = E\{ (y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu) \} = V_k \dots\dots\dots(3)$$

اذ ان V_k : ارتباط مشترك

من جهة اخرى ان معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تنطبق عليها حالة ان معامل انحدار السلسلة الزمنية مثل (y) على ارتدادها الزمني (تخلفها لفترة زمنية واحدة) مثل (17.1) يكون اقل من (1) للدلالة على استقرار تلك السلسلة الزمنية وعدم وجود حالة جذر الوحدة للسلسلة الزمنية. (محمد, 2012:212)

تكون السلسلة مستقرة عند مستواها $I(0)$ اي انها خالية من جذر الوحدة ، اما اذا استقرت بعد اخذ الفرق الاول فيقال ان السلسلة مستقرة عن الفرق الاول (1) 1، أما اذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في الفرق الثاني فان السلسلة الزمنية تكون متكاملة من الرتبة الثانية (2) 1 ، وهكذا ، وبعبارة أخرى فإن السلسلة (X) تكون متكاملة من الدرجة (d) اذا كانت مستقرة عند مستوى الفروق (d) اي انها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة. وهناك نوعان من السلاسل الزمنية غير المستقرة او الساكنة هما:

أ- السلاسل الزمنية غير الساكنة من نوع (TS)(Trend Stationary) : وهي سلاسل تبرز عدم السكون (تحديدية) ، وتستخدم في الغالب طريقة المربعات الصغرى (OLS) من اجل اعادتها مستقرة وتتمثل بالمعادلة الآتية (1):

$$Y_t = f(t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(4)$$

اذ ان ε_t : حد الخطأ

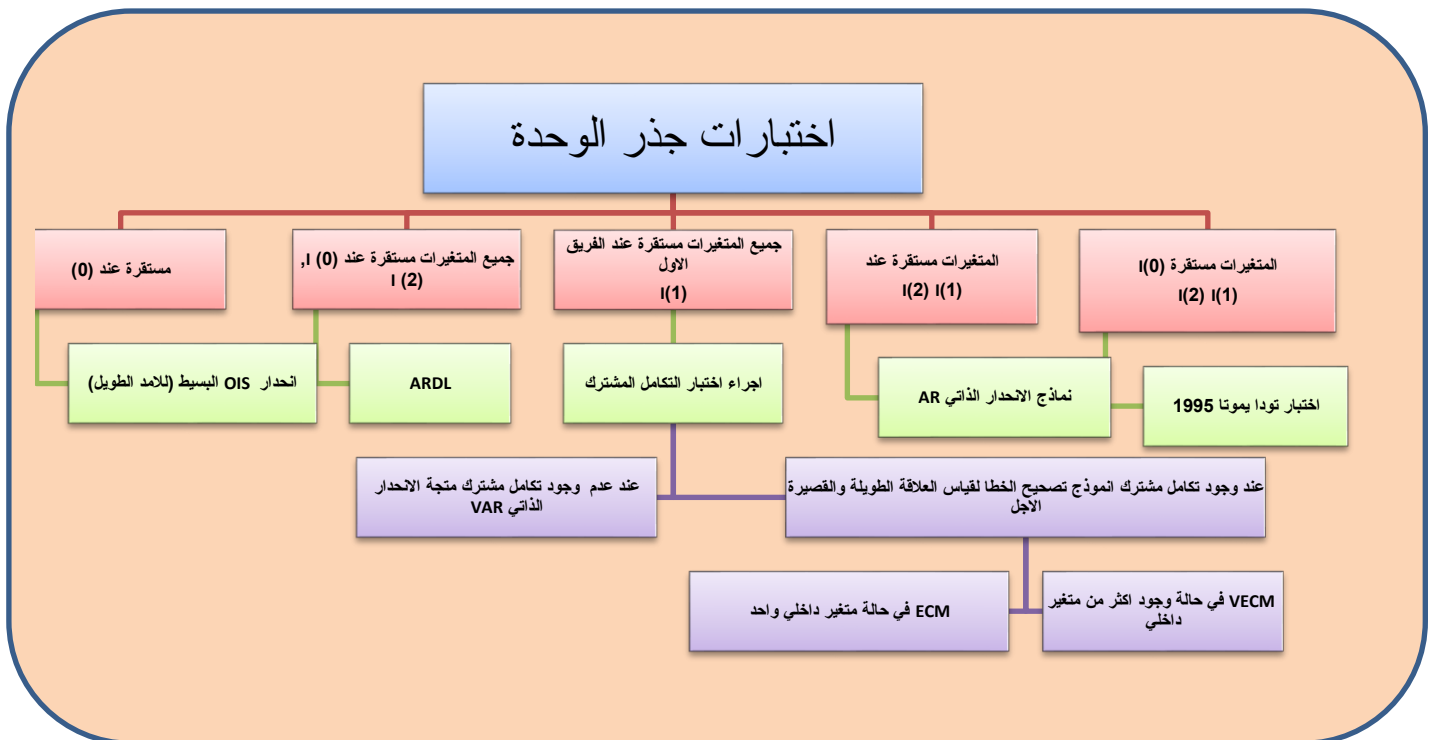
ب- السلاسل الزمنية غير الساكنة من نوع: (Difference Stationary) (DS)

وهي السلاسل التي تبرز عدم السكون العشوائية في مرتبة الاتجاه العام ، وبشكل عام تستخدم معادلة الفروق الاولى من اجل اعادة استقرارها وتتمثل في المعادلة الآتية :

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (5)$$

إذ ان β ثابت حقيقي

وان استقرارية السلسلة الزمنية عند المستوى الاصيلي او عند الفرق الاول او عند الفرق الثاني او عند كل منهم هو من يحدد لنا الاختبار الاحصائي المناسب للقياس والتقدير وكما هو مبين في المخطط الاتي: (Ad Kinds,2011:391) . ويوضح الشكل (5) مخطط هيكلية الاختبارات القياسية :



الشكل (8)

مخطط هيكلية الاختبارات القياسية

المصدر : عبدالقادر عطية , الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق , الدار الجامعية للنشر , الإسكندرية 2005: 662 .

استخدام عدة اختبارات في النموذج القياسي للتأكد من وجود او عدم وجود السلاسل الزمنية من جذر الوحدة منها:

1- اختبار ديكي فولر (DF)

تعمل اختبارات ديكي فولر (1979) على البحث في الاستقرارية من عدمها لسلسلة زمنية ما وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية او عشوائية لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي الاتي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الاولى والذي يكتب على شكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

عند ملاحظة ان معامل الانحدار يساوي الواحد وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي الى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، اذ يوجد هناك اتجاه في البيانات اذا قمنا بتقدير الصيغة الآتية: (محمد, 2012: 210)

$$Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (7)$$

واتضح ان $\phi = 1$ فان المتغير ، يكون له جذر وحدوي ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساو للوحدة بسلسلة السير العشوائية وهي احدى الامثلة للسلسلة غير المستقرة .

ويطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة $Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \epsilon_t$ نحصل على الصيغة الآتية :

$$\Delta Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (8)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (9)$$

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1} , \phi - 1 = \lambda \text{ اذ ان}$$

والان اصبحت الفرضيات من الشكل :

$$H_0 : \lambda = 0$$

$$H_0 : \lambda \neq 0$$

ولقد جرت العادة على اجراء اختبار ديكي- فولر باستخدام عدد من صيغ الانحدار الاتية :

(Seddighi,al.et,2000:266)

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

اذ ان الفرضية $\lambda = 0$: H_0 هو نفسه اختبار الفرضية $\lambda \neq 0$: H_0 مع مراعاة انه تم ادخال الحد

الثابت في الصيغة (2) ، وإدخال حد الاتجاه العام يتمثل في الزمن (t) في الصيغة (3) .

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاث تكون الفرضيات من الشكل: (Gujarati & Porter,2009:736)

$$H_0: \lambda = 0$$

$$H_0: \lambda \neq 0$$

2- اختبار فيليبس بيرون (PP) :

طور فيليبس وبيرون عام (1988) تعميماً لأسلوب اختبار (ADF) الذي يسمح بافتراضات معتدلة الى حد ما تتعلق بتوزيع الاخطاء . ان انحدار اختبار (PP) هو :

$$\Delta Y = \alpha + \beta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

لذلك فإن احصائيات (PP) هي فقط تعديلات لإحصائيات t لـ (ADF) التي تأخذ في اعتبارها الطبيعة التقيدية الامثل لعملية الخطأ ، ان التعبيرات معقدة جداً في الاشتقاق ، ولحسن الحظ فإن اغلب الحزم الاحصائية توفر بصورة روتينية حساب هذه الاحصائيات، ومن الافضل للباحث اختبار درجة التكامل في السلسلة عند اجراء اختبار (PP) ايضاً. ان التوزيع التقاربي الإحصائية في اختبار (PP) هي نفسها في احصائية t لـ (ADF) وبالتالي فان القيم الحرجة (Mackinnon) تبقى قابلة للتطبيق: Khalid, (2005:55)

3-2-3- اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

إن نموذج السلاسل الزمنية من أجل الاحتفاظ بعلاقتها السليمة الطويلة الاجل يمكن اجراؤه من خلال التكامل المشترك ويعد Engle (1987) و Granger (1981) هم من الاوائل الذين صاغوا فكرة التكامل

المشترك وقدموا الاختبارات وأساليب التقدير لتقييم وجود علاقة طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات في إطار توصيف ديناميكي ، ان اختبار التكامل المشترك يدرس كيف ان السلسلة الزمنية ، قد تكون غير ساكنة بصورة منفردة وحد ثابت وتبتعد كثيراً عن التوازن ويمكن أن يقترب من مثل هذا العمل بقوى التوازن وسيعزز انها لا تنحرف كثيراً عن التوازن .

وهذا يعني ، ان التكامل المشترك يتضمن توليفة خطية ساكنة من المتغيرات التي تكون غير ساكنة بصورة فردية ولكن متكاملة من درجة ما $I(d)$ ان التكامل المشترك هو مفهوم قياسي يقلد وجود توازن الاجل الطويل بين السلاسل الزمنية الاقتصادية المدروسة التي تقترب من بعضها عبر الزمن ، ولهذا فالتكامل المشترك يبني اساس احصائية واقتصادية قوية لتطبيق نموذج تصحيح الخطأ ، والذي يجمع معلومات الاجل القصير والاجل الطويل في المتغيرات ان اختبار التكامل المشترك يعد خطوة ضرورية في بنائه اذا اظهر النموذج تجريبياً معنى لعلاقات الاجل الطويل وإذا ما فشل في بناء تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة يصبح لزاماً الاستمرار للتعامل مع المتغيرات في حالة الفروق بدلاً من ذلك . ومعلومات الاجل الطويل سيتم فقدانها (Benjamin,1999:186). وهناك عدة اختبارات للتكامل المشترك ومن بين هذه الاختبارات واهما هي : (Engle,1987)

1- اختبار انجل كرانجر (Engle -Granger test)

ان هذه الدراسة عام (1987) تقتصر على متغيرين ويتم اجراء هذا الاختبار وفق الخطوات العودى الى اختيارات جذر الوحدة لمعرفة مدى استقرارى السلسلة الزمنية فإذا كانت مستقرة عند مستواها فإننا نرفض فرضية العدم وتقبل بالفرضية البديلة التي تنصص على سكون السلسلة اي وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الاجل، اما اذا كانت السلسلة الزمنية غير ساكنة عند مستواها الأصلي ولا تستقر إلا بعد اخذ الفرق الأول أو الثاني أو الثالث ، اي انها متكاملة من الرتبة نفسها فيقدر انحدار العلاقة الطويلة الاجل بين متغيرات لسلسلة بطريقة (OLS) وكما في الصيغة الآتية:

$$Y_t = \alpha_t + \alpha_1 X_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام طريقة انجل كرا نجر بتقدير المعادلة باستخدام

(OLS) .

3-2-4- اختبار نموذج (ARDL)(Autoregressive Distributed Model Lag)

وهو نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة والذي قدم من قبل (Peasant) وآخرين في عام (2001) ويستخدم مع السلاسل الزمنية غير المستقرة ، اذ دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) مع نماذج فترات الابطاء الموزعة (Distributed Model) في انموذج قياسي واحد.

ويمكن تلخيص متطلبات نموذج (ARDL) بالاتي :

1- يمكن استخدامه سواء كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند مستواها $I(0)$ ، او عند الفرق الاول $I(1)$ ، او مستقرة عند كليهما (1) ، $I(0)$.

2- التأكد من عدم وجود بيانات لا تستقر سلسلتها الزمنية الا في الفرق الثاني $I(2)$ ، ويتطلب ان يكون المتغير التابع ساكنا عند المستوى $I(0)$.

3- اذا كانت قيمة (F) المحسوبة تشير الى وجود اكثر من علاقة واحدة طويلة الاجل ، فلا يمكن استخدام نموذج (ARDL) .

4- اذا كانت قيمة (F) المحسوبة تدل على وجود علاقة واحدة طويلة الاجل فان انموذج تصحيح الخطأ (ARFL) يصبح اكثر كفاءة نسبياً (Pesaro and Smith,2001:289).

أما خطوات تقدير نموذج (ARFL) فهي

1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها .

2- تحديد فترات الابطاء المثلي باستخدام انموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) ومن خلال مدة الابطاء التي تمتلك اقل قيمة لمعايير (أكايك) (AIC) وشوارز (SC) ومعيار هاي كوان (HQ) ، اذ يوصي (Pesaro) باستخدام الحد الاعلى لفترات الابطاء (2) عندما تكون البيانات سنوية وحجم العينة صغيرة.

3- تقدير انموذج (ARDL) للبحث عن وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستخدام اختبار (Bound test) اذ يستخدم لاختبار علاقة توازنية طويلة الاجل حسب احصاء (F) .

4- تقدير المعلمات القصيرة الأجل (انموذج تصحيح الخطأ) والطويلة الاجل ويمكن تقديره بالصيغة الآتية : (السيرماني وداود,2017:206)

$$\Delta(Y_t) = c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^m a_i \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{j=1}^n a_{2j} \Delta(X_{t-j}) + U_t \dots \dots \dots (1)$$

اذ ان :

Δ : الفرق الاول.

C: الحد الثابت

n, m: الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة

λ : معلمة تصحيح الخطأ او هي النسبة المئوية من اخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل الرجوع الى الوضع التوازني طويل الاجل .

β : معلمات الانموذج طويل الأجل

$\square_1 \dots \dots \square_2$: تعني معلمات الانموذج قصير الأجل .

=1 الزمن .

Ut = الحد الخطأ العشوائي .

3-2-5- اختبار السببية (Causality test): (Benjamin, 1999:187)

هو اختبار الفرضية الإحصائية لتحديد ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية مفيدة في توقع آخر ، لأول مرة في عام 1969 عادة الانحدار تعكس مجرد الارتباطات، لكن كلاي جرانجر حاول بأن السببية في اقتصاديات يمكن اختبارها من خلال قياس القدرة على التمييز بالقيم المستقبلية لسلسلة زمنية باستخدام القيم السابقة لسلسلة زمنية أخرى. لأن مسألة السببية الحقيقية هي مسألة فلسفية بعمق ، وذلك بسبب البعد المخصص افتراض أن شيئاً ما يسبق الآخر ergo Prompter مخصص يمكن استخدامه دليلاً على السببية علماء الاقتصاد القياسي اذ أكد أن اختبار جرانجر لا يجد سوى السببية التنبؤية ، استخدام مصطلح السببية وحدة هو تسمية خاطئة، اذ من الأفضل وصف السببية جراً نجر بأنها أسبقية أو كما ادعى جراً نجر نفسه لاحقاً في عام 1977 مرتبط مؤقتاً بدلاً من X التنبؤ Y تختبر سببية جراً نجر ما إذا كان X اختيار ص لأسباب يقال لجرأ نجر السبب ص إذا كان يمكن عرضها عادة من X سلسلة زمنية مع القيم x على القيم المتأخرة من F واختبارات t خلال سلسلة من اختبارات تقدم القيم ذات دلالة إحصائية x المتأخرة (ص) أن هذه معلومات حول القيم المستقبلية ، وحدد جراً نجر العلاقة السببية بناء على مبدئين:

1. يحدث السبب قبل تأثيره.

2. معلومات حول القيم المستقبلية لتأثيرها.

بالنظر إلى هذين الافتراضين حول السببية، اقترح جرانجر اختبار الفرضية الى الاتية لتحديد التأثير

السلبى لـ X . (جرانجر, 1969:477)

(توصيف وصياغة وتقدير النماذج القياسية المستخدمة في قياس أثر متغيرات العمق المالي على النمو

الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2020)

سادساً: توصيف وصياغة النموذج القياسي.

تعد عملية توصيف وصياغة الانموذج من أهم العمليات التي تمر بها عملية تقدير الانموذج القياسي

ومن ثم تحليله، فيتم في هذه المرحلة تحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة وطبيعية العلاقة

بينهما، ويستند ذلك الامر اساسا الى النظرية الاقتصادية.

أ. توصيف المتغيرات في النموذج:

1. المتغير التابع: (Dependent variable):

تم اختيار متغير مؤشر النمو الاقتصادي بوصفه متغيرا تابعا في النموذج القياسي.

2. المتغيرات المستقلة: (Independent variables):

● (): الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص

● (): الناتج المحلي الاجمالي.

● () نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص للناتج المحلي الاجمالي.

3. توصيف العلاقة النظرية بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

إن لعملية التوصيف النظري للعلاقة التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية أهمية كبيرة في الدراسات

القياسية المقارنة لأن هذا التوصيف يعد المرجع والأساس الذي بموجب تعرض النتائج التي يتوصل اليها

الباحثون , ومن هنا ينبغي علينا توضيح العلاقة التي تربط بين أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي

المتغيرات المستقلة وبين أداء سوق الأوراق المالية العراقية وهو المتغير التابع (الوالي, 2017:107). ويوضح

الجدول (5) توصيف العلاقة النظرية بين المتغيرات التابعة والمستقلة:

الجدول (5)

توصيف العلاقة النظرية بين المتغيرات التابعة والمستقلة

تأثيرها على مؤشر النمو الاقتصادي	المتغيرات الاقتصادية الكلية
موجب	(:) الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص
موجب	(:) الناتج المحلي الإجمالي
موجب	(C G) : نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي

ب. صياغة النموذج القياسي:

ان استعمال نماذج القياس الاقتصادي في تحليل البيانات الاقتصادية لغرض الوصول الى بيان أثر المتغيرات الاقتصادية المختلفة ومدى ارتباطها ببعضها وحركة مسارها وضبط اتجاهاتها للوصول الى النقطة التي عندها اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب ، وفقا لهذه التحركات ، وعليه فمن الافضل ان نعتمد على دوال تعطي هذا القدر من الحركة والديمومة ، مما يجعل حركة العوامل المقاسة واضحة للعيان ومن ثم يمكن اتخاذ القرار المناسب ، سنستخدم نموذج الابطاء لفترات مختلفة يعد هذا من النماذج الديناميكية وتكون الصيغة كالاتي وبناء على ما تقدم ذكره يمكن توصيف الانموذج القياسي المعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة

$$QFMINDEX = a1$$

$$\sum_{t=1}^n \Delta QM2 + a2 \sum_{t=1}^n \Delta QINTRATE + a3 \sum_{t=1}^n \Delta EXCHIRA +$$

$$a4 \sum_{t=1}^n \Delta QECPI + QFMINDEX = \beta_0 + \beta_1 QM2 + \beta_2 QINTRATE +$$

$$\beta_3 EXCHIRA + \beta_4 QECPI.$$

المبحث الثالث

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

في هذا المبحث سوف نقوم بإجراء بعض الاختبارات الوصفية لمتغيرات الدراسة , وتوصيف النموذج القياسي , فضلا عن اختبار وتحليل فرضيات الدراسة , فضلا عن قياس العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وكما يأتي :

3-3-1- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

قبل إجراء بعض الإحصاءات الوصفية ينبغي أن نعرف متغيرات الدراسة التي سوف نقوم باختبارها , إذ يتمثل المتغير المستقل بمؤشرات العمق المالي والتي هي (نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي X_1 , الناتج المحلي الإجمالي X_2 , نسبة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي X_3) , في حين المتغير التابع يتمثل في النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي Y) , والجدول (6) يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

جدول (10)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات عينة الدراسة

Y	X3	X2	X1	المتغيرات الإحصاءات
1.023554	0.058169	178196653.2	0.201763	الوسط الحسابي
8.921937	0.226682	655009246	0.545602	أعلى قيمة
-0.917661	0.00000645	157707	0.001655	أدنى قيمة
2.386004	0.072829	167822899	0.173548	الانحراف المعياري
4.57609	4.563213	2.977543	2.761123	Jarque-Bera
0.09652	0.084532	0.165432	0.143521	Probability

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12

- الوسط الحسابي لمتغير : الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص هو (0.201763) وان أعلى نسبة هي (0.05602) وهي لسنة 2020 وان ادنى نسبة (0.001655) وهي لسنة 1996 وان الانحراف المعياري له (0.173548) وهو قليل مما يدل على تجانس البيانات اما قيمة Jarque-Bera فتدل على ان المتغير X_1 يتوزع توزيعا طبيعيا لان قيم Probability أقل من 0.05
- الوسط الحسابي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي هو (0.155854) وان أعلى نسبة هي (0.386425) وهي لسنة 2020 وان ادنى نسبة (0.000551) وهي لسنة 1996 وان الانحراف المعياري له

(0.134198) وهو قليل مما يدل على تجانس البيانات اما قيمة Jarque-Bera فتدل على ان المتغير x_2 يتوزع توزيعا طبيعيا لان قيمة Probability أقل من 0.05.

3. الوسط الحسابي لمتغير (: نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص للنتائج المحلي الاجمالي هو (0.058169) وان أعلى نسبة هي (0.226682) وهي لسنة 2020 وان ادنى نسبة (0.0000064) وهي لسنة 1996 وان الانحراف المعياري له (0.072829) وهو قليل مما يدل على تجانس البيانات أما قيمة Jarque-Bera فتدل على ان المتغير x_3 يتوزع توزيعا طبيعيا لان قيمة Probability أقل من 0.05.

4. الوسط الحسابي لمتغير معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي هو (1.023554) وان اعلى نسبة هي (8.921937) وهي لسنة 2002 وان ادنى نسبة (-0.917661) وهي لسنة 2001 وان الانحراف المعياري له (2.386004) وهو ليس قليل مما يدل على عدم تجانس البيانات اما قيمة Jarque-Bera فتدل على ان المتغير y يتوزع توزيع طبيعي لان قيمة Probability أقل من 0.05.

3-2-3- توصيف النموذج القياسي:

سوف يتم في هذا الجانب توصيف النموذج القياسي بالاعتماد على الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها وبما يتماشى مع النظرية الاقتصادية والمالية ، ويتكون النموذج القياسي من معادلة او مجموعة من المعادلات وفي هذا البحث سيتم توصيف النموذج على النحو الاتي:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + u$$

إذ ان :

β_0 : الحد الثابت

β_1 : تأثير المتغير المستقل x_1

β_2 : تأثير المتغير المستقل x_2

β_3 : تأثير المتغير المستقل x_3

U: الخطأ العشوائي

ثالثاً : اختبار وتحليل فرضيات الدراصة :

من أجل التحقق من صحة فرضيات الدراصة التي تم وضعها سوف نقوم باختبار علاقة الارتباط والتأثير بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي وكما يأتي :

1. اختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراصة :

في هذا الجزء سوف نقوم باختبار فرضية الدراصة الرئيسية الأولى التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي) وتتفرع منها الفرضيات الاتية :

- الفرضية الفرعية الاولى (لا يوجد علاقة ارتباط بين) : الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص) و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
- الفرضية الفرعية الثانية (لا توجد علاقة ارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي) و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
- الفرضية الفرعية الثالثة (لا توجد علاقة ارتباط بين) : نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص للناتج المحلي الاجمالي) و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

جدول (11)

اختبار علاقة الارتباط بين العمق المالي والنمو الاقتصادي

المتغيرات	X1	X2	X3	Y
X1	1			
X2	0.89**	1		
X3	0.85**	0.88**	1	
Y	0.53**	0.48**	0.52**	1

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12

يوضح الجدول (7) علاقة الارتباط بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي وما يأتي :

أ- وجود علاقة ارتباط موجبة بين) : نالائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص X_1 ومعدل الناتج المحلي الاجمالي Y مقدارها (0.53) وبمستوى معنوية (0.01)** وهي نسبة أقل من مستوى المعنوية التي تم فرضها (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم التي مفادها " لا توجد علاقة ارتباط بين نالائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص X_1 والناتج المحلي الاجمالي Y " وقبول الفرضية البديلة ذات الارتباط المعنوي .

ب- وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الاجمالي X_2 ومعدل الناتج المحلي الاجمالي Y مقدارها (0.48) وبمستوى معنوية (0.01)** وهي نسبة أقل من مستوى المعنوية التي تم فرضها (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم التي مفادها " لا توجد علاقة ارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي X_2 ونمو الناتج المحلي الاجمالي Y " وقبول الفرضية البديلة ذات الارتباط المعنوي .

ت- وجود علاقة ارتباط طردية بين نالائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص X_3 ومعدل الناتج المحلي الاجمالي Y مقدارها (0.52) وبمستوى معنوية أكبر من مستوى المعنوية التي تم فرضها (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم التي مفادها " لا توجد علاقة ارتباط بين نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص للناتج المحلي الاجمالي X_3 ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي Y " وقبول الفرضية البديلة ذات الارتباط المعنوي .

2. اختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة :

في هذا الجزء سوف نقوم باختبار فرضية الدراسة الرئيسية الثانية التي مفادها (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي) ويتفرع منها الفرضيات الآتية :

- الفرضية الفرعية الاولى (لا توجد علاقة تأثير بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)
- الفرضية الفرعية الثانية (لا توجد علاقة تأثير بين الناتج المحلي الإجمالي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)
- الفرضية الفرعية الثالثة (لا توجد علاقة تأثير بين نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في معدل نمو الناتج المحلي)

سيتم اختبار علاقة التأثير باستخدام نموذج الانحدار على المدى القصير والطويل. اذ قام الباحث بتجربة عدة نماذج وكان افضل نموذج هو:

$$y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + u$$

جدول (12)

اختبار علاقة التأثير بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي

المتغير المعتمد y								
المتغير	المعلمة	قيمة المعلمة	قيمة اختبار T	Sig.	F	Sig.	R ²	DW
الثابت	B0	-0.324	-1.45	0.243	65.43	0.000	0.80	2.21
x ₁	B1	0.543	7.76	0.000				
x ₂	B2	0.321	8.95	0.000				
x ₃	B3	0.432	7.74	0.000				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (8) ان قيمة الحد الثابت B_0 في النموذج المقدر غير معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.243) اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي عدم معنوية الحد الثابت ، ويمكن بيان علاقة التأثير بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي كما يأتي :

1. أن معامل المتغير لعرض النقد x_1 بلغ (0.543) ، في حين قيمة (t) المحسوبة بلغت (7.76) وبمستوى معنوية (0.000) وهي نسبة أقل من مستوى المعنوية التي تم فرضها (0.05) لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على " لا توجد علاقة تأثير بين عرض النقد x_1 والنتاج المحلي الاجمالي Y " ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود الاثر المعنوي .

2. أن معامل المتغير لإجمالي الائتمان النقدي x_2 بلغ (59671379) ، في حين قيمة (t) المحسوبة بلغت (-6.49) وبمستوى معنوية (0.000) وهي نسبة أقل من مستوى المعنوية التي تم فرضها (0.05) لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على " لا توجد علاقة تأثير بين اجمالي الائتمان النقدي x_2 والنتاج المحلي الاجمالي Y " ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود الاثر المعنوي (27335) ، في حين قيمة (t) المحسوبة بلغت (6.58) وبمستوى معنوية (0.000) وهي نسبة أقل من مستوى المعنوية التي تم فرضها (0.05) لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على " لا توجد علاقة تأثير بين اجمالي الودائع x_3 والنتاج المحلي الاجمالي Y " ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود الاثر المعنوي .

3. أن قيمة (F) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.79) وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة تفسر (0.79%) من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق وهي قيمة عالية إما النسبة المتبقية والبالغة (21%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة ($D.W=2.89$) لأنها تقع بين 2 و 4-du.

3-3-3 قياس العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة

من خلال النتائج السابقة تم التوصل إلى انه لا توجد هناك علاقة انحدار قصيرة الامد معنوية ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي x_1 ، نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي x_2 ، نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي x_3) والمتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي Y ومن أجل معرفة هل هناك علاقة توازنه وطويلة المدى بين هذه المتغيرات أو لا فانه لا بد لنا من إجراء اختبارات

الاستقرارية للسلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك واختبار السببية وتحليل الصدمة باستخدام دالة الاستجابة لردة الفعل وكما يأتي :

1. اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج:

من أجل التأكد من استقرارية نماذج السلاسل لمتغيرات الدراسة سوف نجري اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة الخاص بالسلاسل الزمنية وحسب الفرضية الآتية :

أن البيانات تحتوي على جذر وحدة : H_0

ان البيانات لا تحتوي على جذر وحدة: H_1

جدول (13)

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى لمتغيرات الدراسة للمدة 1990-2020

عدم وجود قاطع		وجود قاطع		وجود قاطع واتجاه		الاختبار	الفرق	المتغير
Prob	قيمة الاختبار	Prob.	قيمة الاختبار	Prob.	قيمة الاختبار			
0.000	-4.44	0.000	-6.15	0.000	-5.03	ADF	I(0)	Y
0.000	-4.99	0.000	-5.82	0.000	-5.39	ADF	I(0)	X1
0.000	-7.38	0.000	-7.51	0.000	-7.83	ADF	I(0)	X2
0.015	-2.48	0.460	-2.21	0.167	-2.34	ADF	I(0)	X3
0.000	-24.46	0.000	-22.18	0.000	-23.63	ADF	I(1)	

تشير نتائج اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع إلى أن بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تستقر عند المستوى أي I(0) عدا متغير نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (x_3) فإنه يستقر عند المستوى أي I(1) أي أنه متكامل من الدرجة الأولى لذا فإن النموذج المناسب لتقدير العلاقة الطويلة هو نموذج ARDL وقبل ان نبدأ بتقدير النموذج لا بد من ان نحدد فترة الابطاء المناسبة للنموذج , ولغرض تحديد فترة الابطاء الانسب للنماذج سوف نستخدم انموذج ارتباط ذاتي غير مقيد , والشكل (12) يتضمن نتائج تحديد فترات الابطاء المثلى لنموذج الدراسة

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: Y T1 T2 T3
 Exogenous variables: C
 Date: 08/28/22 Time: 01:30
 Sample: 1991 2020
 Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-546.8756	NA	1.62e+14	44.07005	44.26507	44.12414
1	-506.7638	64.17885	2.41e+13	42.14110	43.11620	42.41156
2	-429.1807	99.30637	1.95e+11	37.21446	38.96964	37.70127
3	-328.2008	96.94065	2.99e+08	30.41607	32.95133	31.11924
4	-200.1836	81.93102	80506.58	21.45469	24.77003	22.37423
5	-71.99326	41.02092*	65.19227*	12.47946*	16.57488*	13.61536*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12

أن نتائج الشكل (12) تبين ان 5 فترات ابطاء بفقوة زمنية هي الامثل للنموذج كما تشير بذلك جميع المعايير المستخدمة باستثناء معيار واحد , لذلك سيتم اعتماد نموذج ب5 فترات ابطاء .

2. التكامل المشترك Co integration Tests

يعد التكامل المشترك من الاختبارات الاساسية التي تسبق عملية تقدير النماذج القياسية المختلفة بهدف تجنب الانحدار الزائف spurious Regression في الاقتصاد القياسي ان اي متغيرين يكونان تكاملاً مشتركاً فقط اذا كان بينهما علاقة طويلة الامد او توازن في الامد الطويل ان اختبارات التكامل المشترك تعتمد كثيراً على اختبارات جذر الوحدة Stationary لذلك يوضح التكامل المشترك في بيانات السلاسل الزمنية وجود استقرار طويل الامد بين سلسلتين او اكثر اي تقارب بين سير السلاسل الزمنية بحيث تؤدي التقلبات في احدهما الى الغاء التقلبات في السلسلة الاخرى اذا ما حصل خلاف ذلك فان السلسلتين لا تتحركان سوية بالاتجاه نفسة عبر الزمن ولهذا يجب تصحيح اتجاهاتها عن طريق اختيار التكامل المشترك الذي يقوم بتقليص الاختلافات والتباينات الي حدودها الدنيا باتجاه تحقيق التوازن في المدى الطويل بحيث يمكن لمتغيرات المقدر ان تسير باتجاهات مقارنة معا خلال الزمن و الاختلافات بينهما تكون مستقرة (Wilfred, 2016:218).

يتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة ان استقرار السلسلتين (Y_t, X_t) يكونان مستقرتين من الرتبة الاولى كل على حده ، ان تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما مستقرة من الرتبة صفر اي $I(0)$ كي يكون التكامل المشترك موجودا بين المتغيرين (Y_t, X_t) .

مما سبق نستنتج ان التكامل المشترك هو التعبير الاحصائي لعلاقة التوازن الطويلة الاجل فلو كان هناك متغيران يتصفان بخاصية التكامل المشترك فان العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الاجل الطويل بالرغم من امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الاجل القصير وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي المتمثلة $bxt-a-Y_t=U_t$ لذلك فان النظام يكون في وضع توازن عندما $U_t = 0$ ويكون في حالة عدم التوازن عندما $u_t \neq 0$ وحسب منهج القياس الاقتصادي هناك العديد من طرق اختبار التكامل المشترك وهنا سيتم الاعتماد على منهجية اختبار الحدود في اختبار التكامل المشترك . اذ يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراصة وفقا لهذا المنهج في حالة اذا كانت قيمة F محسوبة اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراصة أما إذا كانت القيمة F المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة ، فإننا نرفض الفرضية البديلة، ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ويوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراصة وفقا لمنهج اختبار الحدود. وقبل ان يتم إيجاد اختبار الحدود لا بد من تقدير نموذج اردل وكما بالجدول الاتي :

جدول (14)

نموذج Ardal لمتغيرات الدراصة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	-0.125447	0.117841	-1.064544	0.3986
Y(-2)	-0.039522	0.066977	-0.590077	0.6149
Y(-3)	-0.058565	0.065220	-0.897955	0.4640
Y(-4)	-0.600037	0.069432	-8.642129	0.0131
Y(-5)	-0.046666	0.026799	-1.741350	0.2237
T1	0.366929	0.115881	3.166417	0.0869
T1(-1)	-0.577261	0.072444	-7.968348	0.0154
T1(-2)	0.324046	0.058695	5.520878	0.0313

T1(-3)	0.021409	0.043795	0.488832	0.6733
T1(-4)	0.251704	0.038872	6.475127	0.0230
T1(-5)	-0.059189	0.013162	-4.497085	0.0461
T2	-0.103973	0.095528	-1.088403	0.3901
T2(-1)	0.342100	0.052845	6.473700	0.0230
T2(-2)	-0.255558	0.042962	-5.948424	0.0271
T2(-3)	0.001365	0.029543	0.046213	0.9673
T2(-4)	-0.147295	0.025824	-5.703862	0.0294
T2(-5)	0.033833	0.008574	3.945814	0.0586
T3	-7.52E-05	0.000670	-0.112289	0.9208
T3(-1)	-0.001848	0.000365	-5.059503	0.0369
T3(-2)	0.001659	0.000274	6.046371	0.0263
T3(-3)	-0.000239	0.000177	-1.351886	0.3090
T3(-4)	0.000539	0.000131	4.124079	0.0541
C	-0.342382	0.073007	-4.689732	0.0426
R-squared	0.999988	Mean dependent var		0.732631
Adjusted R-squared	0.999861	S.D. dependent var		2.479929
S.E. of regression	0.029250	Akaike info criterion		-4.911635
Sum squared resid	0.001711	Schwarz criterion		-3.790269
Log likelihood	84.39544	Hannan-Quinn criter.		-4.600616
F-statistic	7841.953	Durbin-Watson stat		3.504237
Prob(F-statistic)	0.000128			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (10) وجود تأثير للعديد من المتغيرات المتباطئة على المتغير المعتمد. كما ان معامل التحديد يساوي 99% أي ان المتغيرات المستقلة تفسر 0.99 من التغيرات التي تحصل في المتغير المعتمد والباقي 1% تدخل ضمن الخطأ العشوائي أي ان النموذج لديه قدرة تفسيرية عالية

كما ان قيمة اختبار F المحسوبة تساوي تقريبا (7841.953) وهي اكبر من الجدولية أي ان النموذج كله معنوي بدرجة عالية.

جدول (11)

اختبار الحدود لمتغيرات الدراسة

ARDL Bounds Test

Date: 08/27/22 Time: 21:59

Sample: 1996 2020

Included observations: 25

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	44.97809	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12

يتبين من الجدول (11) أن قيمة إحصائية F المحسوبة اكبر من قيمة الحد الأعلى للحدود (Bound Test) ما يعني أنه يمكننا رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل بأن متغيرات الدراسة ، هي متغيرات متكاملة معاً وتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية (1% و 2% و 10%).

بعد أن تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، لذا سوف نقوم بتقدير هذه العلاقة وكما يأتي :

جدول (12)

العلاقة طويلة الاجل طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: Y

Selected Model: ARDL(5, 5, 5, 4)

Date: 08/27/22 Time: 21:57

Sample: 1991 2020

Included observations: 25

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.744790	0.118502	6.285024	0.0244
D(Y(-2))	0.705268	0.091811	7.681713	0.0165
D(Y(-3))	0.646703	0.074346	8.698571	0.0130
D(Y(-4))	0.046666	0.026799	1.741350	0.2237
D(T1)	0.366929	0.115881	3.166417	0.0869
D(T1(-1))	-0.324046	0.058695	-5.520878	0.0313
D(T1(-2))	-0.021409	0.043795	-0.488832	0.6733
D(T1(-3))	-0.251704	0.038872	-6.475127	0.0230
D(T1(-4))	0.059189	0.013162	4.497085	0.0461
D(T2)	-0.103973	0.095528	-1.088403	0.3901
D(T2(-1))	0.255558	0.042962	5.948424	0.0271
D(T2(-2))	-0.001365	0.029543	-0.046213	0.9673
D(T2(-3))	0.147295	0.025824	5.703862	0.0294
D(T2(-4))	-0.033833	0.008574	-3.945814	0.0586
D(T3)	-0.000075	0.000670	-0.112289	0.9208
D(T3(-1))	-0.001659	0.000274	-6.046371	0.0263
D(T3(-2))	0.000239	0.000177	1.351886	0.3090
D(T3(-3))	-0.000539	0.000131	-4.124079	0.0541
CointEq(-1)	-1.870236	0.207994	-8.991767	0.0121

$$\text{Cointeq} = Y - (0.1752 * T1 - 0.0693 * T2 + 0.0000 * T3 - 0.1831)$$

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews₁₂

يتضح من الجدول (12) ان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي مما يدل على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة ومعامل نمو الناتج المحلي الاجمالي وان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي يتصحح بمقدار 178% عند حدوث صدمة واختلاله خلال هذه الفترة.

3. اختيارات السببية بين متغيرات الدراسة :

المقصود بالسببية كما اشار اليها الباحث جرانجر (Granger) هو الامكانية التي يمكن من خلالها التنبؤ بمتغير ما اعتماد على متغير اخر او بعبارة اخرى يقصد بها امكانية تحسين التوقع لبيانات سلسلة ما بالاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية لمتغير اخر. وفي هذه الفقرة سيتم اجراء اختبار السببية لبيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة المستقلة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكما يأتي :

جدول (13)

اختبار السببية لجرانجر Granger Causality لمتغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 08/28/22 Time: 02:06

Sample: 1991 2020

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
T1 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause T1	28	1.07232 0.67691	0.3587 0.5180
T2 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause T2	28	0.57960 1.40465	0.5681 0.2657
T3 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause T3	28	0.49250 2.20895	0.6174 0.1326
T2 does not Granger Cause T1 T1 does not Granger Cause T2	28	0.49836 0.41561	0.6139 0.6648
T3 does not Granger Cause T1 T1 does not Granger Cause T3	28	0.31131 0.05654	0.7355 0.9452
T3 does not Granger Cause T2 T2 does not Granger Cause T3	28	0.11041 0.00467	0.8959 0.9953

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews₁₂

يتضح من الجدول (13) أن نتائج الاختبارات السببية لجرانجر لمتغيرات الدراسة ما يأتي :

أ. العلاقة السببية لمتغير نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الإجمالي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي :

تشير النتائج الى قبول الفرضية التي تنص على ان متغير نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، كما تم قبول الفرضية التي تقول ان ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب متغير نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي

ب.العلاقة السببية لمتغير نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

تشير النتائج الى قبول الفرضية التي تنص على ان متغير نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، كما تم قبول الفرضية التي تقول ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب تغييرا في نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي

ج.العلاقة السببية لمتغير نسبة الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

تشير النتائج الى قبول الفرضية التي تنص على ان متغير نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، كما تم قبول الفرضية التي تقول ان ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب متغير نسبة الودائع الى الناتج المحلي .

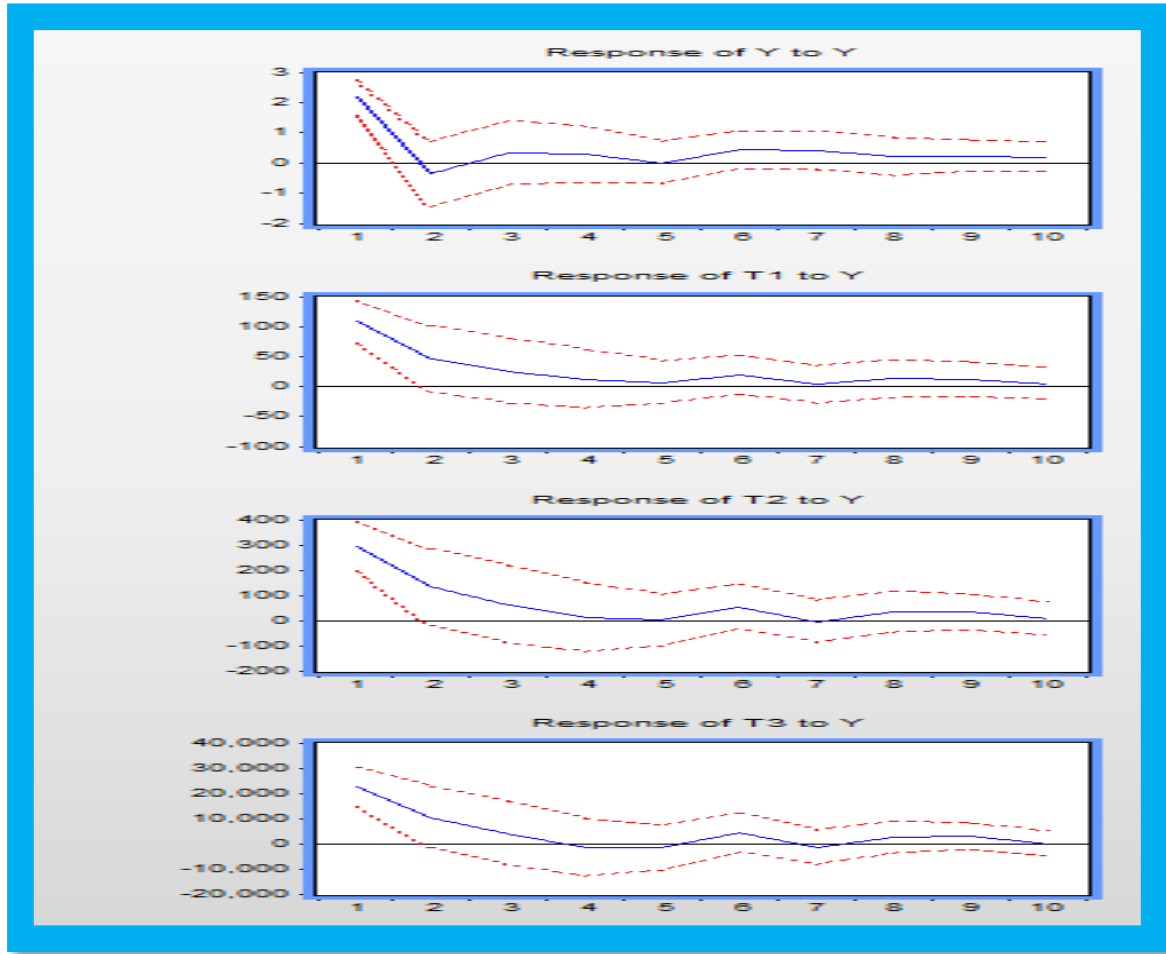
4. تحليل الصدمة باستخدام دالة الاستجابة لردة الفعل: Impulse Response Function

ان احد التطبيقات المهمة لنماذج VAR هي تحليل دالة رد الفعل أو الاستجابة الدفعية (Impulse Response Function) والتي من الممكن من خلالها التعرف على تأثير أي صدمة في المتغيرات المستقلة في المتغير التابع ، مع تحديد الآثار الانتشارية لها ، أي عدد الفترات الزمنية (Time Lags) التي سوف تستمر في المستقبل حتى يضمحل أثر الصدمة عندما تؤول قيمة دالة الاستجابة إلى الصفر(1).

وبعد ان تم ايجاد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبالنحو الذي تم توضيحه في البند السابق , قامت الباحث بتقدير دوال ردة الفعل (IRF) من خلال نموذج VAR من اجل قياس تأثير المتغير المعتمد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (Y) بالصددمات المختلفة للمتغيرات المستقلة {نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي (X₁), نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي (X₂) , نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي (X₃)} وبالمتغير نفسه والمدى الزمني الذي تتعرض له حتى يتلاشى اثرها وذلك من خلال مدى زمني يتراوح بين سنة وعشر سنوات الامر الذي يعكس الفرق بين الاجلين القصير والطويل وكما موضحة بالشكل الاتي :

الشكل (13)

الفرق بين الاجلين القصير والطويل



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews₁₂

من خلال الشكل (13) نلاحظ ما يلي:

- أ- ان المتغير x_1 كان له اثر موجب في معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي في السنة الاولى ثم هبط في السنة الثانية واستمر بالهبوط بالسنة الثالثة ثم استقر التأثير الموجب للسنوات القادمة أي ان زيادة X_1 في سنة ما تؤدي الى زيادة معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي.
- ب- ان المتغير x_2 كان له اثر موجب في معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي في السنة الاولى ثم هبط في السنة الثانية واستمر بالهبوط بالسنة الثالثة ثم استقر التأثير الموجب للسنوات القادمة أي ان زيادة X_2 في سنة ما يؤدي الى زيادة معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي

- ت- ان المتغير X3 كان له اثر موجب في معدل النمو للنتاج المحلي الاجمالي في السنة الاولى ثم هبط في السنة الثانية واستمر بالهبوط بالسنة الثالثة ثم استقر التأثير الموجب للسنوات القادمة أي ان زيادة x_3 في سنة ما يؤدي الى زيادة معدل النمو للنتاج المحلي الاجمالي.
- ث- ان حدوث صدمة في القيم المبطة لمعدل النمو للنتاج المحلي الاجمالي كان له اثر موجب في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في كل السنوات عدا السنة الثانية ويختلف تأثيره من سنة لأخرى , أي ان حدوث الصدمة الموجبة في القيم المبطة له اثر موجب يؤدي في زيادة في معدل النمو للنتاج المحلي الاجمالي .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

الاستنتاجات

1-4-1- الاستنتاجات

١. اظهر التحليل القياسي عدم وجود اثر بين معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتغيرات في مؤشر العمق المالي في الاجل القصير .
٢. الاحتياج الى تكنولوجيا متطورة لغرض الحصول نتائج العمق المالي المختلفة يتم الحصول عليها في المدى المتوسط والطويل وليس في المدى القصير .
٣. تذبذب معدلات الفائدة ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة التسعينات بسبب التقلبات الاقتصادية والسياسية التي مر بها الاقتصاد العراقي لاسيما الحرب العراقية الكويتية وما خلفت من عقوبات اقتصادية على العراق ، وكذلك تداعيات احداث عام ٢٠٠٣ .
٤. ان العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي هي علاقة سببية تم التعرف عليها من خلال الوسائل الإحصائية .
٥. يمكن ان يتم استعمال نظم وتطبيقات مالية يمكن من خلالها تقديم خدمات اكثر فائدة ، والتي من خلالها يمكن ان يرفع من النمو الاقتصادي .
٦. حسب ما تم التطرق له في عرض المتن من مؤشرات العمق المالي ان الجزء الاكبر من عرض النقد في العراق يكون عمله خارج الجهاز المصرفي وهذا يؤدي الى انخفاض دور المؤسسات المالية الوسيطة في النشاط الاقتصادي وهذا ما يؤدي بدوره الى تخفيض العمق المالي .

4- 2- 1- التوصيات

١. اعادة النظر في المنظومة النقدية والمالية بسبب العلاقة الايجابية التي تربط مؤشرات العمق المالي ومعدل النمو الاقتصادي .
٢. الاهتمام بالتكنولوجيا المالية الحديثة والتي اصبحت الرافد الاساسي لتقدم الانظمة المالية لمختلف الدول ، وما صاحبها من فوائد منها (جلب المدخرات ، وخلق النقود ، وتقديم القروض ، وتوفير السيولة ... الخ) .
٣. يجب على الحكومة اتباع سياسات مالية ونقدية نشطة وانعاشية محفزة للنمو الاقتصادي والانشطة الاقتصادية
٤. ضرورة رفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال تقليل نسبة الفائدة المترتبة على القروض ، مما يؤدي الى تشجيع اصحاب الاستثمار للحصول على الائتمان المصرفي .
٥. تفعيل السياسات الاقتصادية الهادفة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو والذي يؤدي بدوره الى توفير الكثير من فرص العمل ، ويساعد على رفع كفاءة القطاع المالي .
٦. العمل على توفير نظم وتطبيقات واساليب جديدة تحقق الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية ومنها تحقيق النمو الاقتصادي .
٧. بما انه هنالك علاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي متمثلة بعلاقة ايجابية يمكن من خلالها ان يحقق النمو الاقتصادي اعلى حالات من الانتعاش .

المراجع

- القرآن الكريم

قائمة المصادر

المصادر العربية

أولاً : الكتب

١. أبو احمد ،رضا صاحب :ادرة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر ،ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢ .
٢. اديب قاسم شندي ، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي ، الطبعة الاولى ، واسط ، ٢٠١٥ .
٣. ارشيد ، عبد المعطي رضا ، جودة محفوظ احمد : ادارة الائتمان ،ط١، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٩٩ .
٤. اشرف العربي ، رأس المال البشري في مصر ، المفهوم ، القياس ، الوضع النسبي ، بحوث اقتصادية عربية ، (القاهرة : 39 ، 2007) ، ص 51 .
٥. اشواق بن قدور ، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي ، دار ال ارية للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، سنة 2013 .
٦. الجنابي ،هيل عجمي ، رمزي ياسين ارسلان : النقود والمصارف النظرية النقدية ط١، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، ٢٠٠٥ .
٧. حبيب كميل والبنّي حازم ، من النمو والتنمية الى العولمة واللغات ، المؤسسة الحديثة للكتاب مصر ، 2000 .
٨. حداد ، اكرم ،مشهور هذلول :النقود والمصارف "مدخل تحليلي " ، ط١،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠٠٥ .
٩. حسن عبد الحميد احمد رشوان، التنمية (اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً، سياسياً، إدارياً، بشرياً)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ .
١٠. حسين علي بيخت، وسحر فتح الله، " الاقتصاد القياسي "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، الطبعة العربية، ٢٠٠٩ .
١١. حمزة محمود الزبيدي ، ادارة المصارف -استراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان - مؤسسة الوراق ، عمان ، ٢٠٠٠ .
١٢. دان اوشر ، قياس النمو الاقتصادي ، ترجمة يحيى غني النجار ، مرجعة باسل البستاني وعدنان حقي شهاب ، بيت الحكمة للنشر ، بغداد ، 1989 .

١٣. الدليمي ، عوض ، فاضل اسماعيل ، ١٩٩٥ ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة ، الموصل .
١٤. رمضان زيادة ،محفوظ جودة :الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن ، ٢٠٠٦ .
١٥. الزعبي هيثم محمد :الادارة والتحليل المالي ،ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٠ .
١٦. سعيد سيف النصر ، دور البنوك التجارية في استثمار اموال العملاء ، مؤسسة شباب الجامعة ، طبعة ٢٠٠٠ .
١٧. السيسي ،صلاح الدين حسن :نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الاداء في المصارف والمؤسسات المالية ، ط١،دار الوسام للطباعة والنشر ،الامارات العربية المتحدة ،١٩٩٨ .
١٨. الشمري ،صادق راشد : ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ،ط١، مطبعة الفرح ،بغداد ٢٠٠٨ .
١٩. شندي، اديب قاسم ، ٢٠١٥ ، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي ، واسط ، الطبعة الاولى .
٢٠. صالح العصفور ، الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها ، سلسلة جسر التنمية ، (الكويت :المجلد 1، العدد 5 ، 2002) .
٢١. صبرة ، محمود (2014): النقود والبنوك ،ط1 ،مكتبة جامعة الازهر ،غزة ،فلسطين .
٢٢. الصيرفي ،محمد :ادارة المصارف ،ط١ ،دار الوفاء لندنيا للطباعة والنشر ،الاسكندرية ،٢٠٠٧ .
٢٣. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة ٢٠٠١ .
٢٤. العامري ، محمد علي ابراهيم ، الادارة المالية المتقدمة ، الطبعة الاولى ، دار الثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠ .
٢٥. عبد الحميد عبد المطلب ، ٢٠٠٧ ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية ، الدار الجامعية .
٢٦. عبد المطلب عبد المجيد ، البنوك الشاملة ، عملياتها ، ادارتها ، الدار الجامعية ، طبعة ٢٠٠٠ .
٢٧. عبد المنعم السيد علي ، اقتصادات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق ، الجزء الثاني ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٨٤ .
٢٨. عبدالله ،خالد امين، اسماعيل ابراهيم الطراد ،:ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ،ط١، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠٠٦ .
٢٩. عبدالله زاهي الراشدان ،في اقتصاديات التعليم ، ط 3 ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2008، ص50-51.
٣٠. عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، (الرياض : دار المريخ ، 2009 .
٣١. العزاوي ،محمد عبد الوهاب ، عبد السلام محمد خميس " الازمات المالية قديمها وحديثها ، اسبابها ونتائجها والدروس المستفادة " ، ط١، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ .

٣٢. عكاوي، عمر محمود، وسلمان، زهير حامد، ٢٠١٤، دور مزاد العلة الاجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١١، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (١٠١).
٣٣. عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٧، العدد ٦٤، ٢٠١١، ص: ١٨٤.
٣٤. عمرو حسن محمد الحبال، تحرير سوق الائتمان في مصر: مقومات وفاعليته، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٧.
٣٥. فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الطبعة الاولى، (الكويت: جامعة الملك السعود، 1985).
٣٦. قناوي، عزت (٢٠٠٥)، اساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر.
٣٧. اللوزي، سليمان احمد، واخرون: ادارة البنوك، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
٣٨. متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد ومدخل عام، الطبعة الاولى، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2009).
٣٩. محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.
٤٠. محمد شيخي، " طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات"، دار حامد للنشر، عمان، ٢٠١٢.
٤١. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعار الفنية، مصر، 1999.
٤٢. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.
٤٣. مهدي علي الوحيد، هلال ادريس، مجيد التنمية والتخطيط، (بغداد: دار الامل للطباعة: 2008).
٤٤. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسين ومحمود حامد، دار المريخ الرياض، ٢٠٠٦.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

٤٥. (عدنان محمد حسن الشدود، صادق زوير لعلاج السعيدي، ٢٠١٣) تحديد اتجاهات العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي، مجلة القادسية - 2013 كلية الإدارة والاقتصاد.

٤٦. حسين عبد المطلب السرج ، دور سوق الاوراق المالية في تنمية الادخار في مصر ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة الزقازيق – فرع بنهاية كلية التجارة – قسم الاقتصاد ، 2002 ، ص

8

٤٧. الحميري ،بشار عباس حسين جواد : اثر ادارة التدفقات النقدية على الاداء المصرفي "دراسة تحليلية مقارنة بين مصارف تجارية اهلية عراقية وارمنية " رسالة ماجستير ،ادارة اعمال ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ٢٠٠٦.

٤٨. خضير عباس الوالي " استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق " ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٧ ، ص١٠٧ ،

٤٩. عبد الحسين محمد عباس العنبي ، اثر النقد الاجنبي في تحديد حجم الاستثمار والطاقة الاستيعابية في العراق ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، 1997 ، ص 95 .

٥٠. عدنان محمد حسن الشدود ، فاعلة السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات 1991 2006 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – جمعة البصرة ، 2009 ، ص42 .

٥١. عوض ، طالب ، والمحادين ، مالك (٢٠١١): اثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الاردن ، مجلة دراسات العلوم الادارية لمجلد ٣٨ ، العدد ٢ ، عمان ، الاردن .

٥٢. الماحي ، الشاذلي و ٢٠١٧ ، اثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في السودان مع التركيز على الناتج المحلي الاجمالي للفترة (١٩٩٩-٢٠١٥) ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة النيلين ، السودان

٥٣. محمود محمد محمود داغر ، دور التقدم التكنولوجي في نمو الصناعة التحويلة في العراق ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 1990، ص56.

٥٤. المكي ، قدور (2013): الوساطة المالية ودورها في تحفيز الاستثمار : دراسة ميدانية بنك الجزائر الخاجي ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة قاصدي مرياح ، ولاية ورقلة ، الجزائر .

٥٥. الياس ماهر جلال يعقوب ، تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة ١٩٩٤-٢٠٠٤ ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ .

ثالثا: الدراسات والابحاث المحكمة واوراق المؤتمرات :

٥٦. عامر الفيتوري المقرري ومراد زكي موسى ، الاقتصاد الجزئي النظرية والتطبيق ، (الجزء الاول طرابلس ، اكااديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، 1999) : 245 .
٥٧. عبد الحميد عبد الفتاح ، الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية ، البنك الاسلامي للتنمية ، البنك الاسلامي للتنمية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، بحث رقم 66 ، جدة ، 1425 هجري ص 55 .
٥٨. علي محسن اسماعيل ، البنك المركزي العراقي ، السياسة النقدية في مواجهة التحديات (2016- 2017, 2015) ، 6: .
٥٩. اللجنة الاقتصادية والغربية لغربي اسيا (2015): الاتجاهات الاقتصادية واثارها سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءة في مجال الاقراض في بلدان مختارة اعضاء في الاسكوا العدد 3، الامم المتحدة ،نيويورك ، الولايات المتحدة الامريكية .
٦٠. مرابط ، ساعد (2006): سياسات التمويل واثارها على الاقتصاديات والمؤسسات ، دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، الملتقى الدولي الاول ، الجزائر .
٦١. المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، دليلك الى الاحصاءات البيئية، احصاءات المياه ، 2006 ، ص39 . ٧- (صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٢، ٨٨).
٦٢. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الامية خلال الفترة 1990 – 2005 ، تونس ، ص441
٦٣. وزارة التخطيط والتعاون الانمائية ، التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، 2008 ، 28 .
٦٤. وعيل ميلود ، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر ، مصر ، السعودية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير لسنة 2014 .

رابعاً: تقارير رسمية :

- ١-البيانات المالية الإحصائية للدراسة حسب النشرات الدورية لدى البنك المركزي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ .
- ٢-قانون المصارف(٩٤) لسنة ٢٠٠٩ .
- ٣- قانون البنك المركزي ، حسب النشرات الدورية لدى البنك المركزي ، قسم الإحصاء رسالة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٩ .

خامساً: المواقع الالكترونية

١. www.arab.api.org

٢. www.sarambite.com --

٣. www.google.com

سادساً: مجلات البحوث والدوريات .

٧٥- (مجلة العلوم المالية والاقتصادية ، ٢٣:٢٠١٧)

٧٦-،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، العدد(٧٨) .

٧٧- داغر ، محمود محمد محمود ، وعاشور، احسان جبر ، ٢٠١٤،العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)

٧٨-باون هودين واخرون ، التنمية المالية والحد من الفقر قضايا ومدلولات السياسات بشأن البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول لاقتصاد ، ورقة عمل صادرة عن النقد الدولي ، ادارة شؤون النقد الدولي والصرف ، 2001 ، ٤

٧٩-السعدي، صبحي (٢٠١١)): مؤشرات قياس العمق المالي -دراسة تحليلية في عينة من الدول المختارة للفترة ((٢٠١٠-١٩٨٠، المجلد ١٧، جامعة بغداد، العراق.

٨٠.صلاح مهدي السيرماني و محمد نوري داود ، " اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق(٢٠١٤-١٩٢٠) باستخدام النموذج ARDL " ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد (٢٣) ، العدد (٩٨) ، ٢٠١٧، ٢٠٩.

٨١.عبد الغفور حسن كنعان ، التقدم التكنولوجي في ظل العولمة واثارها على النمو الاقتصادي في الدول النامية ، مجلة تنمية الرفادين ، (الموصّل : مجلد 80 ، العدد 27 ، 2005) :67.

٨٢.عمار حمد خلف ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 17 ، العدد 64 ، 2011 : 184 .

عوض، طالب، والمحادين، مالك (٢٠١١): اثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الاردن ، مجلة دراسات العلوم الادارية لمجلد ٣٨ ، العدد ٢، عمان، الاردن .

٨٣.المزاري احمد عارف كريم : اثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية الاردنية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٩ .

First: books

المصادر الأجنبية

141. Ad kinds, Carter.R,using state for principles of Econometrics Edition, Inc Wiley&Sons, New York.,2011,: 391.
142. Ad Kinds. C, Carter. R. " Using State for Principles of Econometrics", 4th Edition, Inc Wiley & Sons, New York, 2011, P391.
84. Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences / ISSN: 1999 -558X / ISSN Online 2707-4560 / Issue: 35- 2020.
85. ALEX MUKUND,(2004),THE RELATIONSHIP BETWEEN FINANCIAL DEEPENING AND GROSS DOMESTIC PRODUCT IN KENYA, Journal of Development Economics , 55 -74 ,(3) .
86. Anadolu University ,Economics Department, Eskisehir , Turkey , (:89-91).
87. Bakang, Marlyse (2013):Effects of Financial Deepening on Economic Growth in Kenya, International Journar of Business and Commerce, Vol.4, No.07.
143. Benjamin S. change, Summer, Causality Between Taxes and Expenditures From Latin American Countries, Journal of Economics and Finance Vol. (23), No. (2), 1999 P184-192 Causality Econ.&Adm..vol19, No.1,p34. integration and Error Correction. Estimation, and Testing"
144. BenjaminS.cheny,summer1999,causalityBetween TaxesAnd EX Pedicures: Evidence From Latin American countries, Journal of Economics And Finance ,vol.(23), NO.(2), :184.192.
88. case of Russia , published in competition and change ,2013 , :3-6).
89. Cherif, Mondher & Tarbelsi, Mohamed (2016): Capital Account Liberalization and Financial Deepening: Dose the Private Sector Matter?, Economic Research Forum, Giza, Egypt.
90. Cornett , Marica Millon , Saunders , Anthony ; Fundamentals Of Financial Institutions Management , The McGraw–Hill Companies, 1999.

91. Dahou, Karim & Other (2009): Deepening African Financial Markets For Growth and Investment, Ministerial Meeting and Expert Round Table Nepad- OECD Africa Investment Initiative.
92. Daron Acemoglu: « introduction to modern economic growth», Princeton university press, USA 2009, :693.
93. David Cox ; Success In Elements Of Banking , Printed And Bound In Great Britain By Richard Lid , 1988.
94. Discussion Papers, UNCTAD , No. 142 October 1999 (:1 – 3).
95. Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis ,3ed ,Harcourt ,Brace, USA,1974.
96. Efficiency Emory University,2006 , (P.1-3).-
97. Ekberg, Jason & other (2015): Financial Deepening in indonesia Funding Infrastructure Development Cata Yzing Economic Growth, Oliver Wyman and Mandiri Institute.
145. Engle, R. F., Granger C. W., Co- Econometrical is currently Published by the econometric society, Vol. (55), No. (2), 1987.
98. Escwa. Economic Trends and Impact: Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected Escwa Member Countries, New York, 2005, Issue No.3, (:30-31.
99. Escwa. Economic Trends and Impact: Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in ٣٢
100. Ferrell O.C. , Hirt Geoffrey , Linda Ferrell ; Business A Changing World Edition ,The McGraw–Hill\ Irwin , 2008.
101. Gisele Ferreira , Teriyaki Financial development and Economic Fluctuations
146. Gujarati D.N. & Porter, "Basic Econometrics" 5th ed., New York, McGraw-Hill company, 2009, :720.
147. Gujarati D.N. & Porter, "Basic Econometrics" 5th ed., New York, McGraw-Hill company ٢٠٠٩:736.
102. H.L .AHUJA ,Macro economics theory and policy , S . chand Higher Academic , 2012.
148. H.R.Seddighi k.A.Lawler and A.V. Katos Econometric S1A Practical Approach London,٢٠٠٠,pp262-263.
103. Howells , Peter , Keith Bain , The Economics Of Money , Banking And Finance ,England , Ft.Prehtice – Hall , 4th Edition , 2008 .
104. J. François Outreville , Financial Development Human capital and Political Stability

105. j., " critical evaluation of stock market capitalization respon22-Mishkin , Frederic S. ; The Economics Of Money , Banking And Financial .
106. James ,Lisa , Smith Peter ; Overdraft Loans “ Survey Finds Growing Problem For Consumers “ , 2006.
107. Kapoor Jack R. , Dlabay Les R., Hughes Robert J. ; Personal Finance , 8th -٤ , Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , 2007.
149. Khalid H. Quadra 2005, The Relationship between Government Expenditure and Revenues in the kingdom of Saudi a Arabia :Testing for Co integration and.
108. Khan, Mohsin& Senhadji, Abdelhak (2000): Financial Development and Economic Growth: An Overview, international Monetary Fund,USA.
109. King. Robert G and Levine .Ross , " Finance and Growth : Shumpeter Might be
110. King.Robert G and Levine.Ross , " Finance Entrepreneurship and Growth : Theory and Growth " Journal of Monetary Economics , 32 (Dec)1993 .
111. Levine, Ross& Zervos, Sara (1998): Stock Markets, Banks, and Economic Growth, the American Economic Review, Vol.88, No.3, USA.
112. Lgoni, s., onyejiaku, c. c., egbo,:. o., ifediora, c., njoku, o. b., & onwumere, j. u - ٣٥.
113. Mcconnell, campbell r. brue," stanley l. economics", 7 th edition, mcgraw-hill irwin, new york, 2000.
- Noor , Mahmood , Ibrahim , Al-Nami , Adnan , Taieh ; financial and banking .)١٤
115. Obafemi, Frances & Others (2016): Financial Deepening and Domestic Investment in Nigeria, International Journal of Economics and Finance, Vol.8, No.3
150. Pesaro M., Shin Y., and Smith R., "Bounds testing Approaches to the Analysis of level Relationships Journal of Applied Economy tries VOI (16), USA, 2001:289.
116. Right" , Quarterly Journal of Economics , 108 (Aug)1993 , :717-737.
117. Robert Elamany , " Economic Growth and Economic development , New York , 1979.
118. Rose , Peter S. , Hudgins , Sylvia C. ; Bank Management & Financial Services th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , Singapore , 2005.
119. Sackey, Frank, & Nkrumah, Eric (2012): Financial Sector Deepeninig and Economic Growth in Gana, Journal of Economic and Sustainable, Vol.3, No.8.
120. Sanjaya Kumar ,(2015), Measuring financial development in India, Pradesh, India .(: 192).
121. Selected Escwa Member Countries, New York, 2005, Issue No.3.
122. Stefan Krause and Felix Rioja , Financial Development and Monetary Policy

123. Thomas , L . Loyd B. ; Money , Banking And Financial Markets , By SouthWestern Of Thomson Corporation , 2006.
124. U.Rymalav ,The World Capitalist – Structural changes , Trends and ٣ · Moscow, 1982 , :77.
125. W.S. Jung , " Financial Development and Economic Growth" , Economic Development and Cultural Change 34 , 1986.
126. W.S. Jung , " Financial Development and Economic Growth" , Economic Development and Cultural Change 34 , 1986 , :336-346.
127. Wayne Nafziger: « Economic development », 4th edition, Cambridge university press, USA, 2006, :15
128. Winger , Bernard J. , Frasca , Ralph R. ; Investment " Introduction To Analysis And Planning " , 3ed Edition , Prentil – Lci – Hall, New jersey, 199) Les Cahiers du Les Cahiers du Cread, vol. 34 - n° 04 – 2018.
129. Yaakov Mirkin , olga Kuznetsova , The Financial depth of emerging markets : the

Second: Journals and periodical research

- 140- Obafemi, Frances & Others (2016): Financial Deepening and Domestic Investment in Nigeria, International Journal of Economics and Finance, Vol.8, No.
- 141- P . Demetriades and K.A. Hussein , " Does Financial Development Cause Economic Growth , Time Series Evidence from (16) Countries " Journal of Development Economics , 51 , 1996 , PP387- 411
130. BenjaminS.cheny,summer1999,causalityBetween TaxesAnd EX Pedicures: Evidence From Latin American countries, Journal of Economics And Finance ,vol.(23), NO.(2),P.P184.192.
131. Demetriades and K.A. Hussein , " Does Financial Development Cause Economic Growth , Time Series Evidence from (16) Countries " Journal of Development Economics , 51 , 1996.
132. Markets , 8th Edition , The Addition – Wesley , 2007se to money supply management in the nigeria economy", international journal of advanced science and technology, 26(12s), 2020 .

133. Nzotta, Samuel& Okereke, Emeka(2009):Financial Deepening and Economic Development of Nigeria An Empirical, Affrican Journal of Accounting , Economics, Finance and Baking Research, Vo.5, No.5.
134. Nzotta, Samuel& Okereke, Emeka(2009):Financil Deepening and Economic Development of Nigeria An Empirical, Affrican Journal of Accounting , Economics, Finance and Baking Research, Vo.5, No.5.

ملحق (١)

بيانات متغيرات الدراسة

إجمالي الانتماء النقدي	اجمالي الودائع	عرض النقد	الناتج المحلي الاجمالي	وحدة الحساب	السنة
250	11320	26502	157707	26502	1990
345	18629	31722	424516	31722	1991
425	33298	56829	1151084	56829	1992
1000	65829	113666	3216469	113666	1993
2348	127828	276866	16583258	276866	1994
6101	378900	773337	66954829	773337	1995
4222	361013	1084172	655009246	1084172	1996
10827	541046	1242569	150931440	1242569	1997
18859	797930	1646240	171258475	1646240	1998
670084	1094111	1857406	344640126	1857406	1999
170004	1329861	2214072	502136999	2214072	2000
123240	2061804	2838084	41345685	2838084	2001
312257	2765019	3852241	410229274	3852241	2002
369417	4318672	6953420	295857886	6953420	2003
824673	8619809	12254000	53235359	12254000	2004
171750	10769995	14684000	73533599	14684000	2005
2664898	16928295	21080000	95587955	21080000	2006
3459020	26188926	26956076	111455813	26956076	2007
4596423	34525448	34919675	157026062	34919675	2008
5690116	38583086	45437918	130643200	45437918	2009
11721535	47947232	60386086	162064566	60386086	2010
20353139	56157180	72177951	217327107	72177951	2011
28438688	62005935	77187497	254225491	77187497	2012

الملاحق

29952012	68855487	89512076	273587529	89512076	2013
34123067	74073336	92988876	266332655	92988876	2014
36752686	64344061	84527272	194680972	84527272	2015
37180123	62398733	90466370	196924142	90466370	2016
37952829	67048631	92857047	221665710	92857047	2017
38486947	76893927	95390725	268918874	95390725	2018
42052511	82106425	103411131	276157868	103411131	2019
49817737	84924168	119906260	219768794	119906260	2020

المصدر : البنك المركزي العراقي

Abstract

The research aimed to analyze the relationship between the financial depth, which is represented by the three indicators (money supply, cash credit, bank deposits) and economic growth for the period (1990-2020), and that the research sample included the Iraqi economy in general, as the importance of the research stems from diagnosing the impact that it can leave. The financial depth depends on economic growth and works to enhance the positive part of it and address the negative part, and based on the great economic importance occupied by the financial markets in stimulating economic growth and attracting investments, and the optimal allocation of financial and economic resources and financing the process of economic development, as the researcher tried to analyze the relationship between indicators of financial depth (and the credit granted to the private extent of its contribution to financing various investments) and deposits in relation to the gross domestic product (GDP) and economic growth and the analysis of the relationship between them. The research also relied on a set of financial and statistical methods to analyze the data and analyze the validity of the hypotheses, the most important of which is the EVUS12 program. The study reached a set of conclusions, the most important of which is that the standard analysis showed that there is no effect between the growth rate in the gross domestic product and the changes in the financial depth index in the short term. The fluctuation of the gross domestic product growth rate during the nineties due to the economic and as well as the repercussions of the events of 2003. The gross domestic product is almost entirely dependent on oil revenues, as the increase or decrease of these revenues is reflected in the amount of the gross domestic product, which is the main factor in the financial depth. It may affect the Financial depth indicators can be used as an important measure or indicator to know the banking development, as the previous indicators reflected the weakness of the banking system and the decline in its banking

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Al-Qadisiyah
College
of Administration and Economics
Department of Financial and Banking Sciences



Analysis of the relationship between financial depth and economic growth in Iraq for the period (1990-2020)

A letter submitted by the researcher
Jawad Kazem Ghunaideb

To the Council of the College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in banking and finance

Supervisor
A. Dr. Batoul Matar

2022 AD

1443 AH